الجامعة اللبنانية

كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية

العمادة

مؤشّرات وأبعاد التنمية المستدامة في لبنان

رسالة لنيل ماستر مهني في العلوم السياسية

إعداد الطالب:

خليل شكرالله الحجل

لجنة المناقشة:

د. عصام مبارك	**الأستاذ المشرف**	**رئيساً**
د. أمين لبس	**أستاذ مساعد**	**عضواً**
د. كميل حبيب	**أستاذ**	**عضواً**

2020

المقدمة.

أصبح للتنمية المستدامة مكانة بارزة على المستوى الدولي منذ تسعينات القرن الماضي، حيث غدت من أهم متطلّبات الحكومات واعتبرت مطلباً أساسياً لتحقيق التوزيع العادل لعوائد التنمية والثروة بين أجيال الحاضر والمستقبل. وهذا ما زاد من أهميّتها لدرجة تأسيس هيئات مستقلّة خاصّة لتعزيز التنمية المستدامة من جميع الجوانب سواء كانت بيئية أو اقتصادية أو اجتماعية أو مؤسّساتيّة، ونتيجةً لاتّساع هذا المفهوم كان لزاماً على المؤسّسة المعنية توحيد المفاهيم. وبذلك أكّد تقرير التنمية الانسانية العالمي الصادر عام 1995 على أنّها "التنمية التي تحقّق توازناً بين الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والمؤسّساتيّة المتمثّلة بالحكم الرشيد لكل من الأجيال الحالية والقادمة" فهي إذن عملية مستمرّة ومتعدّدة الأوجه والمحاور وتسعى إلى العدالة الاجتماعية في الواجبات والحقوق وإلى رفع السوية المعيشية والتعليمية والصّحية لأفراد المجتمع، وتحسين إدارة وحماية البيئة والموارد الطبيعية والمادية وتنويعها واستغلالها بالشّكل الأمثل بما يحقّق استدامه هذه الموارد للأجيال القادمة مع الحفاظ على الهوية الوطنية والإرث الثقافي الحضاري والتاريخي للمجتمعات الوطنية.

وللتنمية المستدامة أوجه متلازمة هي: التنمية المادية والبشرية والتوازن البيئي، وجانبان متفاعلان هما: الجانب الاجتماعي والجانب الاقتصادي، بالإضافة إلى الجانب المؤسّساتي المتمثّل بالحكم الرشيد وبالتالي فإنّ الفرد والعائلة وأعضاء المجتمع بعامّة هم محور وهدف هذه التنمية، وهم في الوقت ذاته أداة تحقيقها عن طريق مبدأ (التشاركية) في التفكير والتخطيط والتنفيذ بالمسؤولية المجتمعية والأخلاقية والمشاركة والتمتّع بنتائجها.

وتتعاظم أهميّة التنمية المستدامة في البلدان النامية التي تسعى جاهدة لتأمين النمو لاقتصادها والرفاهية لمجتمعها على حدٍّ سواء. ويعتبر لبنان واحداً من تلك البلدان التي تعاني من تحدّيات عديدة اقتصادية واجتماعية إلى جانب التحدّيات البيئية. وبالتالي كان لزاماً على المعنيين الاهتمام بالاستثمار لأنّه يعدّ من أهم عوامل تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة إنتاجية مجمل عوامل الإنتاج وتقليل التفاوت في الدخول من خلال التوظيف وخلق فرص عمل جديدة وزيادة في الطلب الكلّي وبالتالي زيادة الإنتاج وقدرة أكبر على التصدير وتحسين وضعية ميزان المدفوعات. وذلك في إطار حكم رشيد يتّصف بالديمقراطيّة وتفعيل اللامركزيّة الإداريّة والمؤسّساتيّة.

وفي إطار هذه الرسالة سيتركّز البحث على صيرورة عملية التنمية في الجمهورية اللبنانية، وتحليل مدى انسجامها مع أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ لذا سيرصد البحث واقع التجربة اللبنانية وتحليلها مع التركيز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بهدف رصد الجوانب التي من شأنها أن ترسّخ استدامة التنمية.

في هذا السياق سيتطرّق البحث إلى نقاط القوّة ونقاط الضعف في الاقتصاد اللبناني ليصل إلى الاستنتاجات المناسبة، وبالتالي إلى المقترحات الكفيلة بتقوية عوامل التوازن بين التنمية الاقتصادية وبين جوانبها الهامّة الأخرى الاجتماعية والبيئية

أهمية البحث وأهدافه.

تعاني البلدان عامة والدول النامية خاصّةً من عدم التوازن بين الجانب المادي والجوانب غير المادية للتنمية الاقتصادية المستدامة وبخاصة في القطاع الصناعي، ومن إهمال للجانب الاجتماعي البيئي، وإهمال رأس المال البشري ويعتبر هذا من الأخطاء الفادحة خاصة بعد انتقال الاقتصادات المتقدمة إلى اقتصادات المعرفة والثروة الفكرية.

من هنا تتجلّى أهمية البحث في النقاط التالية:

أوّلاً: الأهمية القطرية: رفد الباحثين بمرجع إضافي عن أهميّة البرامج الهادفة إلى دعم وتقوية وتحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني في الجمهورية اللبنانية.

ثانياً: الأهمية التطبيقية العملية والتي تتعلّق في تناول الجوانب الملحّة لعملية التنمية المستدامة في لبنان، وبين الصيغ الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسّساتيّة.

ثالثاً: ندرة الأبحاث والدراسات في موضوعات التنمية المستدامة المتّصلة بالاقتصاد اللبناني.

الإشكالية:

التنمية المستدامة هدف أساسي تسعى إليه جميع البلدان. لذلك فالبحث عن المستلزمات الضرورية لتحقيق أهدافها وبخاصة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسّساتيّة ممّا أدّى إلى عدم توازن بين العناصر التنموية المستدامة وبالتالي تتركز مشكلة البحث في تحليل الآلية والكيفية التي يجب (من خلال تساؤلات البحث) أن تتم بموجبها عملية تحقيق التوازن المستهدف في إطار نوع من الترجيح أو

والمفاضلة والموازنة بين إلحاح تنمية المؤشرات المادية وضرورة تدعيم الجوانب الاجتماعية ومراعاة المتطلبات والشروط البيئية والحكم الرشيد في لبنان.

التساؤل الرئيس التالي:

ما هي حدود العلاقة بين مؤشّرات وأبعاد التنمية المستدامة (الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة والمؤسّساتيّة) والحكم الرشيد في لبنان؟ ويتفرّع عن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعيّة والتي بالإجابة عليها يمكننا الوصول إلى الإجابة عن التساؤل الرئيسي وهي:

1- ما المقصود بالتنمية المستدامة؟ وما هي أهدافها؟

2- في المجال الاقتصادي:

- هل يقف النظام الاقتصادي الحرّ عائقاً أمام التنمية المستدامة؟
- هل تساهم التنمية المستدامة في خروج لبنان من دوّامة أزماته الماليّة والاقتصاديّة؟

3- في المجال السياسي:

- هل تلعب الميزات الأساسيّة للنظام السياسي والاجتماعي في لبنان دوراً سلبيّاً يعرقل التنمية المستدامة في ظل غياب الديمقراطيّة الحقيقيّة والحكم الرشيد؟
- ما مدى انعكاس غياب المساءلة وتفشّي الفساد المالي والإداري على التنمية المستدامة في لبنان؟
- ما مدى إقرار مشروع اللامركزيّة الإداريّة على التنمية المستدامة؟

للإجابة على الإشكاليّة وتساؤلاتها ارتأينا تقسيم البحث لثلاثة فصول، تناول الفصل الأوّل أبعاد التنمية المستدامة وتمّت المقارنة بين التطوّر التنموي التقليدي والجديد، وتضمّن الفصل الأوّل ثلاثة مباحث، المبحث الأوّل شرح مفهوم التنمية المستدامة، أمّا البحث الثاني تطرّأ إلى أبعاد التنمية المستدامة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة، أمّا الثالث فقد تطرّق إلى البعد المؤسّساتي للتنمية المستدامة، وانسجاماً مع عنوان البحث وأهدافه خصّص الفصل الثاني لإبراز المؤشّرات الكميّة والنوعيّة للتنمية المستدامة، وتألّف الفصل من ثلاثة مباحث، عالج المبحث الأوّل المؤشّرات الاقتصاديّة للتنمية المستدامة وخصّص المبحث الثاني للمؤشّرات الاجتماعيّة والبيئيّة، أمّا المبحث الثالث فقد توقّف عند المؤشّرات المؤسّساتيّة بمفاهيمها الحديثة للتنمية المستدامة وأمّا واقع التنمية المستدامة في لبنان فكان محور العمل في الفصل الثالث، حيث تناول الباحث إشكاليّات التنمية المستدامة في لبنان بأبعادها ومؤشّراتها الاقتصاديّة والاجتماعيّة والمؤسّساتيّة، وخرج الباحث بنتائج عامّة تتضمّن نقاط القوّة والضعف في الاقتصاد اللبناني

وعلى أساسها قدّم الباحث توصيات من شأنها أن تضع الاقتصاد اللبناني بقطاعاته ومؤسّساته على المسار الصحيح.

منهجية البحث:

سيتم في هذا البحث استخدام كلا المنهجين:

المنهج العلمي في الاستقراء والمنهج النظري التحليلي العرضي المجرّد في الاستنتاج والاستنباط وعلى أساسهما تمّت دراسة التساؤلات المتعلّقة بسيرورة عملية التنمية المستدامة في لبنان، وسيتم استخدام البيانات والإحصاءات المحلية وتحليلها، من خلال المقارنة بين الأسس النظرية والواقع العملي، يتم التوصّل الى الاستنتاجات والمقترحات اللازمة. وبناءً عليه ارتأينا تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، يتضمّن الفصل الأوّل أبعاد التنمية المستدامة وخصّص الفصل الثاني لمؤشّرات التنمية المستدامة، والفصلان يشكّلان الجانب النظري للبحث أمّا الفصل الثالث فتناول من وجهة نظر تحليليّة أبعاد ومؤشّرات التنمية المستدامة في لبنان مع إجراء بعض المقارنات مع واقع دول أخرى.

طرق جمع المعلومات:

اعتمدت الدراسة على مصدرين أساسيّين لجمع البيانات وهما المصادر الأوّليّة والمصادر الثانويّة:

المصادر الأوّليّة: وهي عبارة عن المنشورات والإحصائيّات والتقارير السنويّة التي تنشرها وزارة البيئة ووزارة الزراعة والصناعة.

المصادر الثانويّة: وهي المصادر التي تتعلّق بالجانب النظري للدراسات والأبحاث والمقالات والرسائل الجامعيّة، وكذلك الكتب العلميّة المحليّة والأجنبيّة والعربيّة المختصّة بموضوع الدراسة.

حدود الدراسة:

تتضمّن حدود الدراسة ما يلي:

- الحدّ الموضوعي: لقد تناولت الدراسة أبعاد ومؤشّرات التنمية المستدامة، تطبيقاً على لبنان.
- الحدّ الزمني: سوف يتمّ إجراء هذه الدراسة وصولاً حتّى العام 2019 وهي الأرقام الرسميّة المتوفّرة.
- الحدّ المكاني: الجمهوريّة اللبنانيّة.

مجتمع الدراسة:

يتكوّن مجتمع الدراسة من الوزارات المعنيّة والمؤسّسات الحكوميّة والبلديّات والمجتمع المدني.

الفصل الأوّل: مفهوم وأبعاد التنمية المستدامة.

إنّ مفهوم التنمية المستدامة بدأ خلال العقد الثامن من القرن الماضي، نتيجة الاهتمام بالحفاظ على البيئة، وبخاصّة خلال تقارير "نادي روما"، خلال السبعينات حول ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعيّة القابلة للنضوب، وحول التوازنات الجوهريّة في الأنظمة البيئيّة، ونتيجة لتعثّر الكثير من السياسات التنمويّة التي أدّت إلى تفاقم المديونيّة الخارجيّة، وتردّي الإنتاجيّة الصناعيّة والزراعيّة، وتوسّع الفروقات الاجتماعيّة، وارتفاع نسبة المجاعة، أو تراجع التغذية، نوعاً وكميّةً.

وهكذا باتت السياسات الإنمائيّة تستوجب الاستفادة من التكافل فيما بينها بصورة عادلة، مركّزة على قضايا الإنسان وأوضاعه الشخصيّة والثقافيّة والسياسيّة، على خلاف ما كان يجري في السابق من خلال التركيز على التنمية الماليّة والنمو الاقتصادي، وعليه فإنّ السياسة الإنمائيّة المستدامة هي أوسع أفقاً من السياسة التنمويّة القديمة، ليس فقط بما لها من مضامين شاملة، بل لأنّها تتّصف بالاستمراريّة والعدالة، وبل لأنّها تؤمّن الامتداد والترابط بين الأجيال.

كل ذلك لا يمكن أن يتحقّق إلّا من خلال الحوار الدائم، والشفّاف، والديمقراطي، والخاضع للمساءلة بين الحاكم والمحكوم، أي بين صانعي القرار الحكومي، ومكوّنات المجتمع المدني، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، ضمن إطار مؤسّساتي سليم يرضي هذه المكوّنات ويقيها من الظلامة من خلال تبادل الرأي، وتوفير المعطيات الدقيقة، لإجراء الحوار الصادق المؤدّي إلى اتّخاذ القرارات التنمويّة المناسبة.

إنّ الدول التي هي في طور النمو ومنها لبنان، لم تفلح حتّى الآن في الحصول على مواصفات التنمية المستدامة لأنّ مقوّمات التنمية المستدامة تفترض توفّر عدد من المبادئ الرئيسيّة وأهمّها العدالة، والإنصاف، والمشاركة في توزيع المسؤوليّات والموارد، وذلك يتّفق مع النظريات التي تدعو إلى تنظيم المجتمع على أساس التوازن الملائم في ثروات البلاد، وهو تنظيم يلغي معاناة فئة من المجتمع – موفّراً بحبوحة أكبر للمجتمع ككل، أي بين الذين يمتلكون الثروات، والذين لا يمتلكونها – وهو ما يتّفق مع التيّارات الفلسفيّة اليونانيّة القديمة الداعية إلى مبدأ الإنصاف والعدالة، وهما شرطان لاستقامة العلاقات بين الأشخاص، ولتحقيق التناسق بين أعضاء المجتمع، وفي ذلك ضمانة مؤكّدة لاستمراريّة النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي على المدى الطويل، أي "التنمية المستدامة".

بناءً على ما تقدّم، سوف يتمّ تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، يتناول المبحث الأوّل مفهوم التنمية المستدامة بينما خصّص المبحث الثاني لفهم أبعاد التنمية المستدامة.

المبحث الأوّل: تاريخ ومفهوم التنمية المستدامة.

مقدّمة.

التنمية مفهوم نهضوي قديم، انطلق في القرن الرابع عشر، مع فكر ابن خلدون، وأبحاثه حول مقوّمات العمران، أمّا في الأزمنة الحديثة، فهو مشتقّ من فعل "نمى" و"ينمو" وكان يعبّر عنه باديء الأمر "بالنمو" الذي كان ينحصر في نشاط معيّن، وقطاع محدود، إلى أن أصبح اليوم شاملاً جميع الأنشطة، فبات يعرف بالتنمية التي باتت تشمل جميع القطاعت: الصناعيّة والزراعيّة والسياحيّة، والثقافيّة والتعليميّة والبيئيّة إلخ...

إنّ مفهوم التنمية المستدامة بدأ خلال العقد الثامن من القرن الماضي، نتيجة الاهتمام بالحفاظ على البيئة، وبخاصّة خلال تقارير "نادي روما" خلال السبعينات حول ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعيّة القابلة للنضوب.

وفي سنة 1987، صدر تقرير "اللجنة العالميّة المعنيّة بالبيئة والتنمية" حول المستقبل المشترك للإنسانيّة، أبرز فيه مفهوم التنمية المستدامة. وفي سنة 1989، اتّخذ برنامج الأمم المتّحدة للبيئة (UNEP)[1] قرار عقبه سنة 1990 قرار آخر عن الأمم المتّحدة شدّد كلاهما على التركيز على المجالات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة والمؤسّساتيّة، وضرورة تدعيم العدالة على المستوى الدولي. إلى أن انعقدت سنة 1992 في مدينة "ريو دوجنيرو" في البرازيل قمّة جمعت رؤساء دول العالم التي وضعت ما عرف ب"ميثاق الأرض" الذي تضمّن 27 مبدأ لإدارة البيئة (Agenda 21) الذي أصبح المرجع الرئيسي للتنمية المستدامة.

[1] United Nations Environment Programme.

المطلب الأوّل: تاريخ الفكر التنموي المستدام.

تعاني معظم المجتمعات من المشكلة الاقتصاديّة المتمثّلة في التناقض بين الحاجات الإنسانيّة الماديّة وغير الماديّة اللامحدودة وبين الموارد الاقتصاديّة والطبيعيّة الكفيلة بإشباع هذه الحاجات، والتي تتّسم بالندرة النسبيّة، وقابليّتها للنفاذ، ولا تقتصر المشكلة على استنزاف الموارد الطبيعيّة فحسب بل تأثير المناخ النفسي الذي يعيشه المجتمع المعاصر وأزمة الأخلاق والقيم على مستوى المناطق والدول وفيما بينها، والتي تتمثّل في غياب العمل المشترك نتيجة غياب العدالة الاجتماعيّة على الصعيد العالمي كما تؤكّد اللجنة العالميّة للبيئة والتنمية في تقرير العام 1989، وبالتالي فإنّ سعي الدول، بغضّ النظر عن درجة تطوّرها، إلى تلبية احتياجات أفرادها تسعى بالمقابل إلى الموازنة بين الموارد والحاجات، وعلى الرغم من وجود فجوة بين الموارد والحاجات في جميع الدول دون استثناء إلّا أنّ عمقها وحدتها تختلف من دولة إلى أخرى ومن فترة زمنيّة إلى أخرى، بحسب درجة التقدّم المادّي والرفاه الاقتصادي ودرجة الثقافة في المجتمع ودرجة ترابط مكوّنات المجتمع في كلّ من هذه البلدان وبالتالي فإنّ الدول النامية التي تسعى إلى تنمية مجتمعاتها سوف تكون الفجوة فيها أكثر عمقاً وبالتالي يكون ردمها أكثر صعوبة.

إنّ أوّل ظهور لمفهوم التنمية المستدامة كان على يد رئيس الوزراء النروجي (غزو بورتلاند) بعد تشكيل اللجنة الدوليّة للتنمية العام 1972، حيث ساهم البرنامج الإنمائي للأمم المتّحدة المكلّف بإعداد التقارير الخاصّة بالتنمية البشريّة في نشر مفهوم التنمية المستدامة والترويج له من خلال تصوير مؤشّرات التنمية البشريّة[2].

لقد أصبح مفهوم التنمية المستدامة خلال السنوات الماضية شعاراً بارزاً في برامج التعاون القطري بين الدول النامية والوكالات الدوليّة، والجهات الغربية المانحة، ويعني هذا المفهوم للتنمية المستدامة "التنمية التي تلبي الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتها[3]. إنّ التنمية المستدامة هي التنمية القادرة على استيفاء الحاجات الحاليّة دون التفريط بقدرة الأجيال التالية على استيفاء حاجاتها مستقبلاً، ويرتكز مفهوم التنمية المستدامة على أنّ ثمّة ترابطاً ما بين البيئة والعدالة الاجتماعيّة والاقتصاد، وقد أضافت منظّمة الأمم المتّحدة مؤخّراً ركيزة الحوكمة إلى ركائز التنمية المستدامة.

---

[2] www.UN.org./Arabic/Confferences wssdlagenda, 28 pdf.

[3] كامل عارف محمد، مستقبلنا المشترك، اللجنة العالمية للبيئة والتنمية – عالم المعرفة، 2010، عدد 142، القاهرة ص 83.

وتؤكّد المؤسّسات الإنمائيّة اليوم أنّ هدفها يتمثّل في النهوض بتنمية مستدامة تكون مركّزة على الفرد وقد يعني ذلك أنّها تعمل بطريقة أقل تجزئة وانعزالاً. وذلك بأن تتحقّق عن قرب ما إذا توافر أو لم يتوفّر الطابع الحيوي لأنماط الإنتاج والاستهلاك، وبأن تقيّم جدول أولوّيات عملها بالتعاون الوثيق مع الجماعات المحليّة.

لقد تطوّرت فلسفة التنمية المتعارف عليها على مرّ السنين؛ وغالباً ما حصل ذلك إثر ظروف جديدة، وعلى قدر ما تخطّت البلدان من مراحل جديدة على طريق تنميتها، ولكن التغييرات لم تكن أحياناً إلّا تغييرات مظهريّة.

ولكن سرعان ما تبيّن أنّ المخطّطات الرامية إلى تسريع النمو الاقتصادي والارتقاء بالصحّة والتعليم إلى مستوى أعلى، إنّ لذلك حدود، وإنّ الفقراء لا يفيدون منه، ممّا أدّى في السبعينات إلى تركيز الاهتمام لا على النمو فحسب بل على إعادة التوزيع أيضاً. كانت الحكومات تأمل أن تتمكّن من توجيه فائض النمو إلى الفقراء من دون أن تطالب الأغنياء بتضحيات كبيرة، وفي هذه المرحلة من التفكير اتّجه الرأي نحو ضرورة الاهتمام بالاحتياجات الضروريّة، وإلى تفعيل استراتيجيّات التنمية الريفيّة المندمجة. ومع ذلك، فسرعان ما تبيّن أنّ أغلب برامج الإصلاح الهيكلي أبطأت في إعطاء نتائجها. فالإصلاح الهيكلي يضرّ حتّى بالمجموعات التي من المفروض أن تحظى بفوائد الإصلاحات الليبراليّة الجديدة، على هذا النحو تقرّ الليبراليّة العزم على مساعدة المنتجين بإزالة اختلال السوق لذلك توجّهت عديد المنظّمات غير الحكوميّة والهيئات الدوليّة بالدعوة إلى مؤسّسات Breton Woods لتكون أكثر انتباهاً للبعد الاجتماعي ولتحقّق "إصلاحاً ذا وجه إنساني".

إنّ انعقاد قمّة الأمم المتّحدة حول التنمية المستدامة في حزيران 2012 (ريو + 20)، وانعقاد الجمعية العامّة للأمم المتّحدة وصدور قرار 2015. (A/RES/70/10 frs, Sept. 2015) عنها الذي يدعو دول العالم إلى تطبيق الأهداف الرئيسيّة للتنمية المستدامة.

لقد أضاء الإعلان الصادر عن الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة على نقطتين أساسيّتين:

أوّلاً: أثر الإعلان على الدور الرئيسي للحكومات في تحقيق النمو الاقتصادي المضطرد والشامل والمستدام.

ثانياً: لقد ركّز الإعلان السياسي على خمسة محددات أساسيّة للتنمية المستدامة: الازدهار، السلام، التكوين، الناس، الشراكة.

وهي أبعاد لو تمعّنا فيها لوجدنا أنّها تحدّد أبعاد التنمية المستدامة الخمسة، الاقتصاي، الاجتماعي، والبيئي فضلاً عن السياسي من حيث الشراكة والحوكمة كشرطين ضروريين لتحقيق التنمية.

وقد شدّد الإعلان على المعايير الحقوقيّة والتي تعني أن تكون معايير حقوق الإنسان ملزمة ولا تقبل الانتقائيّة ولا التمييز بين أصحاب الحقوق وهي تشكّل التزام الدولة وعليها تحقيقها، كما اعتبر إعلان الحق في التنمية أنّها حقّ والتزام لابدّ من إعماله وأنّ المقاربة الحقوقيّة الشاملة تأخذ بالاعتبار الخيارات وتعمل على تحقيقها وتقييمها لاحقاً وتطويرها وأولى الإعلان أهميّة للشراكة بين القطاعين العام والخاص عن طريق الاستخدام الأمثل لكل الموارد والطاقات المتوفّرة في المجتمع بشكل منسّق ومتناغم. وعلى صعيد النموذج التنموي، رأى الإعلان أنّه يتطلّب تحليلاً للقضايا الأساسيّة والبرامج والوسائل التنفيذيّة وعلى رأسها سياسة الاقتصاد الكلّي والانفصال عن اقتصاد الريع العقاري والمالي، إلى الاقتصاد المنتج، وإعادة النظر، بآليات الانضمام إلى النظام الاقتصادي العالمي وتحديد الأولويّات، ولاسيّما التجارة والاستثمار الأجنبي والإطار القانوني الذي يرعاه[4].

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة.

إنّ التنمية المستدامة عملية مستمرّة تسعى إلى العدالة الاجتماعيّة في الواجبات والحقوق وإلى رفع السوية المعيشيّة والتعليميّة والصحيّة لأفراد المجتمع وحماية الموارد الطبيعيّة والماديّة وتحسين فعاليّة استخدامها الأمثل بما يحقّق استدامتها للأجيال القادمة مع الحفاظ على الهويّة الوطنيّة والموروث الثقافي الحضاري والتاريخي للمجتمعات الوطنيّة، وهذا يعني أنّ التنمية المستدامة، كما أسلفنا، لها وجهان متلازمان، التنمية الماديّة والبشريّة، والتوازن البيئي وجانبان متفاعلان دوماً اقتصادي واجتماعي، أي أنّ الفرد إن كان داخل السلطة أم خارجها هو محور هذه التنمية وغايتها وأداة تحقيقها في الوقت ذاته عن طريق التشاركيّة في التفكير والتخطيط والتقيّد بالمسؤوليّة المجتمعيّة والأخلاقيّة "وبما أنّ الإنسان غاية العملية التنمويّة في مفهوم التنمية المستدامة فهذا يعني أنّ تحقيقها يتطلّب أن يكفل المجتمع تفعيل دور القانون وخلق المناخ الملائم والعادل، مع توفّر شروط الشفافيّة والمساءلة والمحاسبة، أي ما يسمّى الحكم الرشيد[5].

ومن الملاحظ بأنّ تعريف التنمية المستدامة يحتوي على مفهومين أساسيين:

---

[4] المؤتمر السنوي الثامن عشر للمنظّمة العربية للتنمية الإداريّة، "دور الحكومات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030"، مسقط، عمّان، 27/26 تشرين الثاني 2018.

[5] الأمم المتحدة، الجمعية العامّة، نتائج القمّة العالميّة، 2005، ص 3 – 9.

الأوّل: مفهوم الحاجات وخصوصاً الحاجات الأساسيّة لفقراء العالم، والتي يجب أن تعطى الأولويّة المطلقة. حيث أنّ المجتمعات كافّة تعاني من المشكلة الاقتصاديّة المتمثّلة في التناقض بين هذه الحاجات الإنسانيّة الماديّة والتي تتّسم بالندرة وبالتالي قابليّتها للنفاذ. ومن خلال سعي الدول بغضّ النظر إلى درجة تطوّرها إلى تلبية احتياجات أفرادها فتسعى بالمقابل إلى الموازنة بين طرفي المعادلة الموارد والحاجات.

الثاني: القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة للاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل.

وبالتالي يجب على سياسات التنمية أن تولي اهتماماً لإدخال التغييرات على طرائق توزيع التكاليف والمنافع وجعل الموارد في المتناول والاهتمام بالمساواة الاجتماعيّة ما بين الأجيال، غير أنّ تلبية الاحتياجات الإنسانيّة التي من المفروض أن تكون هدف أساسي للتنمية وخاصّةً للبلدان النامية من الغذاء والملبس والمسكن والعمل، ولكن هناك طموحات مشروعة لهؤلاء الناس في تحسين نوعيّة الحياة لم تستطع التنمية تلبيتها لأنّ العالم يسوده الفقر واللامساواة سوف يكون عرضةً للأزمات.

استمرّ مفهوم التنمية بالتطوّر بالمفهوم والمحتوى كنتيجة واقعيّة لتطوّر الفكر الاقتصادي والاجتماعي، حيث أثّرت الثورة الصناعيّة وقيام الثورة الفرنسيّة وانهيار النظام الإقطاعي وظهور المجتمع الصناعي الرأسمالي على الفكر الاقتصادي والاجتماعي، حيث اعتبر سان سيمون "التقدّم الاجتماعي أساس حركة الإصلاح التي تهدف إلى تطوّر النظام الاجتماعي"[6].

المطلب الثالث: مقارنة بين التطوّر التنموي التقليدي والجديد.

ينطلق التطوّر التنموي التقليدي من فلسفة تطوّريّة إنتاجيّة سريعة الوتيرة يقارب الإنسان فيها كمورد ووسيلة لتحقيق التقدّم والنموّ، وقد ساهم هذا التطوّر في تفعيل التقدّم وتسريعه وإفادة الاقتصاد وبعض الناس منه. وارتكز بصورة رئيسيّة على العلم والتطوّر التكنولوجي، وتطبيقاتها المختلفة في مجالات الإنتاج والإدارة والتوزيع والتسويق والترويج، ممّا أدّى إلى سيطرة الإنسان على مختلف موارد الطبيعة واستغلالها دون مراقبة أو محاسبة، وقد أدّى هنا التطوّر العلمي إلى إنتاج لم يعرف له مثيل من قبل وسمح بالتوسّع بالعمران، وإن كان ذلك في الدول الصناعيّة بشكل خاص.

[6] الثوري قيس، الحسيني، عبد المنعم "النظريات الاجتماعيّة" جامعة الموصل 1985، ص 95.

من جهة أخرى، أحدث هذا التطوّر تحوّلات جذريّة في عمليات الإنتاج واستثمار الموارد من خلال العبور السريع إلى التكنولوجيا المعلوماتيّة، وأثر ذلك على بنية العمل ووضع العديد من العمّال والشعوب والبلدان وخاصّةً النامية منها، في مأزق وفي حالة البطالة المقنّعة.

إنّ نماذج التنمية التقليديّة أدخلت الدول والمجتمعات في سباق جامح لتحقيق سرعة أكبر في النموّ المادي والاقتصادي؛ فهذا الهمّ الإنمائي يقتصر على زيادة معدّلات ومؤشّرات النموّ الاقتصادي، دون النظر إلى مؤشّرات توزيع الثروة وعائد هذا النمو بشكل عادل (الفاتورة الاجتماعيّة)، ولا الاهتمام بالاستخدام العقلاني للموارد الطبيعيّة وضرورة تجديدها بشكل دائم (الفاتورة البيئيّة).

من هنا، تبرز ضرورة إعادة النظر في مفهوم وسلّم أولويّات التنمية وتحديد وجهاتها للانتقال من التطوّر التكاثري التزايدي الاحتكاري إلى التطوّر التنموي البشري البعيد المدى، والذي يطمح إلى تمتين الصلة بين الإنسان والمجتمع والموارد والبيئة في إطار حقوقي مدني ومواطني.

تطرح التنمية البشرية المستدامة تعديلات أساسيّة وفق ثلاثة محاور:

أوّلاً: اعتبار الإنسان المحور في علاقته مع الأرض والمجتمع والبيئة بهدف تمكينه من تطوّر نوعيّة حياته وإغناء قيمته الإنسانيّة: بحيث تعطى الأولويّة للإنسان بدل الاتّجاهات الاستهلاكيّة الراهنة والهادفة إلى تأمين الازدهار المادي عبر استغلال الموارد البشريّة والطبيعيّة النادرة. ممّا أدّى إلى تعزيز الاحتكار وإلى الإخلال بالتوازن المجتمعي والبيئي وإفقار الطبيعة وتكوينها.

ثانياً: إدراج المسار الديمغرافي والتشاركي لإدارة الشأن العام ولاتّخاذ القرارات في ما يختصّ بتخطيط المشاريع والتشاطات الآيلة إلى تحقيق التنمية والرفاه، وفي تنفيذ هذه المشاريع وتنظيمها: وجود حكم صالح ونظام مساءلة ومحاسبة سياسيّة وإداريّة وتوسيع لامركزيّة السلطة، ووجود نظام سياسي وحقوقي ووجود دولة القانون والقضاء المستقل العادل والفاعل ووجود تشريع يصون حقوق الإنسان ويضمن الحريات العامّة، بالإضافة إلى قيام مجتمع مدني فاعل.

ثالثاً: اعتماد العدالة والإنصاف في السياسات والاستراتيجيّات أي توفير الفرص المتكافئة للجميع: التركيز على الاستثمار في التعليم والصحّة، وتوزيع أكثر عدالة للأصول الإنتاجيّة ولعائدات النموّ وإعادة توزيع الدخل من خلال سياسات قريبة تسهم في تخفيف الهوّة بين الفقراء والأغنياء. والسؤال: هل التنمية المستدامة هي التنمية المنشودة في البلدان النامية؟ وما هي سماتها؟ وأهدافها وأبعادها الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة والمؤسساتية؟ وهل يفتقر فكرها للحفاظ على الموارد بهدف التوزيع العادل للأجيال القادمة؟ وهذا ما سوف يتم مناقشته في المباحث والمطالب التالية.

المطلب الرابع: سمات التنمية المستدامة.

1- هي تنمية يعدّ البعد الزمني فيها هو الأساس، فهي تنمية طويلة الأجل بالضرورة تستندعلى تقديرات الامكانات الحالية، ويتمّ التخطيط لها لأطول فترة زمنيّة مستقبليّة يمكن التنبّؤ من خلال الطرق الاستكشافيّة توظف تحليل التسلسل التاريخي باستخدام البيانات الاقتصاديّة الماضية للتنبّؤ بالاتّجاهات الاقتصاديّة المستقبليّة.

2- هي تنمية تضع من ضمن أولويّاتها تلبية حاجات الفقراء الأساسيّة من الغذاء والمأكل والملبس وحقّ التعليم وخدمات الصحّة وكل ما يرتبط بتحسين المستويات المعيشيّة للأفراد[7].

3- هي تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة، سواء فيما يتعلّق بعناصره ومرتباته الأساسيّة كالهواء والماء والتربة أم كمصادر الطاقة والموارد الاقتصاديّة والماديّة الأخرى.

4- هي تنمية كاملة تراعي الحفاظ على منظومة القيم الاجتماعيّة والاستقرار النفسي للفرد والمجتمع، وحقّه في الحريّة وممارسة الديمقراطيّة وفي المساواة والعدل.

5- هي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعيّة في المحيط الحيوي أو تكوينها بما يتخطّى حدود طاقتها القصوى.

6- هي تنمية تهدف إلى العدالة التوزيعيّة داخل الجيل نفسه وبين مختلف الأجيال على السواء.

7- هي تنمية تسعى إلى توفّر الدعم للشرائح الاجتماعيّة الأوسع، بما يؤمّن لها صفة الاستمراريّة ويحول دون تعرّضها لنكسات.

8- هي تنمية تسعى إلى أن يلبّي كل جيل احتياجات الحاضر دون أن يورّث للأجيال القادمة ديوناً لا تستطيع سدادها.

9- هي تنمية تعني أنّ التنمية الاقتصاديّة أن تكون معدّلات استهلاك الموارد الناضبة ضمن حدود تجدّدها ونموّها الطبيعي.

10- تعني التنمية المستدامة أن لا يختصر تحقيق النمو المتواصل في مكان دون آخر، أو في إقليم دون آخر، بل تعني تنمية ماديّة وبشريّة متوازنة يستفيد منها جميع أطياف المجتمع.

---

[7] الهيتي نوزاد، الاقتصاد العربي أمام التحديّات، بحث مقدّم لندوة السوق العربيّة المشتركة، أكاديميّة الدراسات العليا والبحوث الاقتصاديّة، ليبيا، 2005، ص 12.

11- التنمية المستدامة لا تعني مجرّد النمو من نصيب الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي فقط، بل يتعدّى ذلك إلى التحسّن المستمرّ في نوعية الحياة وتحقيق الرفاهية، وعليه فالمحافظة على البيئة وأصحابها يجب أن لا يتعارض مع الأهداف الماديّة المتمثّلة بزيادة معدّل دخل الفرد[8].

المطلب الخامس: مقوّمات التنمية المستدامة.

رغم الجهود العالميّة والمحاولات الجادّة لتحقيق مطلب التنمية المستدامة في جميع دول العالم، إلّا أنّه لا تزال تلك المحاولات قاصرة إلى حدٍّ كبير وذلك لعدد من الأسباب، ولعلّ من بين أبرزها:

1- الزيادة المطردة في عدد سكان العالم.

2- انتشار الفقرالمدقع في العالم، إذ تشير الاحصاءات إلى أنّ خمس سكان العالم مضطرّون للعيش على أقل من دولار واحد في اليوم، هذا إضافةً إلى أنّ نحو 1،1 مليار شخص لا تكون لديهم مياه الشفة.

3- عدم الاستقرار في كثير من دول العالم والناتج عن غياب السلام والأمن.

4- مشكلة الفقر وانتشار الأمية والبطالة وتراكم الديون وفوائدها والاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعيّة.

5- استمرار النزوح من الأرياف إلى المناطق الحضريّة وانتشار ظاهرة المناطق العشوائيّة، وتفاقم الضغوط على الأنظمة الإيكولوجيّة وعلى المرافق والخدمات الحضريّة وتلوث الهواء وتراكم النفايات.

6- ظاهرة التصحّر والجفاف.

7- محدوديّة الموارد الطبيعيّة ونقص الطاقة المتجدّدة في بعض أقطار العالم.

المبحث الثاني: أبعاد التنمية المستدامة.

إنّ التنمية المستدامة تتميّز بالتكامليّة والتداخل بين أبعادها بحيث تتفاعل جميعها من أجل تحقيق غاياتها التنموية على جميع الجوانب الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة والمؤسّساتيّة.

والشكل التالي يعبّر عن الاستدامة ومدى تداخل الأبعاد المؤلّفة منها كما هو مبيّن مجموعة من الأبعاد متّحدة المركز يمثّل النظام الاقتصادي أصغر بعد، والثاني يمثّل النظام الاجتماعي، بما في ذلك[9]:

---

[8] البساط كاظم أحمد: التنمية المستدامة مسار جديد في نظريات التنمية الحديثة، المجلّة العراقيّة للعلوم الإداريّة، العدد الثامن عشر، المجلّد 5، كانون الأول، بغداد، 2007، ص 93.

[9] Giacomo D'Alisa, Dimensions of sustainable development: a proposed of systematization approaches, Italy, 2007, dsems, P11.

- مجال العلاقات الاقتصاديّة.
- مجال العلاقات الاجتماعيّة التي ليست جزءًا من النظام الاقتصادي.
- البعد البيئي.

ويجب أن لا يغيب عنّا أنّ تحقيق واحد من الأبعاد لا يعني بلوغ الآخرين، ويكون للإنسان الدور الفعّال وتحديد نوعيّة علاقته مع الحدود التي يعمل بها.

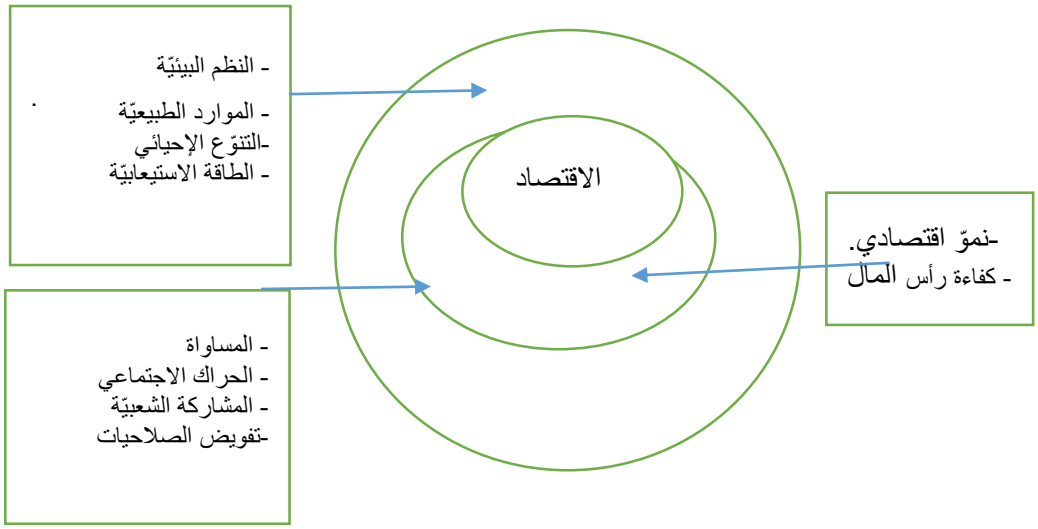

الشكل (1) تكامليّة أبعاد التنمية المستدامة.

المطلب الأوّل: البعد الاقتصادي.

إنّ معرفة مستوى التنمية والمستوى التكنولوجي في بلد ما إنّما هي نقطة البداية التي يجب على مصمّمي السياسات ومتّخذي القرارات أن يحدّدوها جيّداً ممّا يساعد على تحديد الأهداف التنموية قصيرة ومتوّسطة وطويلة الأجل.

أوّلاً: حجم الأموال الاستثماريّة المتاحة.

إنّ رأس المال من أهم العناصر اللازمة لإتمام العمليّة الإنتاجيّة، ومن ثمّ فهو من العناصر المحدّدة للتنمية الاقتصادية، لابدّ من الإشارة أنّه في الفكر الاقتصادي تهيمن مدرستين على معظم النقاشات الاقتصاديّة القائمة اليوم، المدرسة التقليديّة التي ترى أنّه يتعيّن على الحكومات أن تعمل على خفض الضرائب والحدّ من القيود التنظيميّة وإصلاح قوانين العمل، أي مزيد من الانفتاح أمام الاستثمار لكي تسمح للمستهلكين بالاستهلاك، وللمنتجين بخلق فرص العمل.

أمّا كينز فقد رأى أنّ الدخل يتوقّف على حجم العمالة، وأنّ العلاقة بين الدخل والاستهلاك يحدّدها الميل إلى الاستهلاك.

ولذلك يتوقّف الاستهلاك على الوظائف المترابطة للدخل والعمالة، ويسمّى الإنفاق المتوقّع على الاستهلاك والاستثمار الطلب الفعلي، وهو يساوي في حالة التوازن العرض الكلّي.

ويعالج كينز Keyns مشكلة الطلب الكلّي ويقرّ بأنّ على الحكومات إذا ما أرادت رفع الطلب الكلّي فعليها رفع الإنفاق الحكومي لمعالجة البطالة والكساد. بالإضافة إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري عن طريق خفض سعر الفائدة أو منح إعفاءات أو إعانات، ولكن لا يصلح هذا النموذج لحالات البلدان النامية لعدّة أسباب:

1- قرارات الاستثمار لا تتعلّق في جميع الحالات بسعر الفائدة.

2- هناك عوامل هيكليّة ومؤسّساتيّة عديدة تعرقل النشاط الاستثماري في البلدان النامية كالقوانين والتشريعات التي تحمي الملكيّات الخاصّة ومعدّل الضرائب وتوجيه المستثمرين إلى نشاطات إنتاجيّة عالية بطرق مباشرة.

3- إنّ المشكلة في البلدان النامية هي في جانب العرض وليس في جانب الطلب كما هو الحال في البلدان الصناعيّة حيث مع انخفاض حجم رؤوس الأموال ونقص في كفاءة اليد العاملة وتخلّف وسائل الإنتاج فإنّه لا يتوقّع زيادة الناتج الحقيقي من خلال زيادة الإنفاق العام بل على العكس فسوف تؤدّي إلى التضخّم والبطالة وخاصّةً في المدن بسبب الهجرة من الريف إلى المدينة.

كلا المدرستين تعتقد أنّ الاستثمار يقوده القطاع الخاص والمستثمر لن يقدم على العملية الاستثماريّة كشراء أصول رأسماليّة ما لم يكن العائد على الاستثمار مجدياً ويتحقّق هذا بسبب الضرائب والقيود التنظيميّة منخفضة (في النموذج التقليدي) أولاً الطلب الكلّي مرتفع (في النموذج الكينزي). ومع هذا فإنّ استثمارات القطاع الخاص اليوم تعتمد على الاستثمارات العامّة، حيث تقوم الدولة بالإنفاق على شراء سلع استثماريّة ضروريّة لإقامة مشاريع عامّة تهدف إلى زيادة التكوين الرأسمالي وزيادة الطاقة الإنتاجيّة ولتحسين المستوى المعيشي للمواطن "والهدف من وراء أي استثمار عام هو المساهمة بأكبر قدر ممكن من الدخل القومي عن طريق الأجور والفائض الاجتماعي"[10] أي أنّ العلاقة تكامليّة بين

[10] جلبار عبد القادر، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحدّيات التنمية في ظلّ التطوّرات العالميّة الراهنة، أطروحة دكتوراة جامعيّة الجزائر 2004 ص 39.

القطاعين من لم يستثمر القطاع العام، ويحكمه، فإنّ القطاع الخاص سوف تستمرّ في اكتناز أمواله أو إعادتها إلى المساهمين على شاكلة أرباح أو إعادة الشراء.

ثانياً: حجم الموارد البشريّة (رأس المال البشري)

أهميّة العنصر البشري في المنظومة الاقتصاديّة، ليس ذلك لكون البشر الهدف في عملية التنمية، فحسب، بل لكونهم العنصر المحدّد المتحكّم في باقي العناصر، لأنّ البشر هم الذين يتحكّمون في رأس المال المادي بل وفي تكوينه.

ويتمثّل رأس المال البشري في التعليم والمهارات وصحّة القوى العاملة، وأصبح المورد البشري ودرجة كفاءته هو العامل الحاسم لتحقيق التقدّم، من هنا ضرورة الاعتراف بالموارد البشريّة كأصل من أصول الشركات الحقيقية.

ويتضمّن البعد الاقتصادي الجوانب التالية:

ثالثاً: حصّة الاستهلاك من الموارد الطبيعيّة.

تعتمد الاستدامة على المفاضلة بين الاستهلاك والإشباع من الموارد الطبيعيّة، وإنّ الاستهلاك يجب أن لا يتناقص مع الزمن، ويتوجّب على الدول الغنية القيام بإجراءات تخفيضات متواصلة على الاستهلاك المبدّد للطاقة والموارد الطبيعيّة من خلال تحسين مستوى الكفاءة، وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة، أمّا بالنسبة للبلدان النامية فالتنمية المستدامة هي تكريس الموارد الطبيعيّة لأغراض التحسين المستمرّ في مستويات المعيشة.

رابعاً: التفاوت في الدخل.

تهدف التنمية المستدامة إلى تقليل الفوارق والتفاوت في توزيع الدخول بين الأغنياء والفقراء في البلدان النامية.

واليوم تظهر في أسواق العمل نزعة سلبيّة، ألا وهي تفاقم الفوارق بين الأجور من بلد إلى آخر، ومن نشاط اقتصادي إلى آخر، وتفاقمت الفوارق بين الأجور أكثر على الصعيد الدولي، وهي نزعة ساعدت العناصر الأكثر تأهيلاً في البلدان النامية على الهجرة نحو آسيا وأميركا الشمالية، أو نحو أوروبا.

والفقر في العالم لا يكاد يتراجع، سواء الفقر في المداخيل وهو فقر ذو علاقة بالاستهلاك الأساسي، أو الفقر البشري، وهي عبارة تدلّ على فقدان القدرات البشريّة مثل معرفة القراءة والكتابة أو الحصول على غذاء يفي بالحاجة.

ولم تؤتِ وصفات الاقتصاد الليبرالي نتائجها المنشودة، لأنّ مبدأ الليبراليّة المتشدّدة له مسحة من الدارونية الاجتماعيّة التي لا تتنافى وفكرة "الحياة للأقوى".

والاقتصاد يعتبر أداة قويّة للتنمية المستدامة إذا تمّ استخدامها في الطريق الصحيح، فإنّه يوفّر حوافز فعّالة لصنع الخيارات من أجل التنمية المستدامة، وهذه الحوافز تحتاج إلى أن تكون على جميع مستويات المجتمع التي تعمل لصالح التنمية المستدامة من خلال الاستثمارات المستدامة للقطاع العام والخاص مربحة وتوجيه البحوث والمعارف والحلول للتنمية المستدامة، والتأثير على القرار الاستهلاكي على جميع المستويات[11].

المطلب الثاني: البعد الاجتماعي.

إنّ الحديث عن البعد الاجتماعي، لا يعني أنّه منفصل عن الأبعاد الأخرى للتنمية، يمكن للعديد من العناصر الاجتماعيّة والاقتصاديّة والعلاقات بين الأبعاد الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وعلاوةً على ذلك، الاعتبارات البيئيّة موجودة في مناقشات قضايا الصحّة والسلامة، وفي قضايا تأثير التنمية على أنماط الحياة المعيشيّة، لذلك تتطلّب التنمية المستدامة الحاجة إلى الحفاظ على المخزون الذي هو من صنع الإنسان كرأس المال الطبيعي والاجتماعي والبشري[12] الذي تحتاجه المجتمعات لتوليد الدخل من أجل الاستدامة في حين أنّ هنالك الكثير من النقاش بشأن إمكانيّات وحدود استبدال الأرصدة السابقة بعضها البعض.

أوّلاً: تمويل التنمية الاجتماعيّة:

لم يحدث قط أن أنتجت الإنسانيّة قدر ما أنتجت من ثروات خلال العقود الماضية، غير أنّ النسبة المستخدمة لتمويل التنمية الاجتماعيّة تظلّ ضئيلة جداً، وفي واقع الأمر، لئن حافظت النفقات الاجتماعيّة على مستواها في البلدان المتقدّمة، فإنّ هذا المستوى تدهور في الكثير من البلدان ذات المديونيّة الكبيرة. فقد أدّى تزايد حجم المديونيّة الخارجيّة للبلدان النامية وتزايد خدمة دينها إلى تسرّب مواردها بالعملات الأجنبيّة والتي كان من الممكن أن تستعمل في زيادة وارداتها من السلع الاستهلاكيّة

[11] Angelicka Verze, Sustaunable Development, Policy and Guide, The EEA Financial Mechanism 2006, P.4.

[12] Serogeldin, Expanding The Measure of Wealthm Indicators of Environ mentaly Sustainable Development, The World Bank, Washington, 1997, P.8.

والتكنولوجيا الضروريّة لأغراض التنمية الاقتصاديّة وبالتالي التناقص في تمويل التنمية الاجتماعيّة. بعنوان الفوائد يفوق ما تخصّصه للخدمات الاجتماعيّة الأساسيّة.

ثانياً: النموّ السكاني.

يشكّل النموّ السكاني السريع ضغوطاً حادّة على الموارد الطبيعيّة وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات. كما أنّ النموّ السريع للسكان في بلد ما أو منطقة ما يحدّ من التنمية، ويقلّص من قاعدة الموارد الطبيعيّة المتاحة لإعالة كلّ ساكن؛ كما أنّ لتوزيع السكان أهميّته الخاصّة فالاتّجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضريّة، ولاسيّما تطوّر المدن الكبيرة لها عواقب بيئيّة ضخمة، فالتنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية الريفيّة النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة النزوح من الريف إلى المدن، وتساهم في إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أوّلاً بالاحتياجات البشريّة الأساسيّة مثل تعلّم القراءة والكتابة، وتوفير الرعاية الصّحيّة الأوّليّة، والمياه النظيفة، وتهتم بما وراء الاحتياجات الأساسيّة من تحسين الرفاه الاجتماعي، وحماية التنوّع الثقافي، والاستثمار في رأس المال البشري كتدريب المربّين والعاملين في الرعاية الصّحيّة والعلماء وغيرهم من المتخصّصين الذين تدعو إليهم الحاجة لاستمرار التنمية.

ثالثا: أهميّة دور المرأة.

المفترض أن تسمح التربية بتحقيق أفضل لحقوق النساء الاقتصاديّة. ولئن دلّت بعض المؤشّرات على حصول تقارب بين أجور الرجال والنساء، فالظاهر أنّ ذلك ناتج، في أغلب الأحيان، عن تدنّي أجور الرجال وليس باللزوم عن زيادة في أجور النساء.

إنّ تحسين وضع المرأة لا يكتفي الاكتفاء بالاستجابة لحاجاتها فقط وإنّما تأمين حقوقها أيضاً، والبعض من تلك الحقوق يندرج في باب الحقوق المدنيّة والسياسيّة الأساسيّة، مثل حقّ المرأة في عدم الخضوع لقواعد سلوك تقليديّة، وحقّها في ألّا تتعرّض للعنف المنزلي بشتّى أنواعه، والبعض الآخر هو باب الحقوق الاجتماعيّة والاقتصاديّة، كحقّ المرأة في التمتّع بخدمات عامّة جيّدة في مجال الصحّة العائليّة، في عالم تقع مسؤوليّة الخدمات الاجتماعيّة على كاهل الجماعات والأسر يلزم الاعتراف بالقيمة الاجتماعيّة للعمل الذي تؤدّيه النساء بصفتهنّ مانحات للرعاية الصحيّة بشتّى أنواعها.

ويساعد تأمين الحقوق الاقتصاديّة للمرأة في تخفيض مستويات الفقر ويعزّز في نهاية المطاف التنمية المستدامة. ووفقاً للمؤسّسة الدوليّة لتنظيم الأسرة إنّ النساء في المتوسّط تعيد استثمار بالتنمية

90% من دخولهنّ، مقارنةً مع 30 – 40 % فقط من قبل الرجال[13]. ممّا يتطلّب من التنمية المستدامة تعزيز المساواة بين الجنسين، وخلق ظروف لتأمين حياة أفضل للمرأة بكل مراحل حياتها، وتنشأ هذه الحاجة إلى من هم أكثر وضوحاً لما يعنيه البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة ومدى ارتباطه بالبعد البيئي.

ولا ترتبط التنمية الاجتماعيّة بالنموّ الاقتصادي وبإصلاح المعطيات الأساسيّة لسياسات الاقتصاد الكلّي وحسب، وإنّما أيضاً بالسياسة الاجتماعيّة وبتوزيع أفضل لثمار النموّ ويستلزم الأمر مؤسّسات جيّدة، من بينها دولة يكون دورها أقوى وقطاع عام شفّاف ومسؤول وذو جدوى عالية، ومؤسّسات دوليّة أدرى بأداء وظيفة العون وعلاقات شراكة مع القطاع الخاص ومساهمة أنشط لتنظيمات المجتمع المدني في العمل التنموي وفي تحديد السياسات.

المطلب الثالث: الأبعاد البيئيّة.

تحتاج التنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطبيعيّة اللازمة لإنتاج الموارد الغذائيّة والوقود ابتداءً من حماية التربة إلى حماية التغيّرات في استخدام الأراضي[14] وحماية مصايد الأسماك، ويعني البعد البيئي للتنمية المستدامة تحقيق الرفاهيّة الاقتصاديّة للأجيال الحاضرة والقادمة مع الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوّث وتمكينها من توفير مستوى معيشي يتحسن باستمرار مع مرور الزمن، وإنّ هذا البعد يتضمّن المحافظة على الموارد المائيّة، والصرف الصحّي وتحسين نوعيّة مياه الشرب. ومن المؤكّد بأنّ استهلاك رأس المال الطبيعي في الأنشطة الاقتصاديّة هو أسرع من قدرة النظام البيئي على التعافي وتجديد نفسه. وتعني التنمية المستدامة كذلك عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالميّة (حماية المناخ من الاحتباس الحراري).

ويرى الباحث بأنّ التنمية في بعدها البيئي تشكّل مصدر القلق المتعلّق بالحاجة إلى إدارة الموارد الطبيعيّة النادرة بطريقة حكيمة لتحقيق رفاهيّة الإنسان الذي يعتمد في النهاية على الخدمات البيئيّة من خلال الجدوى الشاملة والأداء الطبيعي للنظم الطبيعيّة ومدّتها وقدرتها على المرونة التي هي قدرة النظم

---

[13] Danielle Nierenberg, Women and Sustainability: Recognizing the Role of Women at Rio+20, World Watch Institute, 2012, P.2.

[14] Pytrick Reidsma, and Others, Methods and tools for intergrated assessement of Land use policies on sustainable development in developing countries, elsevie, 2010, Land Use Policy 28, P.604.

البيئيّة من أن تستمرّ على الرغم من الصدمات الخارجيّة. حيث أنّ التنمية المستدامة تسعى لحماية الموارد الطبيعيّة من الضغوط البشريّة الناتجة عن الزيادة السكانية التي تؤدّي إلى زيادة الضغوط على الموارد وتخفيض استخدام المبيدات الكيميائيّة والأسمدة التي تؤدّي إلى تلوّث المياه السطحيّة والجوفيّة وعدم الاستغلال الجائر للغابات ومصائد الأسماك واستخدام تكنولوجيا زراعيّة محسنة تزيد الغلّة، وتحسين كفاءة شبكات الري، ولحماية الأصناف الحيوانيّة والنباتيّة من الانقراض.

المطلب الرابع: أسس نجاح التنمية المستدامة ودور القطاع الخاص.

حتّى يمكن تحقيق تحقيق التنمية المستدامة، فإنّه لابدّ من فهم أساسها وفلسفتها وخلفياتها ومبادئها التي ترتكز عليها، فالتنمية المستدامة ليست مجرّد نموّ إنتاجي أو زيادة ماديّة في المؤشّرات الكليّة، وإنّما هي تحسين في نوعيّة حياة الأفراد والمجتمعات، للأجيال الحاليّة والأجيال المستقبليّة[15].

وتعني التنمية المستدامة التحوّل إلى تكنولوجيا أنظف وأكثر كفاءة تقلّص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعيّة إلى أدنى حدّ. وقد أدّى استخدام التكنولوجيا وانعكاسه على تحسّن المستوى المعيشي ومن أهم أبعاده هي:

1- استعمال التكنولوجيا الأنظف في الصناعة إذ أنّ انتشار الصناعات والمنشآت أدّى إلى زيادة التلوّث ففي البلدان المتقدّمة يتم الحدّ من تدفّق التلوّث أو مكافحة التلوّث البيئي من خلال فرض غرامات ماليّة كبيرة أو وضع إجراءات وقوانين صارمة عن المنشآت من أجل تقليل التلوّث.

2- تبنّي التكنولوجيا العالية: إنّ التكنولوجيا المستخدمة في البلدان النامية كثيراً ما تكون أقل كفاءة وأكثر نسبياً للتلوّث من التكنولوجيا المستخدمة في البلدان الصناعيّة.

فالتنمية المستدامة لا يمكن أن تنهض إلّا بجناحين أوّلهما التنمية الاجتماعيّة المستدامة وثانيهما التنمية الاقتصاديّة المستدامة إضافةً إلى جناحيها الأخرين المتعلّقين بالبعد البيئي والسياسي والتكنولوجي، حيث أنّ النهوض بمستوى كفاءة البشر وتنمية قدراتهم كفيل بأن يمكن هؤلاء البشر من أن يرسموا لأنفسهم خططاً حكيمة لاستخدام مواردهم الطبيعيّة وزيادة دخولهم الماديّة وتنظّم حياتهم الاجتماعيّة في حدود عوامل بيئيّة متوازنة، دون تشويه تراثهم الثقافي والحضاري والتاريخي.

[15] إسماعيل سراج الدين، التنمية المستدامة من النظرية إلى التطبيق، مجلّة التمويل والتنمية، المجلّد 33، ديسمبر، القاهرة (1996) ص 4.

لذا فإنّ سبل تحقيق التنمية المستدامة تبدأ بإقرار السياسات المناسبة في المجالات الاجتماعيّة والاقتصاديّة وسياسات تطوير البحث العلمي والتكنولوجي وبقية المجالات المؤثّرة في مسار التعليم، وفيما يلي نورد الأسس الكفيلة بتحقيق التنمية المستدامة:

1- العدالة والمساواة الاجتماعيّة بين الأجيال آخذين في الاعتبار حقّ الأجيال القادمة في التمتّع بموارد الأرض.

وكذلك عدالة توزيع التكاليف بين فئات المجتمع بما لا يخل بحياة الفقراء وقدرتهم على تلبية احتياجاتهم والعدالة في توزيع الخدمات التعليميّة والصحيّة بين الفئات الاجتماعيّة المختلفة.

2- الديمقراطيّة والمشاركة الشعبيّة ولتحقيق ذلك من خلال توفير حريّة الرأي والعقيدة وإنشاء المؤسّسات الدستوريّة السليمة للوقاية والتشريع والتنفيذ وإتاحة الفرص لها للعمل بحريّة ودون تدخّلات غير مشروعة وجعل المشاركة الشعبيّة مبدأ أساسي في اتّخاذ القرارات الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي تمسّ حياة المواطن.

3- السياسات الاقتصاديّة والسكانيّة والتشريعات والمؤسّسات وتتمثّل في الإلتزام بتنسيق السياسات الماليّة من خلال أدوات التوجيه المناسبة مثل الضرائب والغرامات والحوافز والإعفاءات والمعونات والتوصّل إلى توافق بين معدّلات النموّ السكاني والنموّ الاقتصادي.

4- سياسات توظيف العلوم التكنولوجيّة في خدمة المجتمع وتتمثّل في استخدام العلم والمعرفة الإنسانيّة وتراكماتها في استنباط تكنولوجيات جديدة تهدف إلى تخفيف الضغوط عن استهلاك الموارد الطبيعيّة.

5- سياسات استخدام الموارد والطاقة وتتمثّل في:

- اتّباع استراتيجيّات سليمة في استخدام الطاقات المتجدّدة بما يسمح باستخدامها واستهلاكها بمعدّلات لا تفوق معدّلات تجدّدها بما يحفظها، واتّباع استراتيجيّات سليمة في استخدام الموارد الطبيعيّة ومصادر الطاقة الناخبة.

إنّ نجاح خطط وبرامج التنمية المستدامة عموماً تعتمد على مدى توفّر عوامل ومتغيّرات تتكوّن فيها دالة إنتاج كبيرة تتمثّل في هذه العوامل في رصيد البلد من السيولة النقديّة الذي تستطيع به اكتساب أصول رأسماليّة كافية للتنمية ثم موارد طبيعيّة تستطيع استخدامها والاستفادة منها، ثم موارد بشريّة مستعدّة للعمل وتنفيذ الخطط المناطة بها، ثم لا يمكن البدء بعد كل ذلك إلّا في وجود مظلّة تشريعيّة واسعة وقاعدة سياسيّة تتابع بجزم مستوى التنفيذ خطوة بخطوة.

المطلب الخامس: المسؤوليّة الاجتماعيّة للقطاع الخاص:

مزايا التزام الشركات بالمسؤوليّة الاجتماعيّة.

مع تطوّر الفكر الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ظهر في النصف الأوّل من القرن الماضي اتّجاه قوي يدعو إلى ضرورة التزام الشركات الخاصّة اجتماعيّاً اتّجاه المجتمع الذي تعمل فيه ولم يعد الرأي السائد هو الرأي القائل بأنّ تقييم إدارة المنشأة يتمّ فقط في تعظيم أرباحها، بل أصبح هناك رأي آخر وهو تقييم المشروع على أساس مساهمة مخرجاته خلال المجتمع.

"إلّا أنّ التطبيق العملي ما زال يقوم على افتراض مهم في الوقت نفسه وهو أنّ المشروع غير مسؤول بيئيّاً واجتماعيّاً حتّى ولو كان المشروع مملوكاً للدولة"[16].

وقد شهد العقد الماضي تصاعداً في تبنّي الشركات ضمن الدول النامية لمفهوم المسؤوليّة الاجتماعيّة (CSR) كما أدركت الحكومات والشركات والموظفون والمؤسّسات غير الربحيّة أهميّة اعتماد هذا المفهوم الذي أصبح يوازي القرارات التجاريّة والاستثماريّة من حيث الأهميّة، على الأخصّ توقيع الدول على الميثاق العالمي للأمم المتحدة*[17] (UNGC) عام 2000، والذي يسعى إلى تعزيز مفهوم المسؤوليّة الاجتماعيّة للشركات (الفصل التاسع، المادة 55 (أ) والتي تشير إلى تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام المعلل لكل فرد والنهوض بعوامل التطوّر والتقدّم الاقتصادي والاجتماعي، وليصبح قطاع الأعمال جزءاً من الحلول المساعدة على تحقيق الاستدامة ما جعل سمعة الشركات مرهونة بتبنّي هذا المفهوم.

وحتّى وقتنا الراهن، لم يتم تعريف مفهوم المسؤوليّة الاجتماعيّة تعريفاً يكتسب قوّة إلزام قانونيّة وطنيّة أو دوليّة.

وعلى الحكومة أن تضع الإطار التنظيمي اللازم لمفهوم المسؤوليّة الاجتماعيّة للشركات، وإشراك جميع أصحاب الشركات في ذلك حتّى تحقّق الاستدامة الحقيقيّة في المستقبل من مبادرات المسؤوليّة الاجتماعيّة للشركات، بينما تحتاج الشركات للانتقال من الأنشطة الخيريّة البحتة إلى برامج مستدامة تتصدّى من خلالها لتحدّيات المستقبل التنمويّة.

---

[16] محمد عباس بدوي، المحاسبة البيئيّة بين النظريّة والتطبيق، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندريّة، مصر 2007، ص 76.

* ووقع ميثاق الأمم المتّحدة في 26 حزيران/ يونيو 1945 في سان فرنسيسكو في ختام مؤتمر الأمم المتّحدة الخاص بنظام الهيئة الدوليّة، وأصبح نافذاً في 24 تشرين الأول / اكتوبر 1945.

* وقع ميثاق الأمم المتّحدة، المرجع نفسه.

إنّ الحق في الأرباح يعود ليس لمن يملكها فحسب، وإنّما لكل البيئة المحيطة بها، وهذا ما عُرف "بحوكمة الشركات، سعياً لتحقيق العدالة الاجتماعيّة والتنمية المستدامة. جذور هذا التطوّر تنبع من فكرة أنّ هذه المشاريع إن كانت قد حقّقت أرباحها "المشروعة" فهي قد حقّقتها نتيجة الواقع الذي يحيط بها، والذي يسهم ويؤثّر بديمومة هذه المشاريع ويتأثّر بها، من العمّال والمتعاملين معها والموردين، والمستفيدين من منتجها وخدماتها، وصولاً إلى البيئة الطبيعيّة المحيطة بها، التي أصبحت جزءاً من مسؤوليّة أصحاب هذه المشاريع.

المطلوب الارتقاء بالمسؤوليّة الاجتماعيّة للشركات من عمل لغرض خاص وطوعي وخيري إلى عمل إنمائي مدروس ومنتظم يترك تأثيرات مستدامة، ويدعم خطط الشباب والتوظيف المدعومة من الشركات الخاصّة، والتي ازدادت وتحوّلت من أعمال خيريّة وبسيطة وتبرّعات إلى تنفيذ مشاريع مستدامة تنمويّة اجتماعيّة وبيئيّة.

وتكون اتّجاهات نشر المسؤوليّة الاجتماعيّة للشركات من خلال ثلاثة اتّجاهات (معايير)، وهي:

1- المساهمة المجتمعيّة التطوّعيّة، بمعنى الإقدام والمسؤوليّة تجاه العاملين وأفراد المجتمع ودعم المجتمع ومؤسّساته.

2- حشد التأييد المؤسّسي وحوار المؤسّسات والبناء المؤسّسي.

3- حماية البيئة من حيث الالتزام بتوافق المنتج الذي تقدّمه الشركة للمجتمع مع البيئة ويحسّن من الظروف البيئيّة المختلفة[18].

المبحث الثالث: البعد المؤسّساتي للتنمية المستدامة.

يعتبر موضوع الحكم الراشد قضية هذا العصر نظراً لأهميّته لتقدّم الدول وتطوّرها، وصار من المفاهيم الواسعة الانتشار وكثيرة الاستعمال في مجالات متعدّدة ولغة مشتركة بين الباحثين الأكاديميين والاقتصاديين ورجال القانون، وقد أثيرت تساؤلات عن مفهوم الحكم الرشيد وعلاقته بالتنمية المستدامة.

المطلب الأوّل: ماهيّة الحكم الرشيد ومعاييره.

مرّ مفهوم التنمية بأربعة مراحل: المرحلة الأولى، جرى التركيز على النموّ الاقتصادي، وفي المرحلة الثانية على التنمية البشريّة وفي المرحلة الثالثة على التنمية البشريّة المستدامة، وفي المرحلة الرابعة يجري الحديث عن التنمية الإنسانيّة بمعناها الشامل، واقترن هذا التطوّر بإدخال مفهوم الحكم

[18] تاريخ الزيارة 2019/12/25 WWW.net/articles.php

الرشيد في أدبيات الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ولعلّ السبب في ذلك يعود إلى أنّ بعض البلدان، التي حقّقت نموّاً اقتصادياً، لم تستطع أن تحقّق تحسّناً في مستوى معيشة غالبيّة السكان، وهكذا فإنّ تحسّن الدخل القومي لا يعني تلقائيّاً تحسين نوعيّة حياة السكان[19].

وهناك عدّة أسباب أدّت إلى بروز مفهوم الحكم الرشيد سواء من الناحية العمليّة أم من الناحية النظريّة، فالحكم الراشد ما هو إلّا انعكاس لتطوّرات وتغيّرات حديثة تجلّت في التغيّر الذي طرأ في طبيعة ودور الحكومة من جهة، والتطوّرات المنهجيّة الأكاديميّة من جهة أخرى. وقد جاء استخدامه في الحقل السياسي نتيجة الفساد المتفشّي في العديد من الدول على مستوى القطاعات العليا وآليّة ومفهوم جديد يضاف إلى مختلف الآليّات والأطر على كافّة المستويات[20].

الفرع الأوّل: مفهوم الحكم الرشيد.

هناك العديد من الاجتهادات في مسألة تعريف الحكم الرشيد، ويرجع ذلك بالأساس إلى اختلاف الميادين، وتباين المنطلقات الفكريّة السياسيّة، الاقتصاديّة، الاجتماعيّة، فوفق تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عرف بأنّه "هو ممارسة السلطة الاقتصاديّة والسياسيّة والإداريّة لإدارة شؤون الدولة في كافّة المستويات، ويشمل الآليّات والعمليّات والمؤسّسات التي من خلالها يعبّر المواطنون والمجوعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونيّة ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحلّ خلافاتهم.

أمّا البنك الدولي فقد عرف الحكم الرشيد بأنّه "التقاليد والمؤسّسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام، وهذا التعريف يشمل:

- عمليّة اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم.
- قدرة الحكومة على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات الساعية بفاعليّة.
- احترام كل المواطنين والدولة للمؤسّسات التي تحكم التفاعلات الاقتصاديّة والاجتماعيّة فيما بينها[21].

---

[19] UNDP Gouvernance for sustainable Human Development UNDP, Policy documents, N.Y. UNDP. 1977.

[20] راجي الخفر، الحكم الراشد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة من الجزائر مجلّة العلوم القانونيّة والسياسيّة، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 17.

[21] مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، الحاكمية الرشيدةن جوان 2007 – www.hayatcenter.org/hayat/pics/Edrak ، تاريخ الدخول، 08/08/2020.

انطلاقاً من التعريفات السابقة نستخلص أنّ الحكم الرشيد وفي سياقه السياسي تحديداً هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسيّة منتخبة، وإطارات إدارته ملتزمة بتطوير أفراد المجتمع برضاهم وعبر مشاركتهم في مختلف التطورات السياسيّة للمساهمة في تحسين نوعيّة حياتهم ورفاهيّتهم.

ويتم تطوير أفراد المجتمع عبر ثلاثة أبعاد أساسيّة تتفاعل فيما بينها وترتبط ارتباطاً وثيقاً لإنتاج الحكم الرشيد وهي:

– البعد السياسي: المرتبط بطبيعة السلطة السياسيّة وشرعيّة تمثيلها.

– البعد التقني: المرتبط بعمل الإدارة العامّة ومدى كفاءتها.

– البعد الاقتصادي والاجتماعي: المرتبط بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليّته عن الدولة من زاوية، وطبيعة السياسات العامّة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعيّة الحياة من زاوية ثالثة، وكذلك علاقتها مع الاقتصاديات الخارجيّة والمجتمعات الأخرى من زاوية ثالثة[22].

الفرع الثاني: دور الحكم الصالح في تطوير مفهوم التنمية.

نشأت العلاقة بين مفهوم الحكم الرشيد والتنمية الإنسانيّة المستدامة، لأنّ الحكم الرشيد هو الضامن لتحويل النموّ الاقتصادي إلى تنمية إنسانيّة مستدامة وخاصّةً في تلك المجتمعات التي تعاني من ضعف المشاركة ومركزيّة الدولة الشديدة، وعدم إعطاء دور كافٍ لهيئات الحكم المحلّي، ناهيك عن مؤسّسات المجتمع المدني، من التشريعات، أو بسبب ضيق مساحة الحريّات الخاصّة والعامّة وبشكل عام الحريّات الأساسيّة.

من هنا فإنّ المفهوم الواسع للتنمية الإنسانيّة المستدامة يضيف إلى الحريّات المدنيّة والسياسيّة (بمعنى التحرّر من الفقر ومن جميع أشكال الحواجز الكرامة الإنسانيّة مثل الجوع والمرض والفقر والخوف) الحقوق الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة، ليصل إلى قاعدة عريضة تعتمد على مبادئ حقوق الإنسان: أمّا الحكم الرشيد فلا بدّ أن يعتمد على عدد من المحاور الأساسيّة منها: صيانة الحريّات، وتوسيع المشاركة الشعبيّة والمساءلة الفعّالة والشفافيّة الكاملة في ظلّ فصل السلطات والتوازن بينها، وسيادة القانون والقضاء المستقل والنزيه والكفؤ الذي تنفّذ أحكامه من قبل السلطات التنفيذيّة.

---

[22] حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، في كتاب اسماعيل الشطي (وآخرون)، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربيّة، بيروت مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2004، ص 97.

والأمر يتطلّب تضافر ثلاث قطاعات: القطاع العام والمجتمع المدني، والقطاع الخاص (عالم الأعمال)، ولكي يتحقّق مقداراً من التعاون الضروري بين القطاعات المختلفة، فلا بدّ من احترام حقوق الإنسان والحريّات الأساسيّة وتكريس البنية القانونيّة، والتحلّي بمبادئ الإدارة الرشيدة المؤسّسيّة، وهذا يتطلّب تداولاً للسلطة ومكافحة الفساد وفقاً لمساءلات قضائيّة، وفي إطار مجتمع مدني حرّ وعلاقة دوليّة تتّسم بقدر من الاحترام لقواعد القانون الدولي وفي إطار المصالح المشتركة.

المطلب الثاني: معايير الحكم الرشيد وعلاقتها بالتنمية.

تتباين معايير الحكم الراشد بتباين الجهات المصالح، فالبنك الدولي يركّز على ما يحفز النموّ والانفتاح الاقتصادي، في حين أنّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الانفتاح السياسي لكن في العموم يمكن تحديد أبرزها كالآتي: الشفافيّة، والمشاركة وحكم القانون، والمساءلة والإجماع والعدل والرؤية الاستراتيجيّة.

الفرع الأوّل: معايير الحكم الرشيد (الصالح).

في دراسة للبنك الدولي بخصوص الحكم الرشيد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حدّدت معيارين:

الأوّل: حكم القانون والمساواة وحقّ المشاركة والفرص المتساوية من الخدمات، أمّا الثاني: التمثيل والمشاركة والتنافسيّة والشفافيّة والمساءلة[23] وقد كشف تقرير التنمية الإنسانيّة العربيّة لعام 2004 عن النقص الفادح في الحريّات، وبخاصّة السياسيّة والمدنيّة ونقص المعرفة والثقافة والنظرة غير المتوازنة إلى حقوق المرأة ومساوتها مع الرجل ناهيك عن الموقف من حقوق الأقليّات.

وذهبت دراسة لمنظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية للتأكيد على أربعة معايير هي: دولة القانون وإدارة القطاع العام والسيطرة على الفساد وخفض النفقات العسكريّة، في حين أن البرنامج الإنمائي للأمم المتّحدة UNDP، ركّزت على تسعة معايير وهي:

[23] أنظر: تقرير التنمية الإنسانيّة العربيّة لعام 2002: خلق الفرص للأجيال القادمة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2002، ص 18.

– المشاركة – حكم القانون – الشفافيّة – حسن الاستجابة – التوافق – المساواة – الفعاليّة – المشاركة – الرؤيا الاستراتيجيّة[24].

ولا يمكن الحديث عن هذه المعايير دون استقرار سياسي وسلم مجتمعي وأهلي، ووجود مؤسّسات وتداول سلمي للسلطة وإقرار بالتعدّديّة وانتخابات عامّة ودوريّة وإدارة اقتصاديّة ومشاركة شعبيّة.

وبحسب اعتقاد الباحث، هناك علاقة وثيقة بين التنمية والحكم الصالح والديمقراطيّة، فتحسين أداء الحكم وربطه بالديمقراطيّة يتطلّب نوعاً من الإصلاح السياسي سواء من حيث الأسس أو التوجّهات العمليّة، والنظام الديمقراطي يتطلّب فصلاً للسلطات الثلاث، التنفيذيّة والتشريعيّة والقضائيّة. وتناوبيّة عبر انتخابات دوريّة. ومجتمع مدني ناشط، واحترام لحقوق الإنسان ومساءلة للحاكم، وتلك هي إحدى مقاربات الديمقراطيّة على المستوى العالمي من الناحية الحقوقيّة الفكريّة والسياسيّة، وهي التي أخذت بها الأمم المتحدة والعديد من الهيئات الدوليّة[25].

والسؤال الذي يطرح هل الديمقراطيّة هي الوسيلة والتنمية هي الهدف؟ أم أنّهما تختلطان مع بعضهما وتتبادلان الأدوار أحياناً، فالوسيلة تكون هدفاً لمرحلة تأسيس والهدف يصبح وسيلة لرفاه السكان.

ومن مشكلات التنمية والحكم الصالح في المجتمعات النامية التي تعاني من[26]:

1- النمط الريفي أو شبه الريفي للدولة.

2- ضعف البنية المؤسّساتيّة السياسيّة والإداريّة وغياب المحاسبة والشفافيّة.

3- ضعف مفهوم المواطنة وعدم وجود عقد اجتماعي لعلاقة الحكم بالمحكومين من خلال دستور واضح ومحدّد وعصري.

4- ضعف مشاركة المرأة في الحياة العامّة والحياة السياسيّة.

5- النموّ الكبير للجهاز البيروقراطي وترهّل الإدارة الحكوميّة وتقادمها وارتفاع المديونيّة الإنسانيّة في البلدان النامية ومنها البلدان العربيّة، إنّ نقص الحرية مسؤول عن فشل بناء الدولة الحديثة وفشل التنمية الإنسانيّة[27].

---

[24] أنظر: كريم حسن، مفهوم الحكم الصالح، مجلّة المستقبل العربي، السنة 27، العدد 309، تشرين الثاني/نوفمبر 2004، ص 40 – 65.

[25] أنظر: ESCWA، إشكاليّة الديمقراطيّة في العالم العربي، 2004، ص 18.

[26] أنظر: مقارنة حول أنظمة الحكم والديمقراطيّة والتنمية الاقتصاديّة، والاجتماعيّة في الدول العربية: الإسكوا، بالتعاون مع مؤسّسة كونراد أديناور الإنمائيّة، نيويورك 2005، ص 13.

الفرع الثاني: الحكم الصالح والتنمية إلى أين؟

تعمل الحكومات وفي إطار تطبيق سياستها لمفهوم الحكم الرشيد من منطلق علاقتها بالتنمية على توسيع دائرة المشاركة العامّة لأفراد المجتمع مع التركيز على فئة الشباب القادر على تنمية مفهوم الشراكة من أجل إصلاح والذي عادةً ما يجعل شعار التنمية والنهوض في المجتمعات ومن أجل ذلك فلا بدّ من تعزيز دور الشباب في صياغة القرارات واتّخاذها.

ومن خلال علاقة الحكم الرشيد بالتنمية يمكن تحديد ماهيّة الحكم الرشيد على أنّها إدارة الحكم أو إدارة الدولة ضمن معايير الشفافيّة والمحاسبة لكافّة الموارد البشريّة والطبيعيّة والاقتصاديّة والماليّة في الدولة لغرض التنمية ضمن نطاق احترام سيادة القانون ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

يستخلص ممّا تقدّم، أنّ الحكم الراشد مرتبط ارتباطاً وثيقاً وهو ضروري لإتمام عمليّة التنمية وخصوصاً التنمية المستدامة. وبالإمكان تحديد عناصر الحكم الرشيد وعلاقته بالتنمية من خلال المرتكزات التالية:

– ديمقراطيّة حقيقيّة مبنيّة على مفهوم المشاركة في إدارة الدولة والمعتمدة على التمثيل لكافّة فئات المجتمع وتعتمد أساس المحاسبة أي حكومة.

– احترام المعايير الدوليّة والمحليّة لحقوق الإنسان وخصائصها المبنيّة على المساواة وعدم التمييز وعدم قابليّة هذه الحقوق للتجزئة أو الانتقاص.

– التشجيع على دعم مؤسّسات المجتمع القائمة والتشجيع على تسهيل إجراءات تكوينها وتفعيل دورها في الحياة العامّة.

– احترام سيادة القانون وتعزيز مفهوم استقلال القضاء وتحديد معايير المحاكمات العادلة وحقّ التقاضي أمام محاكم مختصّة وقضاة مستقلّون.

– إدارة أموال الدولة بطريقة شفّافة وسليمة تخضع لمفهوم الرقابة العامّة للمجتمع ولمفهوم المساءلة، وأن تقوم على إدارتها مؤسّسات حكوميّة تعرف بقدراتها على التعامل مع قضايا إدارة أموال الدول ومواردها بكل احتراف ومهنيّة عالية وتصنع مصلحة المجتمع وأفراده في أولى غاياتها.

---

[27] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2008.

– اعتماد السلطة اللامركزيّة للحكومة وتوزيعها على مختلف مناطق الدولة جغرافيّاً والاعتماد على المشاركة التامّة لأفراد المجتمع في تلك المناطق واحترام كافّة الحقوق والحريّات الأساسيّة وتعزيز مفهوم الرقابة وترسيخ مفهوم الحكم الرشيد[28].

ومن خلال تمكين العلاقة بين الحكم الرشيد ومفهوم التنمية على الدولة أن تقوم بتشجيع الاستثمار، وبالأخصّ استثمار الموارد البشريّة، والمساعدة بالقضاء على الفقر والبطالة، وعلى الدول أن تعمل على صياغة التشريعات لتعزيز تبادل المعلومات المتعلّقة بالتنمية وترسيخ الحكم الرشيد في إطار عمل الدول، وتفعيلها في جميع المؤسّسات وسيترك هذا أثراً إيجابيّاً في العديد من شؤون الحياة وخصوصاً المتعلّقة بالتنمية كالقضاء على الفقر والبطالة وتعزيز دور السلطة التشريعيّة في سنّ القوانين المتعلّقة بحقوق الإنسان وكذلك تعزيز النظم القانونيّة الوطنيّة في إنفاذ القوانين للحدّ من انتشار الجريمة والإتجار غير المشروع ووضع تدابير فاعلة للتصدّي للجرائم المختلفة.

ومنه نستخلص أنّ الحكم الرشيد يمكن أن يقاس من خلال تحقيق حقوق الإنسان المدنيّة والسياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة ومن توافر الحقّ في الحياة والصحّة والسكن والطعام، والمساواة في التعليم والأمن الشخصي والجماعي، وتعزيز مفهوم المشاركة. وتطبيق النظام الديمقراطي والتعدّديّة الحزبيّة وإجراء الانتخابات وكذلك مكافحة الفساد وهذه كلّها تعتبر مكوّنات أساسيّة للتنمية المستدامة للمجتمع، بالإضافة إلى فرض بناء إعلام حرّ حيث يتطلّب ذلك توافر بيئة تضمن استقلال المؤسّسات والمنابر الإعلاميّة وتعطي الحقّ لكل إعلامي في ممارسة دوره المهني دون مراقبة مسبقة أو ضغط سياسي أو أمني أو مالي ودون ضغط أو إكراه مجتمعي، وكل هذه السبل الرامية لتعزيز مبدأ الحكم الرشيد تعمل على إدخال الإصلاح كتطلّع منشود للمجتمعات.

[28] مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، مرجع سابق.

الفصل الثاني: المؤشّرات الكميّة والنوعيّة للتنمية المستدامة.

يحتاج صانعو القرار إلى معلومات وبيانات عن الواقع المدروس للمضي قدماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتتضمّن هذه المعلومات نقاط القوّة والضعف والتداخلات بين مؤشّرات التنمية المستدامة بحيث يتمكّن القيّمون من معرفة أثر السياسات المتّبعة على استجابة مؤشّرات التنمية المستدامة بهدف المعرفة الشاملة بصحّة النهج المتّبع في التنمية، حيث تتطلّب التنمية المستدامة ليس فقط تحقيق زيادة في الدخل الفردي؛ بل تغيّر أنماط صنع القرار من خلال دمج أبعاد التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة والمؤسّساتيّة للوصول إلى أهداف التنمية المستدامة لأنّ بعض المؤشّرات لم تعد كافية لدراسة التداخلات الاقتصاديّة على مستوى الاقتصاد الكلّي. وتقدّم الأمم المتحدة مجموعة من المؤشّرات الأساسيّة وهي:

المبحث الأوّل: المؤشّرات الاقتصاديّة للتنمية المستدامة.

تعرف التنمية المستدامة بوجه عام على أنّها العمليّة التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل، مصحوب بزيادة في متوسّط الدخل الحقيقي، وتحسّن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسّن نوعيّة الحياة وتغير هيكليّة الإنتاج ووفق هذا التعريف فإنّ التنمية تحتوي على عدد من العناصر أهمّها:

– الشموليّة، فالتنمية تغيّر شامل ينطوي ليس على العامل الاقتصادي فقط وإنّما أيضاً الثقافي والسياسي والاجتماعي.

– حدوث زيادة مستمرّة في متوسّط الدخل الحقيقي فترة طويلة من الزمن، وهذا يوحي بأنّ التنمية عمليّة طويلة الأجل.

– حدوث تحسّن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة والتخفيف من ظاهرة الفقر.

والمؤشّرات الاقتصاديّة هي عبارة عن مجموعة من الإحصائيّات والتقارير الاقتصاديّة التي تصنف خصائص الجهاز الاقتصادي والاجتماعي للبلد، ويمكن أن تقدم على شكل متوسّط في كتلة إجماليّة كمتوسّط الدخل السنوي للفرد[29].

[29] الياس أبو جودة، التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعيّة والاقتصاديّة والبيئيّة، الدفاع الوطني اللبناني، العدد 78، تشرين الأول 2011.

المطلب الأوّل: نصيب الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي[30].

إنّ زيادة الدخل الفردي كان الهدف الأساسي للتنمية، غير أنّ الأمر لم يعد مقبولاً، حيث تخفي الأرقام الكليّة أوجه التفاوت بين الفئات. كما أنّ هناك أهداف أخرى لا تقلّ أهميّة من جانب تحقيق التنمية المستدامة، مثل الخدمات الصحيّة والتعليميّة، ومشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي.

وهذا المؤشّر لا يقيس مباشرةً التنمية المستدامة وإنّما هو مقياس مهم للغاية بالنسبة للجوانب الاقتصاديّة والتنمويّة لها، على الرّغم من أنّه لا يأخذ في الحسبان التكاليف الاجتماعيّة والبيئيّة للإنتاج[31]. وتعتبر الأهميّة الاقتصاديّة لهذا المؤشّر في كونه يعكس معدّلات النموّ الاقتصادي وقياس مستوى الإنتاج فإن ارتفع الإنتاج الإجمالي بمقدار يقلّ بقليل عن الزيادة السكانيّة يتولّد تحسّن ضئيل فحسب في مستويات المعيشة.

المطلب الثاني: صافي الصادرات من السلع والخدمات.

يمثّل صافي الصادرات من السلع والخدمات رصيد ميزان المعاملات الجارية في ميزان المدفوعات، ويبيّن هذا المؤشّر قدرة البلد على الاستيراد ويرتبط رصيد هذا المؤشّر بزيادة أو نقص الموجودات الخارجيّة بالعملات الأجنبيّة. الفائض يؤدّي إلى زيادتها بينما العجز يخفّض من حيازة السلطات النقديّة من العملات الأجنبيّة تنخفض معها القدرة على الاستيراد وتتعطّل برامج التنمية.

3.2- رصيد الحساب الجاري في ميزان المدفوعات كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي، ويدلّ هذا المؤشّر إن كان البلد في حالة مديونيّة أم لا، وقدرة البلد على الاستمرار في الاستيراد، وتبرز الأهميّة الحيويّة لهذا المؤشّر من حقيقة ارتفاع درجة انفتاح الاقتصادات المحليّة على الاقتصاد العالمي.

المطلب الثالث: نسبة الدين العام إلى الناتج المحلّي.

ويتمثّل في قدرة البلد على الوفاء بالتزاماته وتحمّل عبء المديونيّة.

يؤثّر ارتفاع الدين العام كنسبة من الناتج المحلّي الإجمالي بالسلب على مصداقيّة وفعاليّة السياسة النقديّة إذ ينطوي على مخاطر تتمثّل في اكتساب هذا العجز الصفة النقديّة، أو تنقيد (من كلمة نقود) ذلك العجز في المستقبل وهو ما يعدّ بمثابة مؤشّر على ضعف أداء السياسة الماليّة، وإذا ما تفاقمت

---

[30] الإسكوا، تطبيق مؤشّر التنمية المستدامة في بلدان الإسكوا، الأمم المتحدة 2001، ص 10.

[31] بسام الحجار، علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي، دار المنهل اللبناني، بيروت 2010، ص 197.

مشكلة الدين يتمثّل الحلّ الملائم في ضرورة إجراء إصلاح مالي، وهو الأمر الذي من شأنه حصار العجز، حيث يتم تمويله من خلال الأسواق الماليّة عوضاً عن الاقتراض من البنك المركزي والذي ينجم عنه آثار تضخّميّة.

ويكون لارتفاع الدين العام إلى الناتج المحلّي الإجمالي تأثيراً سلبيّاً على النشاط الاقتصادي حيث يدفع الحكومة إلى رفع الضرائب لتمويله، كما يؤدّي إلى تزايد الضغوط لرفع معدّلات الفائدة.

الاستثمار تيّار من الإنفاق على الأصول الإنتاجيّة (المعادن، الآلات، الأرض، المباني ...إلخ) خلال فترة زمنيّة معيّنة.

والمستثمر يقبل على الاستثمار عندما يتوقّع أنّ ذلك سوف يعود عليه بالربح، أي عندما يكون العائد من الاستثمار أكبر من التكاليف، هذه الفكرة البسيطة تنطوي على علاقة عناصر أساسيّة لفهم موضوع الاستثمار، هي: العائد، الكلفة والتوقّعات.

وتشكّل الكلفة عاملاً مهمّاً في اتّخاذ القرار الاستثماري وتمثّل الفائدة كلفة رأس المال، وثمّة علاقة طرديّة بين سعر الفائدة وحجم الأموال المعدّة للاستثمار، حيث يؤدّي انخفاض سعر الفائدة إلى زيادة الميل للاستثمار[32].

تنقسم الاستثمارات إلى استثمارات عامّة وتكون من الحكومات واستثمارات خاصّة وتكون من القطاعات والشركات والمؤسّسات الخاصّة، ويتمثّل الاستثمار على المستوى القومي بأوجه الإنفاق كافّة التي تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجيّة للمجتمع وبهذا المفهوم يكون للاستثمار هدفان اقتصادي ويتمثّل بتحقيق عائد مادي يستهدف منه المجتمع، واجتماعي ويتمثّل بتحقيق رفاهية المواطنين، ويكون ذلك من خلال الإنفاق على الصحّة والتعليم والمعرفة، وتولي الدول الاستثمار أهميّة كبيرة وتقرر له أدواراً في سياستها الاقتصاديّة وفي الخطط التنمويّة.

وتعدّ العلاقة بين الاستثمار والتنمية المستدامة من العلاقات الوطيدة في الفكر الاقتصادي.

المطلب الرابع: نظريات الاستثمار الحديثة؛ الاستثمار في رأس المال البشري.

الاستثمار المستدام أو الاستثمار ذا المردود الاجتماعي يعدّ أحد أشكال الانضباط الاستثماري الذي يراعي المعايير البيئيّة والاجتماعيّة ومعايير حوكمة المؤسّسات، وذلك بناءً على قيم أخلاقيّة أو معنويّة معيّنة لتوليد عائدات ماليّة طويلة المدى. وقد برزت العديد من المصطلحات التي تحكم العلاقة بين الاستثمار

[32] بسام الحجار، علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي، مرجع سابق، ص 80.

والتنمية المستدامة مثل "الاستثمار الأخلاقي" و"الاستثمار الأخضر" و"الاستثمار ذو المردود الاجتماعي" الاستثمار في رأس المال البشري.

إنّ الاقتصاد العالمي يتّجه اليوم بشكل متزايد نحو اقتصاد المعرفة الذي يعتمد بشكل أساسي على تنمية الموارد البشريّة التي أصبحت بدورها محرّكاً للنموّ الاقتصادي، ودافعاً للإنتاجيّة. لقد كان للاستثمار في العنصر البشري تأثير واضح على تحقيق تقدّم اقتصادي مثل الصين واليابان وبعض بلدان شرق آسيا حيث لحقت بالدول الصناعيّة اعتماداً على مواردها البشريّة التي حرصت على تأهيلها وتنمية قدراتها.

ومعظم المنظّمات الدوليّة تركّز على دور رأس المال البشري في النموّ والتنمية، وتحوّل الفكر من مجرّد التحصيل العلمي إلى نوعيّة هذا التحصيل والمهارات المعرفية لما لها تأثير على النموّ الاقتصادي، لذلك لابدّ من تغييرات هيكليّة في مؤسّسات التعليم في البلدان النامية من أجل سدّ الفجوة مع البلدان المتقدّمة.

وتشير البيئة الدوليّة إلى تطوّرات متلاحقة سياسياً واقتصادياً:

فعلى الصعيد الاقتصادي:

1- انخفاض اعتماد الاقتصاد الصناعي على المواد الأوّليّة والانتقال من الإنتاج الذي يعتمد على حجم كبير للمواد الأوّليّة، إلى الإنتاج الذي يعتمد على تكنولوجيا متقدّمة.

- إحلال رأس المال والمعرفة محل العمل البشري، والتحوّل التدريجي من الصناعات كثيفة العمل إلى صناعة كثيفة المعرفة.

- ظهور ونموّ الاقتصاد الرمزي كمحرّك للاقتصاد العالمي، وهذا يعني انكماش أهميّة التجارة في السلع والخدمات مقارنةً بحركة رؤوس الأموال، وتبادل العملات والقروض الدوليّة.

وبالمقابل زاد اعتماد الاقتصاد في وقتنا الحالي على القدرات الفكريّة بدلاً من المدخلات الماديّة والمواد الأوّليّة في أغلب الاقتصادات القائمة على المعرفة، وإنّ هذا التوسّع في الاعتماد على المعرفة أدّى إلى ظهور استثمارات وصناعات جديدة لم تكن موجودة، وساهمت هذه التطوّرات والتقانات الجديدة في زيادة الإنتاجيّة بحيث دفعت هذه التحوّلات الجديدة الدول المتقدّمة إلى زيادة الاعتماد على المعرفة في بناء اقتصادياتها ونموّها، فنما مع ذلك عدد ونوعيّة براءات الاختراع ممّا أدّى إلى نموّ ملحوظ في مخزون المعرفة لديها ونتيجةً لذلك ظهرت صناعات جديدة مثل تكنولوجيا المعلومات بالإضافة إلى التكنولوجيا الحيوية. ورغم أهميّة الأفكار حول ضرورة الاستثمار في البحث والتطوير والمعرفة، غير أنّ النموّ المادّي

مسيطر على مختلف الدراسات التجريبيّة كأهم المصادر للنموّ الاقتصادي طويل الأجل. ويمكن إرجاع معدّل النموّ إلى مصدرين أساسيين:

1- تراكم العوامل (رأس المال المادي – ورأس المال البشري).

2- التغير التكنولوجي الناتج عن التحسينات في الكفاءة[33].

المطلب الخامس: أنواع الاستثمار واقتصاديات التنمية المستدامة.

قدّمت اقتصاديات السوق نتائج عظيمة للأغنياء، ولكن نتائجها تكاد لا تذكر لباقي السكان، والمشكلة في اقتصاديات السوق والاقتصاديات الكنزيّة هي أنّها أساءت فهم طبيعة الاستثمار الحديث، حيث تغيّرت الحاجة إلى أنواع من الاستثمارات تراعي القضايا المتعلّقة بالتنمية المستدامة. ويمكن تصنيف ستّة أنواع من السلع الرأسماليّة والتي من شأنها أن تؤدّي إلى زيادة التكوين الرأسمالي في السلع الرأسماليّة والتي من شأنها أن تؤدّي إلى زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع[34].وتعتبر هذه الاستثمارات في الأصول الحقيقية فقط ما يترتّب عليه خلق منافع إضافيّة تزيد من ثروة المستثمرون ثمّ ثروة المجتمع[35].

1- رأس المال التجاري، ويشمل المصانع والآلات والمعدّات وكافّة أنواع الاستثمار التي تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجيّة والتكوين الرأسمالي في المجتمع.

2- البيئة الأساسيّة، وتشمل الطرق والسكك الحديديّة وشبكات الطاقة والمياه، وكابلات الألياف، الصوتيّة، والمطارات، والموانئ البحريّة.

3- رأس المال البشري: ويتمثّل في التعليم والمهارات وصحّة القوّة العاملة.

4- رأس المال الفكري: ويتمثّل بالمعرفة العلميّة والتكنولوجيا الأساسيّة في المجتمع، بحيث تشكّل المعرفة المتزايدة والمتراكمة الثروة الحقيقيّة للاستثمارات والدخول إلى اقتصاد مبني على المعرفة من خلال الاستفادة من رأس المال الفكري والاعتماد عليه في ذلك[36].

---

[33] R.M. Solow. "Technical change and the aggregate production function". Review of Economics and Statistics, Vo.39, No 3 August 1957, p.312.

[34] بابا عبد القادر، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحدّيات التنمية في ظلّ التطوّرات العالميّة الراهنة، مذكرة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصاديّة، جامعة الجزائر، 2004، ص. 39.

[35] حافظ فيصل، دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير الجزائر، 2005، ص. 18.

[36] R. Venrata Subramani: Accounting for Investments, Equities, Futures and Options, John Wiley,Singapore,2011, p.5.

5- رأس المال الطبيعي، الأنظمة البيئيّة والموارد الأوّليّة التي تدعم الزراعة والصحّة والمدن.

6- رأس المال الاجتماعي.

المطلب السادس: الاستثمار الأجنبي المباشر.

تحظى عقود الاستثمار التي تبرمها الدولة مع المستثمرين بغرض الحصول على رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصاديّة المستدامة بأهميّة كبيرة، ويرجع ذلك إلى الدور الذي تلعبه في الاقتصاد القومي للدولة المضيفة لرأس المال.

وقد تشعّبت الآراء حول تحديد ماهيّة الاستثمار الأجنبي المباشر، والإنفاق على تعريف لها، نسبة لعقود الدولة المتعدّدة والمتنوّعة في المجالات الأخرى، فقد عرّفه البعض بأنّه: "تحرّكات رؤوس الأموال من البلد المستثمر نحو البلد المستفيد بغير تنظيم مباشر"[37].

وكذلك عرف بأنّه "تقديم الأموال الماديّة أو المعنويّة والاداءات من شخص طبيعي، أو معنوي لا يحمل جنسيّة الدولة المستقبلة للمساهمة المباشرة وغير المباشرة في مشروع قائم، أو سيتم إنشاؤه للقيام بنشاط اقتصادي خلال مدّة معقولة من الزمن"[38].

والاستثمار هو التوظيف المنتج لرأس المال من خلال توجيه المدّخرات نحو استخدامات تؤدّي إلى إنتاج سلع وخدمات تؤدّي إلى إشباع الحاجات الاقتصاديّة للمجتمع وزيادة رفاهيّته هو "تلك الأنشطة التي تتعلّق بشراء أصول الإنتاج للسلع والخدمات، وذلك بهدف زيادة الثروات إلى حدّها الأعلى"[39].

ويشجّع الاستثمار الأجنبي المباشر النموّ الاقتصادي والمنافسة وذلك من خلال مساهمته المباشرة في تقليص حدّة الفقر وتقوية إمكانيات التنمية على المدى البعيد بالنسبة للدول النامية، كما يشجّع على نقل التكنولوجيا الحديثة، ويدفع إلى القيام بالتغيّرات الهيكليّة الضروريّة للاستثمار الفعّال للموارد الطبيعيّة، كما يمكنه بالإضافة إلى ذلك أن يساهم في الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدمية، من خلال الدور الفعّال الذي يمكن أن تلعبه الشركات متعدّدة الجنسيّة بسبب مجالات استثمارها، ومالها من مصارف وخيرات ومهارات تنظيميّة وتقنية وكفاءة بيئيّة جدّ عالية.

---

[37] السامرائي دريد محمود، الاستثمار الأجنبي المباشر المعوّقات والضمانات، ط (1)، بيروت 2006، ص 50.

[38] جميل الشرقاوي، المقاصد الأساسيّة لقوانين الاستثمار، دار النهضة العربيّة، القاهرة 1978، ص 23.

[39] أحمد علي عاصم، الاستثمار في سوق الأوراق الماليّة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندريّة، ط (1)، 2010 ص 19.

وعلى الرّغم من تباين وجهات النظر حول أهميّة وفعاليّة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، إلّا أنّ العديد من الشواهد الواقعيّة تشيد بالدور الهام الذي يلعبه في مواجهة تحدّيات التنمية المستدمية، من خلال مساهمتها المباشرة في تقليص حدّة الفقر وتقوية إمكانات التنمية على المدى البعيد بالنسبة للدول النامية[40].

ويؤدّي نقل التكنولوجيا إلى المساعدة في تحقيق التنمية المستدامة إذا كانت المعلومات المتاحة عن توفّرها وشروط نقلها. ويرتبط استعمال التكنولوجيا بالتحليل العلمي وبالحيطة والمسؤوليّة الأخلاقيّة. وسعي الاستثمار الأجنبي المباشر خصيصاً للتمكين من نشر واقتناء بدائل التكنولوجيا الأنظف بسرعة داخل أسواق البلدان النامية وبينها[41].

من هنا تأتي أهميّة الاستثمار الأجنبي المباشر لما قد يوفّره من مزايا بالنسبة للدول المستقبلة من الناحية الاقتصاديّة والاجتماعيّة (تخفيف حدّة الفقر والبطالة) والبيئيّة.

وتعمل هذه الأشكال الستّة من رأس المال بطريقة تكامليّة، فمن من غير الممكن أن يحقّق الاستثمار التجاري الربح في غياب البيئة الأساسيّة ورأس المال البشري، ولا تستطيع الأسواق الماليّة أن تعمل إذا تطبقت الثقة التي تمثّل رأس المال الاجتماعي، وبدون رأس المال الطبيعي. وما لم تتوفّر القدرة للجميع على الوصول إلى الاستثمارات العامّة في رأس المال البشري، فسوف تقع المجتمعات فريسة لأشكال في التفاوت بين الناس في الدخل والثروة أي أنّنا في احتياج إلى اقتصاديات التنمية المستدامة الجديدة، حيث تروّج الحكومات لأنماط جديدة من الاستثمار يعتمد على المسؤوليّة المشتركة بين القطاع الخاص والعام.

تعكس المؤشّرات الاقتصاديّة مدى قدرة البلد في بناء قاعدة قويّة لتحقيق التنمية المستدامة، ويعدّ مؤشّر نصيب الفرد من الناتج المحلّي GDP من أهمّ المؤشّرات، إذ أنّه يعكس، كما أشرنا، معدّلات النموّ الاقتصادي للبلد، وعلى الرغم من حاجة البلدان النامية ومنها العربيّة إلى زيادة حجم الاستثمارات من أجل زيادة الطاقات الإنتاجيّة للمشاريع وتطوير التقنيات الإنتاجيّة بما يتلاءم والتقدّم التكنولوجي، إلّا أنّ تلك البلدان تعمل لتكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلّي الإجمالي يشكّل منخفض قياساً بالبلدان الصناعيّة، لذا يتطلّب زيادة التخصّصات الاستثماريّة في مختلف القطاعات الاقتصاديّة من أجل المنافسة الاقتصاديّة للمنتجات المحليّة في الأسواق العالميّة.

---

40 O.C.D.E. Developpment durable: quelles politiques? Paris 1997. P. 79.

41 مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة: المنتدى البيئي الوزاري العالمي/ كولومبيا/ 13 – 15 شباط 2002، ص 7.

المبحث الثاني: المؤشّرات الاجتماعيّة والبيئيّة.

ظهرت حركة المؤشّرات الاجتماعيّة في أواخر الستينات لمعالجة نقائص المؤشّرات المتعارف عليها للتعبير عن الوقائع والتغيّرات الاجتماعيّة والاقتصاديّة من خلال توسيع التحليلات الإحصائيّة الاقتصاديّة لتضم طيفاً واسعاً من القضايا الاجتماعيّة ومنها: تخطيط التنمية وتقييم التقدّم في تحقيق أهدافها ودراسة بدائل السياسات المتّبعة من أجل اختيار أكثرها ملائمة.

وإذا كانت الجوانب الاقتصاديّة في التنمية تمتاز بقابليّة للقياس المباشر فإنّ معظم الجوانب الاجتماعيّة غير قابلة للقياس مباشرةً، أو ليس معرفة بوضوح لذا فإنّ المؤشّرات تستعمل بشكل شاسع كتقريب وقياس جزئي لأمور كالعدالة والأمن والتعليم وعناصر أخرى في السياسة الاجتماعيّة.

المطلب الأوّل: المؤشّرات الاجتماعيّة.

إنّ مصطلح "مؤشّرات اجتماعيّة"نفسه يستعمل بغموض ويشمل طيفاً من المؤشّرات البشريّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة والسياسيّة هذا المطلب يسلّط الضوء على هذه المؤشّرات لإظهار مدى أهميّتها في تحقيق التنمية المستدامة.

الفرع الأوّل: الحدّ من الفقر.

تعبّر مؤشّرات فقر الدخل أو الإنفاق عن بعد واحد من أبعاد مستوى الرفاه أو الفقر البشري الذي يضمّ عدد من الأبعاد التي تمّ تناولها في مقاربة الفقر على أساس مفهوم القدرة أو الاستطاعة، أي قدرة الإنسان على تحقيق مستويات مقبولة من مقوّمات الحياة الكريمة بالإضافة إلى الدخل مثل الصحّة والتعليم والسكن اللائق، الحريّة والمشاركة في الحياة العامّة.

ومن أبرز المحاولات لإعطاء مفهوم الفقر المبني على القدرة (الاستطاعة) مضموناً عملياً هو تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية البشريّة الذي أصبح منذ انطلاق نسخته الأولى العام 2010 يصدر مفهوماً للفقر متعدّد الأبعاد، يتضمّن ثلاثة أبعاد لدرجة الحرمان الفردي وهي الصحّة والتعليم ومستوى المعيشة. وتتضمّن تلك الأبعاد (10) مكوّنات فرعيّة من بينها ستّ مؤشّرات تعبّر عن المستوى المعيشي وتتمثّل في مدى توفّر الكهرباء ومرافق الصرف الصحّي ومياه الشرب والسكن اللائق

والوقود وملكيّة الأصول. ومؤشّرين يعبّران عن مدى تقدّم مستوى التعليم يتمثّلان في التحصيل المدرسي والتحاق الأطفال بالمدارس، ومؤشّرين بالنسبة للصحّة ويعبّران عن وفيات الأطفال ومستويات التغذية.

وتسند لكل مكوّنات الدليل علاقة بحدود قصوى متساوية داخل كل بعد تمثّل عوامل ترجيح المكوّنات (ثقلها النوعي أو نسبة تمثيلها) على أن تبلغ العلامة القصوى لكل بعد 3/1 وتعتبر الأسرة (وكل أعضائها) فقيرة إذا ما كان عامل الحرمان أكبر من 3/1.

وفي تقرير صدر خلال شهر أيلول/سبتمبر 2017 في إطار مبادرة المجلس الوزاري للشؤون الاجتماعيّة في جامعة الدول العربيّة بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغربي آسيا (الإسكوا) ومنظّمة الأمم المتحدة للأمومة والطفولة (اليونسيف) وجامعة أكسفورد، تمّ اعتماد منهجيّة مماثلة لاحتساب دليل الفقر متعدّد الأبعاد لعشر دول عربيّة شملها التقرير وهي الأردن وتونس والجزائر وجزر القمر والسودان والعراق والمغرب وموريتانيا واليمن بالإضافة إلى فلسطين فيما يتعلّق بتحليل الفقر باستخدام نفس الأبعاد المدرجة في دليل الفقر متعدّد الأبعاد العالمي.

تمّ في هذا التقرير إضافةً متغيّرين لم يكونا موجودين في الدليل العالمي: الأوّل متعلّق بالجوانب الصحيّة

(الحمل المبكر، وختان الإناث) والثاني متعلّق بالظروف المعيشيّة (الاكتظاظ داخل السكن)[42].

خلص التقرير إلى انتشار الفقر متعدّد الأبعاد حيث أنّ حوالي 41 في المائة من سكان الدول المشمولة بالدراسة يقعون تحت تصنيف الأسر الفقيرة وحوالي 13 في المائة في الفقر المدقع ووصل التقرير إلى نتيجة ومفادها أنّ الحرمان من التعليم يمثّل أكبر مصدر للفقر الأسري، بينما تمثّل الظروف السكنيّة وسوء التغذية أكبرمصادر الفقر عند الأطفال[43].

الفرع الثاني: معدّل البطالة.

قد يعبّر عن البطالة بالأرقام كأن يقال إنّ عدد العاطلين عن العمل هو مليون شخص مثلاً، أو كنسبة مئويّة مثلاً 7.6، فمن هو العاطل عن العمل؟ ومن هم الأشخاص الذين يصحّ اعتبارهم عاطلين؟ بالعموم يجب توافر شرطان أساسيان لتعريف العاطل عن العمل:

---

[42] لجنة الأمم المتحدة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغربي آسيا (الإسكوا) وجامعة الدول العربيّة، ومنظّمة الأمم المتحدة للأمومة والطفولة (اليونسيف) ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشريّة (2017) "التقرير العربي حول الفقر متعدّد الأبعاد".

[43] نفس المرجع السابق.

أ- أن يكون قادراً على العمل.

ب- أن يبحث عن فرصة عمل.

ولقياس مدّة البطالة عادةً ما يتم استخدام مؤشّرات منها، حجم البطالة، والذي هو عبارة عن مؤشّر يقيس عدد العاطلين عن العمل في فترة زمنيّة محدّدة، وللإحاطة بحجم البطالة وأبعادها، يتطلّب الأمر احتساب معدّل البطالة أي نسبة الأشخاص العاطلين عن العمل قياساً إلى قوّة العمل المتاحة، وقد لا يكون لإحصاءات البطالة مدلول واضح، فقد تتفاوت البطالة من حيث الجنس والعمر والعرق، وكذلك من حيث مدّة البطالة وقد لا تشير الإحصاءات إلى توزيع العاطلين عن العمل بين الفئات العمريّة المختلفة[44].

في الدول العربيّة مثلاً يلاحظ التقسيم القطاعي للقوى العاملة لا يزال يدلّ على عدم تنوّع اقتصاداتها

وعدم ولوجها بصفة كافية حقل اقتصاد المعرفة، وكذلك على وجود اختلالات تحدّ من كفاءة المؤسّسات التعليميّة وقدرتها على تكوين أجيال مؤهّلة لمواجهة المنافسة الدوليّة بجدارة.

كما لا تزال في الكثير من الدول العربيّة مشاركة منخفضة للمرأة إذ لا يتجاوز حصّة النساء من القوى العاملة في الدول العربيّة مجتمعة حوالي 23% سنة 2016[45]. ويمكن إرجاع بعض مسبّبات هذا التدني إلى عوامل تاريخيّة واجتماعيّة، وكذلك منهجيّة إنتاج الإحصاءات المتوفّرة التي لا تأخذ في الاعتبار بالضرورة كافّة جوانب مشاركة المرأة العربيّة في الدورة الإنتاجيّة.

بالتالي فإنّ للبطالة آثار اقتصاديّة واجتماعيّة وتخفيض معدّل البطالة يعتبر من أهم مؤشّرات تحقيق التنمية المستدامة في البلدان المتقدّمة والنامية على حدّ سواء. لذلك ضرورة توفير فرص إضافيّة للعمل من خلال رفع معدّلات النموّ الاقتصادي بشكل كبير وتوفير استثمارات ضخمة تولّد الحجم المطلوب من فرص العمل على أن لا تكون الوظائف الجديدة هشّة، أمّا للعمل لحساب القطاع الخاص أو كمساهمات في أعمال عائليّة أي أنّها قابلة للزوال بسبب تأثّرها أكثر من غيرها من الوظائف بالظروف الاقتصاديّة المحيطة[46].

---

[44] الحجار بسام، علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي، بيروت دار المنهل اللبناني ط (1) 2010، ص 186 – 187.

[45] التقرير الاقتصادي العربي الموحّد، مرجع سابق، ص 43.

[46] International talor Organisation 2018 "World Employment Social Outlook, Trends" ILO.

الفرع الثالث: معدّل الجريمة.

يكون لمعدّل الجريمة المرتفع أثر سلبي جدّاً على التنمية المستدامة وتقوض ظاهرة الجريمة الكرامة الإنسانيّة وتخلق مناخاً من الخوف يضعف نوعيّة الحياة، ويمكن أيضاً أن تستخدم المؤشّر كمقياس لاحترام سيادة القانون[47].

- **تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب يقاس من خلال:**

- معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين.

- المعدّل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية.

تكمن إحدى أهم التحديّات في مسار التنمية في تواضع نوعيّة التعليم وارتفاع الإنفاق عليه (الإنفاق على الأبحاث العلميّة). ولا يزال ارتفاع الأميّة في بعض الدول الأقل نموّاً أو ذات الكثافة السكانية الكبيرة عائقاً أمام رفع الإنتاجيّة والاندماج في اقتصاد المعرفة. كما أنّ النظم التعليميّة تواجه مجموعة من التحديّات المجتمعيّة أهمّها عدم القدرة على تلبية الاحتياجات المتزايدة والمتنوّعة من التعليم للأجيال الجديدة، ولذلك تصطدم النظم التعليميّة بتحدّيات الواقع الديمغرافي وضرورة التوفيق بين النموّ السكاني وتوفير فرص تعليميّة متميّزة. وتتفاقم هذه التحدّيات في ضوء النموّ المتواصل للفئات العمريّة الصغيرة والشابة خاصّةً في البلدان الأقلّ ثراءً والتي تقف عاجزة عن تحقيق الاستثمارات الكبيرة والمتعدّدة الضروريّة لتلبية الطلب المتسارع على الخدمات التعليميّة.

في غالبيّة البلدان النامية تركّز السياسات التعليميّة بالدرجة الأولى على توفير فرص تعليميّة في المستويات الأساسيّة إلّا أنّها لم تنجح حتّى اليوم في نقل هذه الإنجازات إلى المستويات التعليميّة المتوسّطة والثانوية والفنيّة والتقنية.

هذا ولم تبلغ نسبة الإنفاق على التعليم في الدول العربيّة مثلاً أكثر من 4.2 في المائة من الناتج المحلّي الإجمالي في العام 2015. ومع ذلك يبقى الإنفاق على التعليم في الدول العربيّة غير فعّال، حيث لم يؤدّ، حتّى الآن، إلى ارتفاع ترتيب هذه الدول في مؤشّر اقتصاد المعرفة.

47 UN. Indicators of Sustaniable Development, Third Edition, N.Y, 2007 p50.

الفرع الرابع: حماية صحّة الإنسان وتعزيزها.

تعتبر الصحّة هي الشرط الأساسي لحياة كريمة لأي إنسان وليست مجرّد ميزة يقتصر التمتّع بها على البعض دون غيرهم. فالحقّ في الصحّة هو حقّ للجميع، وقد جاء أوّل اعتراف في الصحّة في دستور منظّمة الصحّة العالميّة الصادر في عام 1946، حيث نصّت ديباجة الدستور على: "التمتّع بأعلى مستوى من الصحّة يمكن بلوغه هو أحد الحقوق الأساسيّة لكل إنسان..."[48].

ولكن أهم معاهدة دوليّة تعترف وتتناول الحقّ في الصحّة هي العهد الدولي للحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة الذي تبنّته الأمم المتحدة في عام 1966 والتي نصّت على "تقرّ" الدول الأطراف في هذا العهد، بحقّ كل إنسان التمتّع بأعلى مستوى من الصحّة الجسميّة والعقليّة ممكن بلوغه[49].

وترتبط الصحّة ارتباطاً وثيقاً بتحقيق التنمية المستدامة خلال الحصول على الخدمات الصحيّة والسيطرة على الأوبئة والأمراض وتأمين تغذية سليمة للسكان، ويتضمّن قياس الجانب الصحّي عدّة مؤشّرات أهمّها: العمر المتوقّع عند الولادة وعدد السكان الذين لا يحصلون على مياه نظيفة والخدمات الصحيّة.

حقّقت غالبيّة الدول النامية نجاحات في مجال تعميم الرعاية الصحيّة، ممّا أدّى إلى زيادة متوسّط العمر المتوقّع عند الولادة.

وتواجه البلدان النامية ثلاث مشكلات أساسيّة متداخلة تحدّ من قدرة الأنظمة الصحيّة على رفع التحديّات:

– تعتبر الفجوة التكنولوجيّة أولى تلك المشكلات.

– الاعتماد المفرط على الدفع المباشر والمسبق للتكلفة الماليّة مقابل الحصول على الخدمات الصحيّة، حتّى ولو كان لدى المراجع نوعاً من التأمين الاجتماعي، وهو ما يمثّل عائقاً يمنع الملايين من الناس من تلقّي الرعاية الصحيّة عند الحاجة.

– العقبة الثالثة تتمثّل في عدم كفاءة الإنفاق والتميّز الجغرافي والفئوي في الاستفادة من الموارد، فوفقاً لبعض التقارير المتحفّظة، يجري إهدار ما بين 20 إلى 40 في المائة من الموارد المخصّصة لقطاع الصحّة[50].

---

[48] هذا الدستور أقرّه مؤتمر الصحّة الدولي الذي عقد في نيويورك من 19 حزيران / يونيو إلى 22 تموز / يوليو 1946 ووقّعه في 22 تموز / يوليو 1946 (السجلات الرسمية لمنظّمة الصحّة العالميّة رقم (2)، الصفحة 100).

[49] التعديلات التي أقرتها جمعيات الصحّة العالميّة السادسة والعشرون والتاسعة والعشرون والثلاثون والحادية والخمسون، ومنها التعديلات التي تمّت في العام 2005.

الفرع الخامس: معدّل النموّ السكاني ونسبة السكان في المناطق الحضرية.

يوضح معدّل النموّ السكاني متوسّط المعدّل السنوي للتغيّر في حجم السكان وأهميّته في التنمية المستدامة تكون من خلال شرط عدم تخلّف معدّل نموّ نصيب الفرد من الدخل عن معدّل نموّ السكان.

هذا وتعتبر كفاءة الموارد البشريّة وليس حجمها، إحدى الركائز الأساسيّة للاقتصادات الصاعدة وتتجلّى

مظاهر محدوديّة الاهتمام، في البلدان النامية، بالتخطيط لرفع كفاءة الموارد البشريّة في عدم الاستفادة الكاملة من الأيدي العاملة المتاحة وهو ما أدّى إلى ارتفاع نسبة البطالة وخاصّةً بين المتعلّمين، بالإضافة إلى هجرة كثير من أصحاب التخصّصات العلميّة والمهنيّة النادرة واللازمة لتنفيذ خطط التطوير في الدول النامية.

ويعكس مؤشّر نسبة السكان في المناطق الحضريّة إلى مجموع السكان درجة التوسّع الحضري، وكذلك مدى مشاركة القطاع الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة.

وقد بلغت نسبة سكان المناطق الحضرية في عام 2016 حوالي 63 في المائة من إجمالي سكان الدول العربيّة، وهي نسبة عالية بالمقارنة مع مثيلتها في العام ذاته، على المستوى العالمي البالغة حوالي 54 في المائة، وفي الدول النامية التي تبلغ حوالي 38 في المائة[51]، ومع ذلك تعاني المدن من الإكتظاظ السكاني وندرة فرص العمل وارتفاع معدّلات الفقر وتدنّي مستوى الخدمات الاجتماعيّة وعدم كفاية وملاءمة البنى التحتيّة.

الفرع السادس: حقوق الإنسان.

إنّ فكرة حقوق الإنسان بمفاهيمها الراهنةن برزت لدى ظهور فكرة المساواة خاصّة إبّان حقبة الثورة الفرنسيّة. ومع نشوء فكرة الدولة وتحويل فكرة الحقوق إلى قوانين مكتوبة، أخذت شكل الإعلان والمواثيق الوطنيّة، لتنعكس أهميّة حقوق الإنسان وبعد تأكيدها وتعزيزها في ميثاق الأمم المتحدة عام 1945، الذي حدّد الأهداف الأساسيّة للمنظّمة بحماية الأجيال القادمة من عذابات الحرب وأعاد التأكيد والإيمان بحقوق وحريّات الإنسان الأساسيّة، ليتم فيما بعد صياغة هذه الحقوق، في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 الذي يتألّف من ديباجة و(30) مادة تصنّف المبادئ الأساسيّة في مجال حقوق

---

[50] البنك الدولي (2017) مرجع سبق ذكره.

[51] البنك الدولي (2017) المرجع نفسه.

الإنسان وبشكل خاص المادة الأولى التي نصّت "يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق، وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الأخاء" والمادة الثامنة والتي نصّت "لكل إنسان حقّ التمتّع بجميع الحقوق والحريّات... دونما تمييز من أي نوع، ولا أي تمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين أو الرأي سياسياً وغير سياسي..."

والواجب أن يتولّى القانون والتشريعات الدوليّة والوطنيّة، حماية حقوق الإنسان لكيلا يضطر المرء آخر الأمر إلى التمرّد على الاستبداد والظلم...

إنّ حقوق الإنسان، التي تبلورت في إعلانات عالميّة وفي اتّفاقات دوليّة أسمى نظرياً من النصوص القانونيّة الوطنيّة، بقيت في الكثير من بلدان العالم شكليّة وبلا مضمون لأنّها ما زالت هدفاً لاعتداء السلطة وانتهاكاتها. كما تمثّل هدفاً لاعتداءات المجتمع الذي يفرض على الأفراد قيوداً تمليها اعتبارات دينيّة وسياسيّة وثقافيّة ويتم تعليم حقوق الإنسان من خلال:

1- تعليم حقوق الإنسان بشكل عملي وتفصيلي من أجل إيجاد ثقافة عالميّة في مجال حقوق الإنسان عن طريق تقاسم المعرفة والمهارات وتشكيل السلوك...

2- تقرير التفاهم والتسامح والمساواة بين الجنسين، والصداقة مع الأمم والشعوب والمجموعات العرقيّة والقوميّة والإثنيّة والدينيّة واللغويّة.

3- تنمية الشخصيّة الإنسانيّة وازدهارها بأبعادها الوجدانيّة والفكريّة والاجتماعيّة وتجذير إحساسها بالكرامة والاعتبار والحريّة والمساواة والعدل الاجتماعي والممارسة الديمقراطيّة.

- توطيد أواصر الصداقة والتضامن بين الشعوب وتعزيز احترام حقوق الآخرين وصيانة العقود والتنوّع الثقافي وإغناء ثقافة الحوار والتسامح المتبادل ونبذ العنف والإرهاب ومناهضة التعصّب[52].

4- تفعيل التعاون مع المنظّمات الدوليّة، كمنظّمة اليونيسكو ومنظّمة العفو الدوليّة ومراقبة حقوق الإنسان.

المطلب الثاني: المؤشّرات البيئيّة.

بعد تزايد الاهتمام بالتنمية البيئيّة في إطار الجهود التي تُبذل لتحقيق التقدّم الاقتصادي المستدام، ويتطلّب الأمر التكافل بين متطلّبات حماية البيئة وأهداف التنمية المستدامة.

[52] الجمهوريّة اللبنانيّة، وزارة الصناعة (2017) لبنان الاقتصاد لتنمية مستدامة (2025)، ص 9.

تعتبر المؤشّرات البيئيّة جزءاً لا يتجزّأ من مؤشّرات التنمية المستدامة، وتكتسب أهميّة خاصّة في كونها تحقّق التنمية المستدامة عن طريق مراقبة الوضع القائم ورصد التغيّرات التي تحدث على البيئة والموارد الطبيعيّة سواء أكانت إيجابيّة أو سلبيّة كما أنّها تقيس مدى تحقّق الهدف.

تأتي المؤشّرات البيئيّة كجزء من مؤشّرات التنمية المستدامة في معظم المراجع التي تقوم بإعداد المؤشّرات البيئيّة، ويلاحظ وجود ارتباط قوى بين المؤشّرات البيئيّة ومؤشّرات التنمية المستدامة الأخرى، حيث أنّ العوامل الأخرى مثل النموّ السكاني والصحّة وغيرها تؤثّر بشكل مباشر أو غير مباشر على البيئة فعلى سبيل المثال مؤشّر النموّ السكاني إحدى المؤشّرات القياديّة التي تؤدّي إلى الضغط على البيئة، والتي تؤدّي إلى حدوث تغّيرات على البيئة الأمر الذي يؤدّي إلى حدوث حالة جديدة للبيئة.

إنّ تلوّث البيئة بمفهومها الحالي وأبعاده الخطيرة، لم يظهر فعلاً إلّا مع تطوّر المدينة وتقدّم العلم الذي عن طريقه اكتشفت معدّلات تلوّث عالية ومدى خطورتها على الحياة الاجتماعيّة والصحّة العامّة. "وبالنسبة لجرائم الاعتداء على البيئة فإنّ المجتمع هو الجاني والمجني عليه، ولمواجهة الجرائم يتطلّب وجود نظام إلزامي متكامل المنشآت حتّى يمكن الوصول إلى الغرض المنشود وحماية الأجيال من الخطر المؤثر"[53].

ومن مؤشّرات الجانب البيئي:

1- مؤشّر الاستدامة البيئيّة: يشمل كفاءة النظم البيئيّة وتأثير الضغوط البيئيّة والحساسية الإيكولوجيّة والإمكانات الذاتيّة لتحقيق الاستدامة.

2- نصيب الفرد من الأراضي الزراعيّة، ويتضمّن هذا المؤشّر قياس نصيب الفرد من الأراضي الزراعيّة الصالحة للزراعة وكذلك نصيب الفرد من الأراضي المتاحة للإنتاج. وإنّ الزراعة لها دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة لما توفّره من غذاء للسكان إضافةً إلى فرص العمل وبهذا فإنّها تعدّ المحرّك للنموّ الاقتصادي خاصّةً وأنّها من الممكن أن تساهم في تخفيف حدّة الفقر

3- التغيّر في مساحات الغابات والأراضي الحرجيّة: يبيّن هذا المؤشّر نسبة التغيّر في مساحة الأراضي الخضراء إلى مساحة البلد الإجماليّة، فإذا كانت نسبة هذا المؤشّر مرتفعة دلّ على إمكانيّة زيادة الإنتاج الزراعي أمّا العكس فإنّه يشير إلى توسّع التصحّر وزحفه إلى الأراضي الخضراء.

[53] نجم عبود نجم، أخلاقيات الإدارة ومسؤوليّة الأعمال في شركات الأعمال، دار الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 199.

4- التصحّر: قياس الأراضي المصابة بالتصحّر ونسبتها إلى المساحة الإجماليّة للبلد. ويعدّ تقليص مساحات الأراضي الصحراويّة من شروط تحقيق التنمية المستدامة.

5- نوعيّة الهواء وكفاية مصادر المياه وصحّة المياه وصحّة البيئة واستدامة استخدام الطاقة وكفاءة حماية المصادر الطبيعيّة والتنوّع.

إنّ وضع مؤشّرات التنمية المستدامة في أي مشروع جديد سوف ينعكس بشكل إيجابي على المستوى الكلّي وستكون النتيجة هي التنمية المستدامة، لأنّ مثل هذه المشروعات يمكن أن تدعم أهداف التنمية المستدامة من خلال:

1- المساعدة في نقل التكنولوجيا الآمنة بيئيّاً.

2- تكريس الأساليب المستدامة لإنتاج الطاقة.

3- المحافظة على الكفاءة المتزايدة للطاقة.

4- المحافظة على مكوّنات البيئة المحليّة.

إنّ هذه المؤشّرات تعكس مدى نجاح الدولة في تحقيق التنمية المستدامة وهي تقييم بشكل رئيسي لحالة الدول من خلال معايير رقميّة يمكن حسابها ومقارنتها مع دول أخرى. إنّ وجود مثل هذه المؤشّرات الرقميّة بشكل دائم ومتجدّد يساهم في إعطاء صورة واضحة عن حالة التنمية المستدامة في الدولة. وبالتالي يقدّم المعلومات الدقيقة اللازمة لمتّخذي القرارات في الوصول إلى القرار الأكثر صواباً ودقّة بما فيه المصلحة العامّة والابتعاد عن القرارات العشوائيّة والتي غالباً ما تكون مبنيّة على معلومات خاطئة.

ولضمان الاستدامة البيئيّة، يرى الباحث، ضرورة دمج البيئة والتنمية على مستوى السياسة والتخطيط والإدارة من أجل إيجاد أشكال جديدة من الحوار الذي يهدف إلى تحقيق تكامل أفضل بين هيئات الحكم الوطنيّة والمحليّة، وبين دوائر الصناعة والعلم والمجتمعات البيئيّة من أجل صنع قرار يتضمّن الاستدامة البيئيّة، مع مراعاة أمر في غاية الأهميّة ألا وهو أنّ المعايير البيئيّة تفرض تكاليف اقتصاديّة واجتماعيّة كبيرة.

المبحث الثالث: البعد المؤسّسي في منظومة التنمية المستدامة (البعد السياسي والإداري).

أقيمت منظومة التنمية المستدامة كما تمّ تقديمه، في بادئ الأمر على ثلاثة أبعاد وهي: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي.

ولكن في الآونة الأخيرة، وجد العديد من الباحثين والدارسين أنّه ينبغي إضافة بعد رابع لمنظومة التنمية المستدامة حتّى تستقيم. فمن يقيس الآداء في حالة الرغبة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الدول والمؤسّسات؟ لذلك تمّ إضافة البعد الرابع وهو البعد المؤسّسي لهذه المنظومة، فماذا يعني البعد المؤسّسي؟

البعد المؤسّسي ببساطة يعني الحوكمة. والحوكمة تضع الإطار لاتّخاذ القرار الأخلاقي والإجراءات الأخلاقيّة للإدارة داخل المؤسّسة على أساس من الشفافيّة، والمحاسبة والأدوار الواضحة المحدّدة للعاملين، وتؤكّد على الأداء والتطوير وتحسين إجراءات العمل، وبالتالي يمكن تلخيص معنى الحوكمة أنّها "مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعّالة لتحقيق خطط وأهداف المؤسّسة"[54].

المطلب الأوّل: علاقة البعد المؤسّسي بالأداء الحكومي.

يتميّز العمل الحكومي أنّه عمل احتكاري، بمعنى أنّه لا يوجد من ينافس الوزارة في تقديم الخدمة التي تقدّمها، وبهذا المعنى فإنّه يجب أن تقوم الدولة أو الحكومة الساعية والراغبة في تطبيق أهداف التنمية المستدامة في الأداء الحكومي إنشاء منظومة أو إدارة محايدة لقياس الأداء الحكومي من خلال العديد من المؤشّرات الدوليّة والمحليّة.

أضحت الحكومة تستحوذ على اهتمام عدد كبير من المتخصّصين، حيث أنّها تلامس أغلب مكوّنات الحياة إضافة إلى التعداد الذي تشهده طبيعة الحياة في هذا العصر من خلال ارتفاع أدوات الشفافيّة، والثقافة القانونيّة، وضرورة مكافحة الفساد، ما أعطى مفهوم الحوكمة في القطاع العام زخماً كبيراً.

ونظراً لتطوّر مفهوم الحوكمة في القطاع العام، فقد ظهر عدد من المقاييس التي تصنف الدول حسب ممارستها لمفاهيم وتطبيقات الحوكمة، ومنها:

– مؤشّرات ومقاييس تتحدث عن الحوكمة كأحد مكوّنات المؤشّر الشاملة.

– مؤشّر البنك الدولي، والذي يتناول ستّة محاور تشمل المشاركة والمساءلة والاستقرار السياسي وفاعليّة الحوكمة. جودة التنظيمات والتشريعات وسيادة القانون.

[54] اخبار الخليج،البعد المؤسسي في منظومات التنمية المستدامة 20/12/2019

وتبقى غاية الحوكمة (الحكم الصالح) هي تعزيز ثقة المواطنين بالدولة ومؤسّساتها من خلال تطبيق الأهداف الأتية:

1- زيادة نسبة رضى المواطن عن الخدمات التي يقدّمها القطاع العام.

2- تحقيق مبدأ المحاسبة والمساءلة للدوائر الحكوميّة وموظّفيها والالتزام بالقوانين والأنظمة.

3- تحقيق مبدأ النزاهة والعدل والشفافيّة في استخدام السلطة وإدارة المال العام وموارد الدولة، والحدّ من استغلال السلطة العامّة لأغراض خاصّة.

4- العمل على تحقيق الأهداف الاستراتيجيّة للمؤسّسات الحكوميّة.

من هنا يمكن تعريف الحوكمة بأنّه نظام يتم بموجبه إخضاع نشاط المؤسّسات إلى مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الحودة والتمييز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعّالة لتحقيق خطط وأهداف المؤسّسة وضبط العلاقات بين الأطراف الأساسيّة التي تؤثّر في الأداء، عرّفته الأوساط العلميّة على أنّه الحكم الرشيد الذي يتمّ تطبيقه عبر حزمة من القوانين والقواعد التي تؤدّي إلى الشفافيّة وتطبيق القانون وبالتالي هي مجموعة التشريعات والسياسات والهياكل التنظيميّة والإجراءات والضوابط التي تؤثّر وتشكّل الطريقة التي توجّه وتدير الدائرة الحكوميّة. لتحقيق أهدافها بأسلوب مهني وأخلاقي بكل نزاهة وشفافيّة وفق آليّات للمتابعة والتقييم ونظام صارم للمساءلة ضمن كفاءة وفعاليّة الأداء من جانب، وتوفير الخدمات الحكوميّة بعدالة من جانب آخر[55]. وعلى الرغم من الحوكمة تتشابه مع حوكمة الشركات في الدعوة إلى الشفافيّة والمحاسبة والمساءلة، وذلك بدعم وتعزيز مشاركة المواطنين ومنظّمات المجتمع المدني ومؤسّسات الأعمال في صياغة وإعداد السياسات العامّة واتّخاذ القرارات وتنفيذها.

5- رفع مستوى قدرات الدوائر الحكوميّة من خلال تعزيز وتطوير العمل المؤسّسي عن طريق المثاليّة والتقييم بشكل مستمرّ.

وتلعب الحوكمة دوراً مهمّاً في تغيير العلاقة في مجتمع الأعمال والدولة، لأنّها أصبحت من متطلّبات الإدارة الرشيدة بمختلف دول العالم، وإحدى آليّات استكمال عمليّة الإصلاح الإداري، الذي يعدّ أحد العناصر المهمّة في نظام الحوكمة فالافتقار إلى الشفافيّة من شأنه أن يؤدّي إلى نهب الأصول وهدر الموارد والفساد، والتي من شأنها جميعاً أن تقضي على قدرة الاقتصاد الوطني على الفساد[56].

---

[55] تاريخ الزيارة 25/01/2020 http://mggal.com

[56] إدارة البحوث، بازل "3"، اتّحاد المصارف العربيّة 2010، ص 144.

إنّ إدارة شؤون المجتمع من خلال حكم صالح (الإدارة الرشيدة) لها ثلاثة أبعاد: البعد السياسي يتضمّن السلطة السياسيّة، والإدارة السياسيّة، وبعد تقني هو الإدارة العامّة الفاعلة، وبعد اجتماعي له علاقة بطبيعة تركيب المجتمع المدني وحيويّته وعلاقته بالدولة. هذه الأبعاد الثلاثة مرتبطة ببعضها؛ بحيث أنّ أي إصلاح إداري مستحيل بدون إرادة سياسيّة لفصل الإدارة العامّة عن مصالح السياسيين ولتحقيق إدارة مستقلّة وفاعلة، ولن يكون مهمّاً مهما كان عادلاً وصريحاً بالنيات أن يكون فاعلاً وقادراً ومؤثّراً، كما أنّ العلاقة بين المجتمع المدني والدولة وأجهزتها كالإدارة العامّة يجب أن تستند إلى العقل والتعاون لتصبح مجتمعاً مدنيّاً يساهم في التنمية ويراقب ويحاسب.

وفي أساس الاستدامة السياسيّة وجود الحكم الصالح الذي هو في نفس الوقت الرابط الضروري بين مجموع الاستدامات الأخرى (الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة والثقافيّة) حيث أنّ كل منهما يتأثّر ويؤثّر بالآخر.

وتستند عناصر الحكم الصالح إلى مجموعة من المكوّنات[57] الديمقراطيّة، وشرعة حقوق الإنسان وسيادة القانون، ومؤسّسات المجتمع المدني، والإدارة الحكوميّة واللامركزيّة الإداريّة فالثورة التشريعيّة قائمة على تفعيل الدستور وسيادة القانون الذي هو أساس الحكم في الدولة.

الدعوة إلى إرساء الديمقراطيّة من خلال الممارسة وتجسيد نصوص القانون وترجمته بحياة ديمقراطيّة أساسها المشاركة وتمثيل الشعب والمحاسبة والمراقبة لأداء الحكومة من خلال الإطار المؤسّسي لمكافحة الفساد، والمشاركة السياسيّة الفعّالة من الأحزاب السياسيّة والبرلمان والمجتمع المدني والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديميّة والإعلام "فالحوكمة القائمة على مبادئ حقوق الإنسان والتشاركيّة والثقافيّة والنزاهة والمسائلة هي التي تنمّي الملكية الوطنية وإشراف المجتمع في عمليّة التنمية[58].

والسؤال كيف يمكن للحكومات أن تعزّز تموضعها في مختلف المجالات اقتصاديّاً واجتماعيّاً وتنمويّاً؟ وهل بالإمكان رسم خارطة طريق لتعزيز دور الحكومات في تطوير مؤسّسات الإدارة العامّة عن طريق الريادة والتمييز؟

لابدّ من تحديد دور الدولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتشمل:

---

[57] مركز الحياة للتنمية، المجتمع المدني، الأردن 2007، ص 18 – 19.

[58] اللجنة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغرب آسيا (الإسكوا) تقرير المنتدى العربي للتنمية المستدامة، بيروت 26 – 28 نيسان / ابريل 2018.

– توسيع آفاق التعاون مع المؤسّسات الدوليّة المتخصّصة وتوظيف الإمكانات وبناء آليات التعاون والعلاقات المشتركة تدعم الفرص المتاحة التي تتوافق مع طبيعة أهداف التنمية المستدامة ومتطلّبات التطوّر والنموّ تحت ضغط الظروف غير المستقرّة.

– تحديد اتّجاهات وخيارات تطوير أدوار الحكومات وضمان استجابتها لاستحقاقات التنمية المستدامة، وذلك وفقاً للآليات الآتية:

1- العمل على تحقيق تميّز المؤسّسات الحكوميّة ونشر الابتكارات وتبادل الخبرات والإمكانات المتاحة.

2- توظيف متطلّبات الحكومة الإلكترونيّة والأنظمة الإلكترونيّة الرقميّة والذكية، ودعم الموقف التنافسي في الأسواق العالميّة وتعزيز اقتصاديّات المعرفة.

3- تعزيز رأس المال البشري وبناء القدرات الاستراتيجيّة الصناعيّة وتحفيز التصنيع المستند إلى اقتصاديّات التصدير.

4- خارطة إصلاح إداري وتطوير الممارسات الحكوميّة وإدماج تطبيقات الحوكمة في ممارستها.

المطلب الثاني: دور البلديات وهيئات الإدارة المحليّة في التنمية المستدامة.

تقوم البلديات وهيئات الإدارة المحليّة بدور ريادي ورئيسي في البناء والإعمار، فهي تساهم مساهمة فعّالة في التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة.

التحدّي الذي يواجه البلدان النامية في تنفيذ مبادرات اللامركزيّة يكمن أساساً في ضرورة وضع استراتيجيّات قابلة للتنفيذ ومتكاملة تعزّز تعبئة الموارد وتحسّن نوعيّة أداء الخدمات الحضريّة وكفاءتها، "ومن الواضح أنّه لا توجد استراتيجيّات معمّمة خاصّة لتطبيق اللامركزيّة أو بناء القدرة المؤسّسيّة للسلطات المحليّة، بل ينبغي أن تتشكّل تلك الاستراتيجيّات في إطار عمليّة ديناميّة على نحو يتلاءم مع الخصائص الاجتماعيّة الاقتصاديّة والمؤسّسيّة للبلد المعني".

ولإيجاد بيئة تساعد على تحقيق اللامركزيّة المستدامة يجب أن يتمّ التوازن بين اللامركزيّة الإداريّة والماليّة والسياسيّة (المؤسّساتيّة)؛ وينبغي أن يكون تطبيق اللامركزيّة خياراً استراتيجيّاً تدعمه رغبة الحكومة في تسهيل ودعم الانتقال إلى أساليب أكثر كفاءة لأداء الخدمات، وفي نهاية الأمر، إلى عمليّة تشاركيّة لتحقيق التنمية الحضريّة.

وينبغي أن تراجع بعناية التشريعات التي تنظّم تمويل البلديات والتخطيط الحضري والإدارة المحليّة للتأكّد في أنّ السلطات المحليّة قادرة على القيام بمسؤولياتها الموسّعة وأنّ لديها الموارد الماليّة والنفطية والسلطة اللازمة لاتّخاذ القرارات دون تقويض الدور الرقابي للحكومات[59].

وينبغي التأكيد على أنّ مزايا اللامركزيّة الماليّة لا ينبغي التطرّق إليها من وجهة نظر الكفاءة الاقتصاديّة والمساءلة فقط "بل ينبغي معالجتها من حيث دورها الإيجابي في إنشاء ثقافة ديمقراطيّة وعمليّة تنمية تشاركيّة[60] لابدّ من وجود إرادة.

وضرورة المساءلة والمشاركة (الحوكمة) ضروريتان بالنسبة للامركزيّة الإداريّة وتشملان أبعادها الماليّة والإداريّة والسياسيّة ويمكن اعتبار المساءلة عاملاً يدعم المشاركة، إذ إنّ نجاح المحاولات الرامية إلى زيادة المشاركة يقاس بمدى لجوء الشعب إلى المشاركة لمحاسبة الحكومة المحليّة على أعمالها[61].

كما أنّ المساءلة والشفافيّة تعنيان إصلاح وعاء الضريبة المحليّة وأساليب جباية الضرائب وتنفيذ مشاريع التنمية الحضريّة والبيئيّة التحتيّة الكبيرة أمران لا يمكن تحقيقهما بصورة فعّالة إلّا من خلال نظام لضبط أسلوب تخصيص الموارد والتلزيم وتحقيق حسابات البلديّة. ومن أجل تعزيز الشفافيّة هناك حاجة إلى تعيين الحدود بين المصالح الخاصّة والعامّة.

وتتمثّل الأحزاب السياسيّة ومنتديات المواطنين، والمجتمع المدني، والمنظّمات غير الحكوميّة على الخصوص، قنوات مؤسّسيّة جيّدة لاستمرار تدفّق المعلومات عن مشاريع التنمية والقضايا المتعلّقة بالسياسة العامّة، الذي هو عنصر أساسي من عناصر المساءلة.

مجمل القول، أنّه في نظام لامركزي فعّال، يجب أن ترصد الحكومة أداء الإدارات اللامركزيّة دون إحداث تعقيدات بيروقراطيّة. ولا ينبغي للحكومة أن تتخلّى عن دورها كمخطط استراتيجي يضمن الاستقرار الاقتصادي والمالي من خلال سياسات اقتصاديّة عامّة والاستثمار في رأس المال الاجتماعي، وخصوصاً التعليم والصحّة. كما يجب أن تواصل دورها الرقابي من خلال الإشراف على الإدارات المحليّة ومراجعة حساباتها بشكل شفّاف، ولعلّ الدور الأهم الذي يمكن أن تقوم به الحكومة هو مساعدة السلطات المحليّة في

تخطيط وإدارة المناطق الخاضعة لاختصاصها بكفاءة[62].

---

[59] اللجنة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغربي آسيا (إسكوا)، اللامركزيّة، الدور الناشئ للبلديّات في منطقة الإسكوا / الأمم المتحدة، نيويورك 2003، ص 47.

[60] نفس المرجع، ص 48.

[61] Jennie Litvack, and Jessica Seddon. Decentralization briefing notes, WBI Paper, W.B. Instituute.

المطلب الثالث: المؤشّرات المعرفيّة[63].

تمثّل الابتكارات التكنولوجيّة، التي غالباً ما تقف وراءها الحكومات، القوّة الدافعة للنموّ الصناعي، وهي تساعد على رفع مستويات المعيشة، مثال البحث والتطوير، والمقالات المنشورة في المجالات العلميّة والتقنيّة وصادرات التكنولوجيا المتقدّمة، وبراءات الاختراع والعلامات التجاريّة.

ويعتبر الابتكار أحد الركائز الرئيسيّة لاقتصاد المعرفة، كما أنّه يقتضي القيام باستثمارات كبيرة ومتواصلة في المنظومة التعليميّة وفي البحث العلمي، مع اتّباع سياسات محفّزة للتميّز وحماية الإنتاج الفكري، وتنشر المنظّمة العالميّة للملكيّة الفكريّة (إحدى منظّمات الأمم المتحدة المتخصّصة)، بالتعاون مع جامعة "كورنيل" والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال، تقريراً سنوياً يضمّ مؤشّراً عن الابتكار العالمي يرتّب الدول حسب أداء المؤشّر المذكور فيها، وفي سنة 2017 احتلّت سويسرا والسويد وهولندا والولايات المتحدة الأميركيّة المراتب الأربع الأولى في مؤشّر الابتكار، وفي منطقة شمال افريقيا وغرب آسيا تضمّ قائمة الدول الثلاث الأوائل في ترتيب مؤشّر الابتكار دولة عربيّة واحدة هي الإمارات.

– الحصول على المعلومات: يقيس هذا المؤشّر مدى قدرة الأفراد على الحصول على المعلومات والمتمثّل بإعداد الطلبة في المدارس الابتدائيّة والثانويّة والعليا (أي مجموع الملتحقين بالمراحل الدراسيّة الأوّليّة والثانويّة والعليا) إضافةً إلى إعداد مستخدمي الهواتف الثابتة والنقّال.

– عدد العلماء والمهندسين في مجال البحث العلمي، وهو قياس أعداد العلماء والمهندسين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص.

– الإنفاق على البحث والتطوير: ويمثّل حجم الإنفاق على البحث والتطوّر كنسبة مئويّة من الناتج المحلّي الإجمالي، ويعتبر الاستثمار في البحث والتطوير من أهم محفّزات النموّ الاقتصادي المستدام وترشيد القرارات الاستراتيجيّة، ويعتبر المتوسّط العالمي للدول المتقدّمة اقتصادياً كنسبة من إجمالي الناتج المحلّي (2.5) في المائة، والبحث والتطوير لا يقتصر على الجانب التقني بل يشمل القضايا السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة.

---

[62] اللجنة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغربي آسيا (إسكوا)، اللامركزيّة، الإرادة السياسيّة والشراكة: الأمم المتحدة، نيويورك، 2007.

[63] جريدة أخبار الخليج، العدد 15252، الخميس 26 ديسمبر 2019.

الفصل الثالث: مؤشّرات التنمية المستدامة وتطوّرها في لبنان.

لقد كان الطريق المؤدّي إلى التنمية المستدامة في لبنان منذ عام 1992 محفوفاً بالمصاعب والتّحديات الخارجيّة والداخليّة.

خارجيّاً أتت الحروب المتعدّدة بصورة خاصّة على الموارد الوطنيّة وعلى قدرة لبنان على التخطيط للتنمية المستدامة وإدارة تحدّياتها[64]. فقد شهد لبنان على وجه الخصوص ثلاث حروب مدمّرة مع إسرائيل (1996 و1999 و2006) أدّت إلى تدمير على نطاق واسع للمنازل والبنى التحتيّة الأساسيّة. وقد أدّت هذه الأحداث إلى تعديل الأولويّات الوطنيّة وتأثير مبادرات التنمية المستدامة في معظم الأحيان بسبب تكريس موارد الحكومة (والجهات المانحة) للاستجابة الطارئة ولجهود إعادة الإعمار. كما أدّت الحروب والأضرار الناجمة عنها إلى تفاقم مشاكل الفقر وإلى تأثير برامج الإصلاح الاجتماعي.

لقد أدّت العوامل الإقليميّة إلى ابتعاد لبنان عن مسيرة التنمية المستدامة وكان للأزمة الماليّة العالميّة (أزمة الرهن العقاري 2008) وقع سلبي على الاقتصاد اللبناني. فالصدمات الخارجيّة تنتقل إلى الاقتصاد اللبناني من خلال ارتباطه التجاري الوثيق بأسواق الدول المتقدّمة وشركائها الرئيسيين في الاتّحاد الأوروبي والولايات المتّحدة من جانب المعاملات السلعيّة.

لابدّ من أن تستخلص الحكومة اللبنانيّة العبر من الأحداث على الصعيد الإقليمي للعمل على إعادة بناء مؤسّسات الدولة وإعادة هيكليّة الأنظمة الاقتصاديّة واعتماد سياسات جديدة من أجل التنمية الاجتماعيّة، وذلك لتأمين السلع والخدمات الرئيسيّة لكل المواطنين مع تعزيز حقوق الإنسان ومراعاة الإنصاف "فالاضطراب الذي يشهده لبنان اليوم يتطلّب تحوّلاً كاملاً على أساس نهج شامل".

وترى منظّمات المجتمع المدني أنّ مقاربة الحكومة المتجزّأة للتنمية – والتي ترتكز عادةً على القطاعات الاقتصاديّة الفرديّة (السياحة – الزراعة والصناعة إلخ...) و/أو على الخدمات الأساسيّة (الصحّة والتعليم والنقل إلخ...) غير منتجة ولا يمكنها أن تحقّق أهداف التنمية المستدامة، وعوضاً عن ذلك، يجدر بلبنان أن يعتمد مقاربة تنموية كاملة وشاملة ترتكز على كل القطاعات وعلى فهم تطلّعات المجتمع وتعزيز الهويّة الوطنيّة.

[64] الجمهوريّة اللبنانيّة – وزارة البيئة، التنمية المستدامة في لبنان: الوضع الراهن والرؤيا 2012، ص 1.

ومن المهم الاعتراف أنّ لا جدوى من تحسين التخطيط الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المحليّة في ظلّ استشراء الفساد واستمرار الإفلات من العقاب. فعلى الحكومة اللبنانيّة الالتزام بقوّة في تعزيز الحوكمة وتمكين المؤسّسات والسلطات المحليّة ومكافحة الفساد في كل القطاعات (السياسيّة والاقتصاديّة والماليّة والاجتماعيّة والبيئيّة) فتكون القدوة عبر إعادة التفكير في الحوكمة وتطبيقها.

المبحث الأوّل: النظام السياسي اللبناني والتنمية المستدامة.

المطلب الأوّل: السمات الرئيسيّة للدولة والحكم.

تميّز لبنان منذ استقلاله في العام 1943 بنظام اقتصادي ليبرالي منفتح على الاقتصاد العالمي، كما تميّز بنظامه السياسي البرلماني وتأمين الحريّات العامّة وانفتاحه على مختلف التيّارات الثقافيّة ممّا أعطاه وضعاً مميّزاً في المنطقة، كما تميّز بطاقاته البشريّة التي تتمتّع بالحيويّة والقدرة على التكيّف والإبداع وقد انعكس ذلك "في وجود مجتمع مدني غني بمؤسّساته متنوّع الأنشطة ويمتلك طاقات تنمويّة كبيرة[65].

ولبنان هو جمهوريّة ديمقراطيّة ذات نظام برلماني مؤلّف من رئيس للجمهوريّة ومجلس نوّاب ومجلس وزراء يترأسّه رئيس الوزراء والسلطة فيه تتميّز بمركزيّة عالية، وهو أمر يساعد على تعزيز انسجام عمل هيئات التمثيل المحلّي. ويؤكّد الدستور اللبناني على الفصل بين السلطات التنفيذيّة والتشريعيّة والقضائيّة.

ويعتمد لبنان على المبادرة الفرديّة التي أدّت إلى نموّ القطاع الخاص الذي يحتل موقع السيطرة في الاقتصاد، ويعتمد لبنان على موقعه الجغرافي للتعويض على النقص في موارده الطبيعيّة، وتشكّل الواردات والتحويلات التي يرسلها ملايين اللبنانيين المقيمين في الخارج نسبة لا بأس بها من الناتج الإجمالي، وقد أدّى اعتماد لبنان على الخدمات والتجارة إلى جعله مركزاً تجارياً وسياحياً رئيسيّاً في المنطقة العربية قبل الحرب.

ولا يخضع حركة إدخال العملات إلى البلاد أو إخراجها منها، وكذلك جميع المعاملات التبادليّة لأيّة قيود، ومن الممكن تبادل القطع الذهبيّة والمعادن النفيسة واستيرادها وتصديرها بحريّة، وتشكّل الليرة اللبنانيّة الوحدة النقديّة الرسميّة في البلاد.

---

[65] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – ملامح التنمية البشريّة المستدامة في لبنان، بيروت، كانون الثاني 1997، ص 3 (UNDP).

وقد كان قانون السريّة المصرفيّة الذي صدر في 3 أيلول 1956 والذي ضمن لأصحاب رؤوس الأموال عدم تجميد ودائعهم وحريّة تحويلها في ظلّ أيّة قيود على حركة رؤوس الأموال وحريّة التعامل بالصرف الأجنبي دون قيد أو شرط، سبباً في دعم المصارف اللبنانيّة وازدهارها[66].

ولتحقيق الاستقرار النقدي لجأت السلطات النقديّة إلى ربط العملة الوطنيّة بالدولار الأميركي منذ 1999/9/9، وبواقع 1507.5 ل.ل. للدولار الواحد. ونحجت في تحقيق عدد من الأهداف وفي استعادة ثقة مجتمع الأعمال بالاقتصاد اللبناني، وللمحافظة على سعر الصرف عند هذا المستوى للسعر الإسمي، كان يتحتّم على البنك المركزي أن يكون على استعداد دائماً للتدخّل في سوق العملة بائعاً أو مشترياً لليرة اللبنانيّة مقابل العملات الأجنبيّة عند السعر المثبت، ويشير البعض إلى أنّ سياسة الربط أدّت إلى خسارة لبنان استقلاليّة سياسته النقديّة[67].

واتّخذ لبنان خطوات ضروريّة للتوصّل إلى توقيع اتّفاق الشراكة الأوروبيّة المتوسّطية.

وعلاوةً على ذلك، يملك لبنان عدّة امتيازات، تتضمّن:

- ضريبة منخفضة على عمل الشركات.
- نسب منخفضة لاشتراكات صندوق الضمان الاجتماعي.
- قوى عاملة رخيصة نسبياً وتتمتّع بكفاءات عالية.
- موقع جغرافي مميّز بين أوروبا والعالم العربي.

علاوةً على ذلك أطلقت الحكومة برنامج إصلاح هيكلي يسعى إلى تحرير الاقتصاد وخفض عجز الموازنة، وتحقيقاً لذلك يناشد لبنان المجتمع الدولي لدعم برنامج إصلاحاته ومساعدته على خفض عبء خدمة الدين الذي تراكم خلال العشرين سنة الماضية، وبالتالي، تحسين وضع الخزينة وإفساح المجال أمام القطاع الخاص لاسترداد دوره الرائد في تنشيط عجلة الاقتصاد في البلاد، عند تطبيق استراتيجيّة اقتصاديّة شاملة ترتكز على ثلاث مقوّمات أساسيّة[68]:

1- تحديث الاقتصاد – تنشيطه ووضعه على مسار نموّ مطرد من خلال دفع القطاع الخاص للعب دور محرّك النموّ ودمج لبنان بالاقتصاد العالمي.

2- متابعة جهود التحسين الهيكلي والضريبي في ماليّة القطاع العام وهي عمليّة ضروريّة لخفض عبء الدين العام على الاقتصاد.

---

[66] جمعيّة مصارف لبنان، النشرة الشهريّة – العدد 2013/5/4.
[67] الحجّار بسام، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني 2000، ص 191.
[68] الموقع الإلكتروني www.cdn.Optmd.com 2001/2/27.

3- الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي واستقرار الأسعار، بحيث تسعى هذه الإصلاحات إلى تحقيق ثلاثة أهداف:

1- تسهيل التجارة الدوليّة في إطار دمج لبنان بالاقتصاد العالمي.

2- خلق مناخ ملائم لتطوّر القطاع الخاص وازدهاره ليساهم في نموّ مطرد للاقتصاد الوطني.

3- إعطاء حوافز إضافيّة للقطاع الخاص عبر تخفيض أكلاف الإنتاج.

وتعمل الحكومة اللبنانيّة على تطبيق الإصلاحات التالية: نظام الضمان الاجتماعي حيث قام صندوق الضمان الاجتماعي بإقرار اقتراح الحكومة، خفض مساهمات أرباب العمل بصندوق الضمان من نسبة 38.5% من راتب الأجير إلى 23.5%، كما قامت الحكومة بإقرار مشروع قانون يرمي إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبيّة في لبنان، وإعادة تنظيم مؤسّسة تطوّر الاستثمارات في لبنان (إيدال)، وتفويضها صلاحيّة منح إجازات استثمارات جديدة وتسويق المنتجات اللبنانيّة في الخارج وتوسيع مظلّة الدعم ليشمل المؤسّسات المتوسّطة والصغيرة من خلال الوسائل التالية: القروض المدعومة وضمان القروض (كفالات). والعمل على إعادة تنشيط قطاع العقارات من خلال (أ) تخفيف الحدّ القانوني لتملّك الأجانب وإزالة أي تمييز بين اللبنانيين والأجانب و(ب) خفض نفقات تسجيل ملكية العقارات إلى (5%) للمستثمرين اللبنانيين والأجانب على حدّ السواء.

المبحث الثاني: مؤشّرات الاقتصاد الكلّي اللبناني

المؤشّرات الاقتصاديّة هي مجموعة من الإحصائيّات والتقارير الاقتصاديّة التي تستخدم في قياس إداء قطاعات الاقتصاد المختلفة لتقييم الوضع الاقتصادي ومعرفة مدى قوّة الاقتصاد أو ضعفه بالإضافة للقدرة على التنبّؤ بالحالة الاقتصاديّة في المستقبل وتكمن أهميّة هذا النوع من المؤشّرات في كونه يوضح التغيّر في العرض والطلب على منتجات الدولة.

المطلب الأوّل: نموّ الناتج المحلّي الإجمالي اللبناني.

يعدّ الدخل الذي يمثّل الناتج المحلّي من المؤشّرات المهمّة التي تقيس مقدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج السلع والخدمات. وتعني زيادة حجم الدخل المحلّي من سنة إلى سنة أخرى، زيادة ما ينتجه

الاقتصاد من سلع وخدمات، وهذا بدوره يعني زيادة فرص العمل لأفراد المجتمع، ممّا يزيد استهلاكهم ويزيد الاستثمار.

تأثّر النشاط الاقتصادي في لبنان بدرجة ملحوظة نتيجةً لاشتداد تداعيات الأزمة الماليّة العالميّة (أزمة الرهن العقاري الذي بدأت بوادره في الولايات المتحدة الأميركيّة)، حيث انخفض إجمالي الناتج المحلّي بالأسعار الثابتة خلال العام 2007، مقارنةً بمعدّل نموّ قوى بلغ 8.5 في العام 2009، ثمّ تراجع إلى 1.5 في العام 2011، متأثّراً بشكل كبير بالتطوّرات الحاصلة في المنطقة أيضاً بشكل عام وفي سوريا بشكل خاص، حيث يعتمد الاقتصاد اللبناني على القطاع الخدمي والسياحي.

الجدول رقم (1) معدّل نموّ الناتج المحلّي بالأسعار الجارية (مليار دولار أميركي)[69].

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الناتج المحلي	38.420	40.076	44.100	47.221	48.779	53.842	57.531	51,4	53,4
معدّل نموّ الناتج المحلّي	800	0.9	2.8	3.0	2.0	3.0	3.5	−1,9	3,9

المصدر: اتّحاد المصارف العربيّة، 2018 ص 26.

تجدر الإشارة إلى أنّ معدّل نموّ الناتج المحلّي بأسعار السوق (الأسعار الجارية) بلغ حوالي 47.221 مليار دولار أميركي في العام 2013 بالمقارنة مع 44.100 مليار دولار في العام 2012 أي أنّ معدّل النموّ شكّل 7% تقريباً بينما سجّل هذا المعدّل بالأسعار الثابتة 1.3 نفس الفترة.

وبالمقابل ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلّي بالأسعار الجارية من 10.180 في المائة في العام 2010 إلى 13.803 % في العام 2017 وهذا يدل على اتّسامه بالاستقرار مسجّلاً معدّل نموّ 3.4 % في الفترة 2010 –2017، ويحتل لبنان المرتبة السابعة على مستوى الدول العربيّة من ناحية نصيب الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي، الذي ما زالت قطر تتصدّره.

69 Source - Economist intelligence Unit Forcasting.
- IMF. Supernational Financial. Statistics 2014 - 2018.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحّد 2014، ص 25.

الجدول رقم (2) متوسّط نصيب الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي بالأسعار الجارية في لبنان (2010 – 2017)[70]

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
13.863	13.0412	13.040	12.628	12.160	11.605	10.620	10.180

المصدر: اتّحاد المصارف العربيّة، 2018.

المطلب الثاني: نسبة الإدّخار إلى الناتج المحلّي.

يؤثّر الادّخار المحلّي على الناتج المحلّي طردياً، وذلك أنّ الادّخار هو الحالة السابقة للاستثمار، فزيادة الادّخار يؤدّي إلى زيادة الاستثمار والإنتاج وتوسيع حجم السوق.

وأظهرت الدراسات أنّ نسبة الادّخار إلى الناتج المحلّي الإجمالي هي ذات تأثيرات معنويّة لبعض الدول العربية مثل البحرين والسعودية ومصر، وقد يعود هذا إلى ضخامة البرامج التنموية التي تبنّتها هذه الدول، والتي لا يتناسب تمويلها مع ما يتوافر من مدّخرات ممّا قاد إلى زيادة الحاجة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر للوصول إلى معدّل النموّ المستهدف بسبب تدنّي أجهزتها الإنتاجيّة وانخفاض كفاءة استثماراتها وانخفاض معدّل التراكم الرأسمالي والادّخار نتيجة لانخفاض مستوى الدخول وعدم فاعليّة سياساتها النقديّة والماليّة.

وقد أكّدت الدراست أيضاً أنّ نسبة الادّخارات تمارس تأثيراً معنوياً سالباً على الاستثمار الأجنبي المباشر في لبنان وكذلك في الأردن والتي أوضحت العلاقة العكسية بين الادّخار المحلّي والاستثمار الأجنبي المباشر، ويعود ذلك إلى عدم كفاءة السياسة الماليّة والنقدية وتخلّف العادات والتقاليد الاجتماعيّة، والوضع الأمني، وتخلّف النظام الضريبي وعدم استثمار المؤسّسات الادّخاريّة، بالإضافة إلى التمويل التضخّمي وتغيّر أسعار الفائدة التي سجّلت 7.5% على الليرة اللبنانيّة.

وبالتزامن مع التحوّلات في بنية الناتج، ترسّخت في الألفية الثالثة، وهكذا كان الحال في تسعينات الألفية السابقة سيطرة الاستهلاك على الإنتاج، إذ أدّت مجمل العناصر والعوامل التي أشير إليها، إلى تفاقم الميل الحدي للاستهلاك، وتجاوز حجم الاستهلاك حجم الناتج المحلّي، الأمر الذي يؤكّد أن جزء لا يستهان به من الاستهلاك العام والخاص يتم تمويله عبر التحويلات والقروض الخارجيّة وبحسب التصنيفات يأتي لبنان، في ما يتعلّق بنسبة الاستهلاك إلى الناتج في المرتبة 138 عالمياً بين 148

[70] المصدر: اتّحاد المصارف العربية 2018، ص 26.

دولة، وفي حين يعتبر الميل الحدي للادّخار في لبنان الأدنى في مجموعة الدول العربية فقد سجّل معدّل الادّخار 0.5 % في العام 2017، إذا ما قورن ب44 % كمتوسّط مجموعة الدول العربية.

المطلب الثالث: الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

إنّ التحديين الرئيسيين اللذين واجهتهما حكومات ما بعد الحرب، تمثلا بتأمين الاستقرار النقدي لحفز مناخ الاستثمار وتعزيز الاستقرار الاجتماعي من جهة، ثمّ السيطرة على عجز الموازنة كشرط لتطوير مسيرة النموّ الاقتصادي والاستقرار ألماكرو – اقتصادي من جهة ثانية[71] – لذلك سوف نبحث بالسياسة النقدية والسياسة المالية.

والاستقرار النقدي كان يفترض السيطرة على معدّلات التضخّم، لما للتضخّم من تأثير مباشر في سياسات التسعير والأرباح وحركة رأس المال، فارتفاع معدّل التضخّم يؤدّي إلى فساد المناخ الاستثماري، والمعدّلات العالية للتضخّم التي تتجاوز 10% سنوياً يشوّه النمط الاستثماري، ويدخل الاستثمار منطقة الخطر سواء للاستثمارات المحليّة أو الأجنبية، لأنّ التضخّم يضرب الميل الحدي للادّخار.

جدول رقم (3) معدّل التضخّم (معدّل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك نهاية الفترة.

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
	5.1	5.5	6.5	3.0	1.0	2.0	5.5	4.5

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018

– منشورات مصرف لبنان لمختلف السنوات.

ويعزى تراجع الضغوط التضخّمية في لبنان إلى انكماش الطلب المحلّي وخاصّةً في قطاع العقارات، وتراجع الأسعار العالميّة للسلع الأوّليّة، والأساسيّة والمحاصيل الزراعيّة والمعادن بدرجة ملحوظة، أضف إلى ذلك أنّ سعر صرف الليرة اللبنانيّة يشهد استقراراً بالنسبة للدولار (سعر الصرف المعلن بين الدولار والليرة اللبنانيّة 1507.5 ل.ل. = $ 1

أمّا ارتفاع معدّل التضخّم في العام 2017 إلى 4.5 % أدّى إلى الزيادة في أسعار السلع الغذائيّة والنقل والسكن الناتج عن الضغوط الديمغرافيّة المترتّبة عن إيواء عدد كبير من اللاجئين.

[71] المؤسّسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008، ص 120.

المطلب الرابع: السياسة المالية في لبنان.

إنّ نظرة شاملة وسريعة على تطوّر الموازنة العامّة اللبنانيّة يظهر مدى الخلل الكبير الذي أحدثته وتحدثه السياسات المالية في بنية الاقتصاد اللبناني.

لقد تركت الحرب اللبنانيّة آثاراً عميقة على الوضع المالي في البلاد ولاسيّما وضع المالية العامّة، فتآكل سلطة الدولة وشلل الإدارة أدّيا تدريجيّاً إلى عجز الحكومة عن جباية عائداتها وإدارتها، وقد واجه لبنان – بشكل عام تحدّيات كبيرة – فيما يتعلّق بسياسة الإنفاق العام، فمن ناحية برزت ضرورة ملحّة للاستجابة للحاجات الاجتماعيّة وتحقيق متطلّبات النموّ الاقتصادي من خلال رفع مستويات الإنفاق العام بشقّيه المادي والرأسمالي، من ناحية أخرى، ظهرت كلفات إضافيّة تطلّبت توفير موارد ماليّة لها، في ظلّ الأوضاع الإقليميّة والسياسيّة غير المؤاتية التي يشهدها عدد من الدول العربية.

وفي هذا الإطار، فقد شكّل إجمالي الإنفاق العام إلى الناتج المحلّي نسبة عالية 30.2% في العام 2012 انخفض تدريجياً ليصل إلى 27.4% عام 2016.

الجدول رقم (4) النفقات العامّة إلى الناتج المحلّي.

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
النسبة	29.4	29.1	30.2	28.9	28.1	27.2	27.4

Source: IMF (2016) and Economist intelligence Unit April 2015.

هكذا دخل الاقتصاد اللبناني دوامة الحلقة المفرغة التي بدأت بعجز الموازنة العامّة الممولّ بطريقة تضخّمية (لجؤ الدولة إلى الاستدانة من البنك المركزي) إلى اقتران الاستقرار النقدي بتفاقم مشكلة الدين العام، نتيجة ارتفاع فاتورة خدمة الدين (الأقساط + الفوائد). وعلى سبيل المثال لا الحصر، ارتفع إجمالي الدين العام في لبنان إلى أعلى نسبة بين مجموعة الدول الدول العربيّة، فقد شكّل إجمالي الدين إلى الناتج المحلّي 150.5% في العام 2013 مقابل 134.2% في العام 2012.

وقد أنتج هذا العجز الكبير في المالية العامّة تراكماً سريعاً في الدين العام بلغ أكثر من 80 مليار دولار. والجدير بالذكر أنّ هذا الدين لم ينتج بنسبته الكبرى عن الإنفاق التنموي المنتج، بل نتج عن الإنفاق الجاري غير المنتج وعن خدمة الدين.

إنّ الحكومات تدرك تماماً مدى دقّة وضع المالية العامّة، لذلك التزمت بل عمدت إلى اتّخاذ سلسلة من القرارات الصعبة للجم النزيف الحاصل في النظام، العنصر الوحيد في النفقات الذي ما زال خارج سيطرة الحكومة هو خدمة الدين.

لذلك اتّخذت الحكومات إجراءات داخليّة، مبدية اتّجاهاً لتطبيق سياسات تدعم ضبط الإنفاق واستعادة التوازن المالي، حيث أنّه تمّ استيعاب كثير من المطالب الشعبيّة والفئويّة في موازنات الأعوام السابقة، ممّا ألقى بأعباء ماليّة كبيرة فاقمت من الاختلالات الماليّة خصوصاً واجه موجة متباطئة من الإيرادات الماليّة، بسبب ضعف النموّ الاقتصادي، وتداعيات الأوضاع الأمنية في الداخل وفي بلدان الجوار.

وما زال الدين الخارجي يمثّل أخطر المشكلات التي تواجه لبنان، وأدّى تزايد حجم خدمة الدين إلى امتصاص موارد بالعملات الأجنبية، والتي كان من الممكن أن تستعمل في زيادة واردات الخزينة، واستخدامها لأغراض التنمية الاقتصادية، وقد يجد لبنان نفسه في وضعيّة تتمثّل بصعوبة الاستمرار في خدمة دينه. لذلك على الحكومات وضع استراتيجيّات لإصلاح الاختلالات في المالية العامّة.

جدول (5) المديونيّة العامّة في لبنان وخدمة الدين إلى الناتج المحلّي نهاية الفترة (مليار دولار أميركي).

السنة	2010	2011	2012	2013	2016	2017
الدين العام	52.6	53.66	57.417	67.882	74.595	79.462
الدين العام الداخلي	32.0	32.72	33.299	37.354	46.785	27.810
الدين العام الخارجي	20.6	20.94	24.118	30.528	49.383	30.077
خدمة الدين إلى الناتج	11.11	10.06	9.05	-	10.9	4.9

المصدر: حسابات لبنان الاقتصاديّة، صندوق النقد الدولي، مصرف لبنان

- المركز الجمركي الالي.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحّد.

لابدّ من التأكيد أنّ زيادة حجم خدمة الدين إلى الناتج المحلّي الإجمالي يعيق النموّ الاقتصادي فتنخفض مداخيل الأفراد ومن ثمّ ينخفض الطلب على السلع والخدمات، فينخفض الإدّخار وينخفض الاستثمار، وبالتالي هناك علاقة سلبيّة بين خدمة الدين الحكومي وتدفّق الاستثمارات.

تشير البيانات المتوافرة في الجدول (5) إلى ارتفاع مؤشّر خدمة الدين بالنسبة إلى الناتج المحلّي الإجمالي

وقد سجّل لبنان تراجعاً في رصيده بالنسبة لخدمة دينه الخارجي، فبحسب مؤشّر اليورو للمخاطر القطريّة، والذي يعني قدرة البلد على الوفاء بالتزاماته الخارجيّة لخدمة الديون الأجنبيّة وسداد قيمة الواردات في مواعيد استحقاقها، وكذلك حريّة تحويل رأس المال وأرباحه، صُنّف لبنان بدرجة مخاطر مرتفعة، بينما صُنّف لبنان بحسب مؤشّر الانستيتينوشنال انفستور لتقييم المخاطر القطريّة بدرجة مخاطر مرتفعة جداً.

إزاء هذا الوضع يجب أن تعمل الحكومات في سبيل تنمية مستدامة، على وضع استراتيجيات لإصلاح الاختلالات الماليّة، وتطبيقها عبر ثلاث مجموعات من التدابير:

1- تدابير اقتصاديّة حقيقيّة لزيادة النموّ وذلك عبر تحسين المداخيل الحكوميّة وتقليص الإعانات الماليّة، بالتالي خفض عجز الخزينة.

2- مجموعة من إجراءات الدخل والإصلاح البنيوي لزيادة المداخيل بالمقارنة مع الناتج المحلّي الإجمالي.

3- تبرير الإنفاق واحتوائه عبر سيطرة أفضل على تطبيق الميزانيّة.

4- الشفافيّة ومحاربة الفساد المالي والإداري.

5- إجراءات ترمي لزيادة الحصيلة الضريبيّة.

وقد سجّلت نسبة تغطية الصادرات للواردات في لبنان للفترة (2016 – 2017)

الجدول رقم (6) نسبة تعطيه الصادرات للواردات في لبنان

	صادرات وواردات	صادرات وواردات نسب مئوية
السنة	2016	2017
لبنان	55.6	56.3

المصدر: غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان 2017.

المطلب الخامس: الاستثمار في لبنان.

الفرع أوّل: الاستثمارات الوطنيّة.

يعدّ الاستثمار من أبرز العوامل التي تساعد على تحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية ولبنان منها.

كما أنّ الاستثمار وسيلة فعّالة لنقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا المتطوّرة إلى البلدان التي ترغب بجذب رؤوس الأموال.

وبالرّغم من أنّ الاستثمار يمثّل نسبة قليلة من إجمالي الناتج المحلّي لكن تأثيره على تحديد مستوى الدخل كبير، كونه يمثّل عامل إنفاق، وفي الوقت ذاته يعمل على زيادة القدرة الإنتاجيّة للمجتمع، والاستثمار يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى النشاط الاقتصادي، ممّا يجعله من أهم عناصر الإنفاق القومي[72].

والسمة الأساسيّة للإنفاق الاستثماري هي التقلّبات، بعكس الإنفاق الاستهلاكي، وتظهر صعوبة التنبّؤ بهذا الإنفاق لفترات طويلة نظراً لطبيعة العوامل المختلفة التي تؤثّر في قرار الاستثمار.

وعلى الرّغم من أهميّة مقارنة سعر الفائدة بالكفاية الحدية للرأسمال لاتّخاذ قرار الاستثمار، إلّا أنّ هناك عوامل أخرى عديدة تؤثّر على القرار الاستثماري، ومنها:

– التدفّقات: القرار الاستثماري يعتمد على العائدات المتدفّقة التي بدورها تعتمد على عوامل عديدة، منها العمر

الإنتاجي للمشروع، أحوال السوق، والطلب على السلع المنتجة.

– التغيّر في الدخل: من الملاحظ وجود علاقة دالية بين الدخل والاستثمار، ففي حالات الرواج، يرتفع مستوى الإنتاج والمبيعات ترتفع الأرباح، وهذا يؤدّي إلى زيادة حجم الاستثمار.

– السكان والتقدّم التقني: إنّ النموّ السكاني، بجانب عوامل أخرى، يؤثّر على قرار الاستثمار، ففي حال زيادة عدد السكان، يزداد الطلب الاستهلاكي، ممّا يؤدّي إلى زيادة الطلب على السلع الرأسماليّة المنتجة للسلع الاستهلاكيّة.

يرتبط مصطلح الاستثمار في التحليل الاقتصادي بالاستثمار العيني تحديداً، ويخلق الاستثمار العيني أصولاً جديدة فيزيد من الطاقة الإنتاجيّة للدولة، على حين أنّ الاستثمار المالي يحوّل فقط ملكيّة الأصول القائمة من فرد أو مؤسّسة إلى أخرى.

ويمكن تقسيم الاستثمار إلى استثمار إجمالي واستثمار صافٍ: (أ) الاستثمار الإجمالي هو مقدار الاستثمار الكلّي في الاقتصاد في فترة محدّدة من الزمن (عادة السنة) (ب) الاستثمار الصافي هو الاستثمار الإجمالي مطروحاً منه استثمار الاحلال والتجديد أو الاستهلاك الرأسمالي[73].

---

[72] بسام الحجّار، رزق عبد الله، الاقتصاد الكلّي، بيروت، دار المنهل اللبناني، 2014، ص 163.

[73] قاموس المصطلحات الاقتصادي، كريستوفر باس وآخرون، ترجمة عمر الأيوبي، أكاديميا بيروت، الخطوط الجويّة عبر المتوسّط بدون تاريخ نشر.

ويتوقّف مقدار الاستثمار على عدد من العوامل، ففي تحليل الدخل القومي، تكون الفاعليّة الحدية لرأس المال/ الاستثمار ومعدّل الفائدة من المحددات الهامّة لمستوى الاستثمار، وتكمن أهميّة الاستثمار في إسهامه في الازدهار الاقتصادي.

ويعاني القطاع الاستثماري في لبنان من مشاكل ترتبط بتراجع معدّل النموّ في لبنان، بالإضافة إلى تراجع الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة.

ومن أجل دفع العمليّة الاستثماريّة في لبنان، المطلوب:

– تحفيز برامج الإقراض الميسّر بزيادة الاستثمارات في القطاعات الإنتاجيّة.

– متابعة مشروع قانون الدمج بين الصناعات ونشر فوائده، وتوجيه الاستثمارات نحو التوسّع والتكامل.

– الاعتماد على القطاع الخاص ورأس المال الوطني والخارجي لجذب الاستثمارات المطلوبة والحدّ من الاعتماد على موازنة الحكومة.

- تنوّع مصادر تمويل الاستثمار:

– تشجيع المصارف على الاستثمار في القطاعات الإنتاجيّة وعدم الاكتفاء بالإقراض والودائع والفوائد كعائدات مصرفيّة ممّا يؤدّيه ذلك من منفعة للمصارف ونموّ الإنتاج والعمل وثبات في الموارد المستقبليّة واستقلاليّة نقديّة وماليّة. وقدرة على مواجهة أي تداعيات سلبيّة خارجيّة مثلاً كأزمة الرهن العقاري 2008.

وفي معرض الحديث عن النشاط المصرفي أشرنا أنّ حركة التسليفات للقطاعات الاقتصاديّة رغم تحقيقها بعض الزيادات، ما زالت متواضعة. ولم تشكّل حصّة الصناعة أكثر من 10% من إجمالي التسليفات المصرفيّة أو الزراعيّة 1% بينما احتلّت التجارة والخدمات ما نسبته 32%. وما تبقّى من نصيب القروض الشخصيّة (32%) والبناء والمقاولات (17%).

جدول رقم (7) توزيع التسليفات المصرفيّة على القطاعات الاقتصاديّة في لبنان 2010 – 2017 مليون دولار أميركي.

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
تجارة وخدمات	21.046	23.257	25.414	27.501	29.373	30.287	31.346	32.596
صناعة	6.564	7.445	8.438	9.007	9.320	9.533	9.517	9.896
زراعة	554	644	683	824	994	1.021	1.146	1.138
بناء	9.494	10.751	12.267	13.840	14.471	15.470	17.414	17.209

المصدر: مبني على إحصاءات مصرف لبنان وجمعيّة المصارف.

الفرع ثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في لبنان ومعوّقاته.

تواجه الكثير من الدول النامية، ومنها لبنان، صعوبة في الحصول على رؤوس أموال محليّة نظراً لانخفاض الميل الحدي للادّخار وانخفاض معدّلات نموّ الناتج المحلّي قياساً بالدول المتقدّمة، ممّا أدّى إلى تراجع معدّلات الاستثمار، لذلك اهتمّت هذه الدول في جذب الاستثمارات الأجنبيّة بوصفها أحد مصادر التمويل من خلال تهيئة المناخ الاستثماري الملائم.

ولكي ينجح الاستثمار الأجنبي المباشر في لبنان لابدّ من معالجة المعوّقات التي تواجهه:

– مدى مساهمة التمويل في حال توافره (محلّي أو أجنبي) بالخروج من الأزمة الماليّة والاقتصاديّة التي يعيشها لبنان ومدى ارتفاع تكلفته.

– محدوديّة الأسواق المحليّة والتي طالما اعتبرها المستثمرون عقبة أساسيّة في إقامة المشروعات الاستثماريّة وخاصّةً الكبيرة منها.

– حجم القطاع العام واستحواذه على قسم كبير من التسليفات المصرفيّة، الأمر الذي يبقى معدّلات الفوائد مرتفعة ما يؤدّي إلى إقصاء جزئي أو كلّي للقطاع الخاص، والتأثير سلباً على تدفّق الاستثمار الأجنبي المباشر.

– وجود مخاطر من احتمالات الفشل في تنفيذ الإصلاح الإداري والسياسات الاقتصاديّة المتمثّلة في ماليّة عامّة واهنة والتخلّص من فخّ المديونيّة والتخفيف من عبء العجز المالي، ووفق قاعدة البيانات

التي ترصدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD[74]، وقاعدة بيانات "أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI Markets) التي أعدّتها مؤسّسة الفايننشال تايمز، والتي تعدّ أحد قواعد البيانات الأكثر تحوّلاً لتغطية المشاريع الاستثماريّة الأجنبيّة الجديدة في جميع أنحاء العالم انطلاقاً من العام 2003 تخلص إلى ما يلي:

– عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربيّة اتّجاهاً عامّاً للنموّ، من 464 مشروعاً عام 2003، إلى 870 مشروعاً عام 2013 و809 مشروعاً عام 2017 حيث قدّرت بنحو 31,2 مليار دولار. هذا ويقدّر عدد الشركات الأجنبيّة العاملة بنسبة 10% من إجمالي عدد الشركات المستثمرة خارج حدودها.

– تركّز شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة في عدد محدود من الدول أوّلها الإمارت التي حظيت ب3246 شركة أجنبيّة أي بنسبة 36.7% وتليها السعوديّة بنسبة 10.43%، وقطر ثالثة بنسبة 6.8%. ولم تبلغ حصّة لبنان منها سوى 28 شركة رئيسيّة و63 شركة تابعة أو زميلة أو منتسبة أو فرع.

استناداً إلى أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر، بلغت تدفّقات الاستثمارات العربيّة في لبنان خلال الفترة 2003 – 2016 نحو 11.98 مليار دولار، نسبتها 3.7% من إجمالي الاستثمارات العربيّة البينيّة التي بلغت 324.13 مليار دولار، فاحتلّ لبنان بذلك المرتبة 12 بين 21 دولة عربيّة.

أهمّ الدول العربيّة المستثمرة كانت الإمارات 7.8 مليار دولار، الكويت (2) مليار دولار والسعودية 1.9 مليار دولار[75].

وفي الفترة ما بين الأعوام 2003 – 2016 بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى لبنان 15.4 مليار دولار، وعدد المشروعات 243 مشروعاً وأمّنت 42064 فرصة عمل.

[74] UNCTAD منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

[75] غرفة التجارة والصناعة والزراعة مرجع سابق، ص 9.

أو الجدول رقم (8) الاستثمار الأجنبي المباشر 2003 – 2016 (مليون دولار).

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
القيمة	2649	1214	1220	2022	2731	4333	4804

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القيمة	4280	3485	3674	2833		2340	2560	2630

المصدر: غرفة التجارة والصناعة والزراعة 2017.

The Lebanese Economy in 2008 – 2009 - Chambre of Commerce

- UNCTAD, World Investment Report 2014, p.207.

يتّضح من الجدول رقم (8) أنّ تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة ارتفعت في العام 2017 إلى 2630 مليون دولار بالمقارنة مع 2560 مليون دولار، وهي زيادة ضعيفة، ويعود السبب في ذلك إلى التوتّرات الإقليميّة وزيادة الغموض السياسي والحيلولة دون دخول المستثمرين الأجانب رغم تباين الأوضاع السائدة في المنطقة.

هذا ومعظم الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة في لبنان، ظلّت كناية عن "أموال ساخنة" وغير مستقرّة، وبعضها الآخر أبدى تحوّل ملحوظ نحو القطاع الخدمي، ولاسيّما قطاع المعلومات والقطاع المصرفي والمالي، وخدمات البناء والتشييد والخدمات التعليميّة والصحيّة والسياحيّة والبنى التحتيّة المرتبطة بهذه القطاعات، بحيث استحوذ قطاع الخدمات على الحصّة الأكبر من الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة الواردة خلال الآونة الأخيرة ويرجع ذلك إلى ثلاثة عوامل رئيسيّة وهي:

– تزايد نصيب الخدمات من الناتج المحلّي الإجمالي، والذي يشكّل نسبة 3/2 من الناتج المحلّي الإجمالي.

– قابليّة الخدمات للتبادل التجاري الدولي.

– سماح الدولة بنفاذ المستثمر الأجنبي والعربي إلى العديد من القطاعات الحديثة، وفقاً لجدول الالتزامات المقدّمة إلى منظّمة التجارة العالميّة WTO في إطار الاتّفاقيّة العامّة لتحرير التجارة في الخدمات (جاكسي).

هذا الواقع يعكس احتماليّة حدوث الآثار السلبيّة للاستثمار الأجنبي المباشر، والتي قد تكون أرضيّة أو بيئة صالحة لحدوث الأزمات بسبب استخدامها لأساليب إنتاجيّة كثيفة رأس المال مثلاً على اعتمادها الخبراء الأجانب، كما أنّ اعتمادها على مستلزمات الإنتاج والمستوردة من الخارج جعلتها لا تتكامل مع المشروعات المحليّة، وعادةً ما يتوجّه الاستثمار نحو أنشطة لا تساهم في زيادة الصادرات، فضلاً عن تحويل الأرباح والفوائد المترتّبة عن الاستثمار الأمر الذي يقلّل من الادّخارات المحليّة الإجماليّة، حيث ينشأ عن ذلك تجاوز المدفوعات العكسيّة لعوائد الاستثمار يتضمّن استخداماً لموارد ماليّة محليّة من خلال الاقتراض في البنوك التجاريّة المحليّة مولّداً عجزاً إضافياً من الموارد الماليّة للبلد.

الفرع الثالث: عوائق الاستثمار المحلّي والأجنبي في لبنان.

أوّلاً: معوّقات سياسيّة وأمنيّة.

لا استثمارات محليّة أو أجنبيّة من دون استقرار سياسي وأمني. ما من أحد يستثمر في بلد يشهد اضطرابات أمنيّة، فالاستقرار الأمني يشجّع المستثمر المباشرة بمشروعه، ذلك أنّ الاستقرار السياسي والأمني يؤثّران بشكل كبير على الوضع الاقتصادي.

فضلاً عن ذلك فإنّ عدم الاستقرار السياسي والأمني يمنعان الإصلاحات الماليّة والاقتصاديّة الملحّة، الاستقرار السياسي يولّد الاستقرار الأمني وبالتالي الاستقرار الاقتصاديوالاجتماعي فرأس المال جبان يسعى إلى أماكن تتميّز بدرجة عالية من الأمان في الوقت نفسه، فإنّ الاستثمار في المناطق التي لا تتمتّع باستقرار سياسي كامل يتطلّب من وجهة نظر المستثمر عوائد عالية تبرّر ارتفاع درجة المخاطر في عمليّة الاستثمار[76].

ثانياً: البيروقراطيّة.

كثيراً ما يعاني المستثمرون من بيوقراطيّة شديدة، من متابعة المعاملات المرتبطة باستثماراتهم، وما يترتّب على ذلك من إهدار للوقت والخسائر التي تترتّب على ذلك.

ففي دراسة أعدّها البنك الدولي، أبرز مكامن القوّة والضعف في بيئة الأعمال في لبنان، مقارنة الأرقام الحاصلة في لبنان مع متوسّط الأرقام الخاصّة بدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبلدان منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية وأظهرت الدراسة أنّ لبنان احتلّ المرتبة 142 في العالم في سهولة ممارسة الأعمال للعام 2019، ليسجّل تراجعاً من المرتبة 133 التي كان قد احتلّها في العام 2018،

[76] المؤتمر السنوي الخامس، أسواق رأس المال العربيّة، بيروت في 1999/5/12.

وذلك على الرغم من قلّة الإجراءات المطلوبة للقيام بذلك، واعتبرت أنّ كلفة المباشرة بعمل تجاري من الأعلى في المنطقة، ورأت أنّ حصر التسليف بأيدي قلّة من المؤسّسات التي تملكها عائلات عائق أساسي أمام تطوّر المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة. وقد احتلّ لبنان المرتبة 50 في العالم في مؤشّر بيئة القروض الصغيرة في العام 2018.

ثالثاً: الشفافيّة.

هذا ويجب أن يتّسم الحكم الصالح بالشفافيّة وبإمكانيّة المحاسبة على مختلف المستويات، فمن حقّ المستثمر الذي يواجه بخيارات متعدّدة عند اختيار استثماراته أن يحصل على معلومات ثابتة يمكن التعويل عليها حول الاستثمارات المتاحة في البلد.

ووفق المؤشّر حول الشفافيّة الذي يصدر عن منظّمة الشفافيّة الدوليّة، والمعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنيّة والسياسيّة رقم 34، احتلّ لبنان المرتبة (143) في مؤشّر الفساد للعام 2018 من أصل 180 دولة، ووفق المؤشّر "يعاني نظام النزاهة اللبناني وفق نتائج التقييم الذي تعدّه الجمعيّة من شوائب عدّة أدّت إلى إضعاف أطر الرقابة وانعدام المحاسبة، أبرزها: محدوديّة الصلاحيّات التي يملكها وزير الدولة لشؤون مكافحة الفساد، غياب الهيئة الوطنيّة لمكافحة الفساد، عدم فاعليّة قانون الإثراء غير المشروع، وعدم إنشاء هيئة الإشراف يشير إلى أنّ السلطات غير مهتمّة بزيادة الشفافيّة والمماطلة في تنفيذ قانون الحقّ في الوصول إلى المعلومات والحقّ بالوصول إلى المعلومات منصوص عليه في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنيّة والسياسيّة الذي صادق عليه لبنان.

والوصول إلى المعلومات أحد أعمدة الديمقراطيّة الفاعلة فهو يسمح للمواطنين بمحاسبة حكوماتهم والمشاركة في الحياة العامّة.

ويتطلّب تحقيق الشفافيّة وجود قوانين وأنظمة وتعليمات تسمح بالوصول إلى المعلومات التي تتطلّب إصلاح سوء التصرّف وبشكل رسمي، والتعيين في الوظائف على أساس الكفاءة والقدرة وليس المحسوبيّات، ووجود أجهزة رقابة ماليّة وإداريّة مختصّة وتبسيط إجراءات العمل لتمرّ بيسر ودون تعقيد.

والتراجع الذي يعاني منه لبنان في مجال الشفافيّة، يعكس مرحلة التدهور التي يعاني منها والتي ترتبط بالأزمة السياسيّة والأمنيّة وتداعياتها، بالإضافة إلى غياب الوسائل القانونيّة التي تساهم في تعزيز الشفافيّة في مختلف القطاعات الاقتصاديّة والماليّة، بالإضافة إلى الفساد المالي والإداري.

رابعاً: الوكالات الحصريّة.

حيث يتمتّع أصحاب هذه الوكالات بحماية قانونيّة إداريّة فعليّة، إذ لا يمكن استيراد بضائع محدّدة تخضع لحماية الوكالة الحصريّة إلّا عن طريق الوكيل الحصري، الشرعي، وتشكّل حماية الوكالات الحصريّة في لبنان، خرقاً لمبدأ حريّة السوق، وتعارضاً مع بنود اتّفاقيّة الشراكة اللبنانيّة الأوروبيّة ومتطلّبات الانضمام إلى منظّمة التجارة العالميّة وتعيق التنمية المستدامة في لبنان.

خامساً: التقييم الائتماني السيادي.

يعكس التقييم الائتماني السيادي مدى الاستقرار السياسي والاقتصادي وقدرة القطر على تحقيق موارد

كافية من النقد الأجنبي ومن ثمّ قدرة القطر على الوفاء بالتزاماته الخارجيّة في تواريخ استحقاقها دون تأخير، ويعتبر مؤشّراً للأوضاع الاقتصاديّة والماليّة والسياسيّة والاجتماعيّة والتوقّعات المستقبليّة للقطر.

وضمن التقييم السيادي التجميعي الدولي الذي يصدر فعليّاً عن مؤسّسة الفايننشال تايمز بالاستناد إلى التصنيف السيادي لوكالات التصنيف الائتماني العالميّة، صنّف لبنان بدرجة ومخاطر عالية وتعرّض أكثر انكشافاً في مخاطر السداد.

المطلب السادس: القطاعات الاقتصاديّة وعلاقتها بالتنمية المستدامة.

لا يزال الاقتصاد اللبناني يعاني من فجوة لافتة مع الناتج الممكن تحقيقه ومستوى العمالة الكاملة، والاقتصاد اللبناني لا يزال غير قادر على تحريك عجلة النموّ المطلوبة للنهوض من الركود المزمن، وبحسب البنك الدولي لا تزال الآفاق الاقتصاديّة للبنان تتّسم بالضعف. وتشير التوقّعات، إلى أنّ معدّل النمو السنوي سيظلّ في حدود نمو 2% في الأمد البعيد وذلك بفعل الزيادة المتوقّعة للإنفاق العام.

ومن منظور التحليل الهيكلي ما زال الاقتصاد يرتكز بشدّة على الخدمات، لاسيّما الخدمات العقاريّة وتجارة التجزئة والخدمات الماليّة وموجّهاً نحو المنطقة وهو ما يجعله عرضة لتقلّبات النمو والاختلالات الكبيرة في الاقتصاد الكلي. من هنا ضرورة البحث في المؤشّرات القطاعيّة في الاقتصاد اللبناني للوقوف على دور كل قطاع من القطاعات في التنمية الاقتصاديّة المستدامة.

الفرع الأوّل: القطاع الصناعي.

تشكّل الصناعة اللبنانيّة قرابة 16% من الناتج المحلّي الإجمالي في العام 2018، وتستوعب قرابة 240 ألف عامل، أي 20% من العمالة اللبنانيّة من ضمنها 36 – 50 ألف عامل أجنبي[77].

ورغم أنّ الدولة اللبنانيّة عملت على تشجيع الصناعة بإعطاء حوافز أبرزها إعفاءات ضريبيّة، وسنّ قوانين لحمايتها وإعطاء تسليفات وقروض تشجيعيّة[78] إلّا أنّ الصناعة اللبنانيّة تعاني من مشكلات، فالمؤشّرات الصناعيّة أظهرت هبوط حجم الأعمال في القطاع الصناعي بين عامي 2012 و2015 بقيمة 1,8 مليار دولار، وتراجع من 10,5 مليارات عام 2012 إلى 8,8 مليارات عام 2016.

وتعود أسباب التراجع إلى جملة عوامل ومنها:

1- تراجع نموّ الناتج المحلّي الإجمالي في لبنان، بحسب البنك الدولي لم يتجاوز 5,2% عام 2018، وارتفاع معدّل التضخّم في العام نفسه يبلغ 6,1% تأثّراً بانخفاض مستوى الثقة، وارتفاع عدم اليقين، وتشديد السياسة النقديّة والانكماش الكبير من قطاع العقارات، الأمر الذي انعكس سلباً على حجم الاستثمارات في القطاع الصناعي[79].

2- الانخفاض في حجم الصادرات الصناعيّة إلى الخارج حيث بلغت خلال الأشهر الثمانية من 2018 676,5 مليون دولار مقابل 712,6 مليون دولار خلال الفترة عينها من العام 2016[80].

- ارتفاع تكلفة الإنتاج.

إزاء هذه التطوّرات يجب أن تلحظ الرؤية التكامليّة لوزارة الصناعة لتأمين صناعة مستدامة، العمل على تشجيع الصناعة بإعطاء حوافز أبرزها إعفاءات ضريبيّة وسنّ القوانين لحمايتها وإعطاء تسليفات وقروض تشجيعيّة.

وتلحظ الرؤية التكامليّة لوزارة الصناعة "لبنان الصناعة 2025" التي أعلنت في اليوم الوطني للصناعة اللبنانيّة في (2) حزيران سنة 2015، والتي تهدف إلى تطوير القطاع الصناعي اللبناني

---

[77] وزارة الصناعة: مؤشّرات عن القطاع الصناعي والوضع الاقتصادي في لبنان، 2017، وكذلك الرؤية الاقتصاديّة (لبنان، الاقتصاد للتنمية المستدامة، ك2 2017، ص 5-6.

[78] وزارة الزراعة، الصناعة اللبنانيّة 2015.

[79] البنك الدولي "لبنان عرض عام" ابريل / نيسان 2019: متوفّر على الرابط الالكتروني http://bit.Ly/2kiHDnRn لقد زرت هذا الموقع في 2020/01/14

[80]

وتنميته وزيادة تنافسيّته لتتطابق مع المعايير الدوليّة، وتتضمّن هذه الرؤية مجموعة من الأهداف تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة للقطاع الصناعي اللبناني، أهمّها:

- العمل على توجيه المجتمع اللبناني ليصبح مجتمعاً صناعياً وفاعلاً بتميّز.
- العمل على رفع القدرة الإنتاجيّة للصناعة لتتمكّن من تأمين بين 50% و70% من الحاجة الاستهلاكيّة المحليّة وفق القطاعات.
- رفع نسبة مساهمة القطاع الصناعي من الناتج المحلّي إلى 18%.
- مواكبة التطوّر ودعم الأبحاث والابتكارات.
- تشجيع الصناعات الوطنيّة على التخصّص في الإنتاج ذو القيمة المضافة العامّة (البرمجة، الناتو التكنولوجية، الإلكترونيات، الدواء، المجوهرات، مستحضرات التجميل وغيرها...) هذا مع اعتماد سياسة حمائيّة لها، ما يسمح بالتخفيض بها من خلال زيادة الرسوم على السلع المستوردة المنافسة لها. وتنظيم استيرادها.
- العمل على تخفيف كلفة الإنتاج: خفض كلفة رأس المال (فوائد مخفّضة، قروض ميسّرة، رسوم ونفقات وهبات...).
- استعمال الطاقات المتجدّدة والبديلة وتشجيع رفع كفاءة الطاقة وفرض مفهوم الصناعة الخضراء تدريجياً كأحد شروط منح خدمات وزارة الصناعة إلى الصناعيين فما هو مستقبل الصناعة في لبنان؟

الفرع الثاني: القطاع الخارجي (درجة الانفتاح على العالم الخارجي).

إنّ اقتصاد ذو طبيعة ريعيّة وشديد الانفتاح على العالم الخارجي لابدّ أن يتأثّر بالأزمات الماليّة والاقتصاديّة في المراكز الماليّة.

يعاني ميزان المعاملات الجارية في ميزان المدفوعات من عجز دائم نتيجة تفوّق الواردات على الصادرات، وتظهر تقديرات المركز الآلي الجمركي ان عجز الحساب الجاري سجّل في العام 2007 ما قيمته 8,999 مليار دولار، ارتفع إلى أكثر من 20 مليار دولار في العام 2017، بينما سجّلت نسبة تغطية الصادرات إلى الواردات 23,83% و12,30 لنفس الفترة على التوالي من هنا تأتي مشكلة ميزان المدفوعات الذي يؤثّر على البيئة الاقتصاديّة، البيئة الماليّة والسياسة النقديّة عملاً بالمبدأ التالي:

ضعف الاستثمارات الداخليّة في لبنان وتراجع الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة منذ العام 2011، أدّيا إلى تراجع الآداء الاقتصادي.

ويهدف تحسين واقع ميزان المدفوعات وقّع لبنان العديد من الاتفاقات التجاريّة الثنائيّة والمتعدّدة الأطراف مع العديد من الدول العربية والأوروبيّة في إطار البرنامج المعتمد للتجارة. واعتمد لبنان سياسات تحرير التجارة كجزء من استراتيجيته الاقتصاديّة الشاملة بحجّة التمكّن من الاندماج أكثر مع الاقتصاد العالمي، ومن هذه الاتّفاقيات:

– مبادرة الشراكة الأورو متوسطيّة (2002) والتي تتمتّع بموجبها المنتجات الصناعيّة اللبنانيّة ومعظم المنتجات الزراعيّة بحرية الوصول إلى سوق الاتحاد الأوروبي مجاناً.

– اتفاقيّة التجارة الحرّة مع المنظّمة الأوروبيّة للتجارة الحرّة (افقا) 2004، والتي تؤمّن دخولاً حرّاً للصادرات الصناعيّة اللبنانيّة إلى أسواق هذه المنظّمة.

– عضو في منظّمة التجارة العربية الحرّة (جافتا) 2005، والتي تستفيد بموجبها لبنان من إعفاء كلّي على الرسوم الجمركيّة على كل السلع الزراعيّة والصناعيّة المتبادلة بين البلدان العربيّة الأعضاء.

المطلوب تشجيع الصادرات من خلال:

– تحضير الاتفاقيات الثنائيّة على أساس تسهيل التجارة وتحفيز الصادرات اللبنانيّة، بالإضافة إلى تسريع المفاوضات من أجل الانضمام إلى منظّمة التجارة العالميّة مع ضمان مصلحة القطاعات الإنتاجيّة الفرضية (الصناعة والزراعة).

– مراجعة جميع الاتفاقيات التجاريّة بين لبنان وشركائه التجاريين والمطالبة بتعديلها عند الضرورة.

– التركيز على تسويق الإنتاج الوطني والبحث على أسواق خارجيّة جديدة باستمرار.

– اعتماد وسائل حماية الإنتاج الوطني في حالتي الإغراق والزيادة في الواردات وتبسيط إجراءاتها.

– تطبيق الأفضلية في المناقصات العامّة للإنتاج الوطني وتثبيت نسبة تفوق ال10% لصالح الصناعة الوطنيّة.

– تسهيل إجراءات الاستيراد من أجل الإنتاج الوطني (المواد الأوّليّة، المعدات والآلات الصناعيّة...).

– تخفيف الرسوم والأعباء الماليّة المترتّبة على النقل والتواصل (مرافئ، شحن...) والمادة تنظيم إجراءات ورسوم الجمارك وإدارات المرافئ والمطارات.

الفرع الثالث: واقع القطاع الزراعي في لبنان وعلاقته بالتنمية المستدامة.

وتواجه الزراعة في لبنان العديد من العوائق المرتبطة أساساً بالوضعيّة غير المتماسكة لهياكل الإنتاج والتي لا تمكن من حركيّة تنمويّة فاعلة، والتشكيلة العقاريّة للوحدات الزراعيّة (الحيازات) عموماً ما تكون مقسّمة وصغيرة.

هذا وتعتبر الطرق والأساليب الزراعيّة المعتمدة عموماً محدودة الفعاليّة. وقد أدّت الكلفة العالية لعوامل الإنتاج إلى ترك العديد من الأراضي الزراعيّة وخصوصاً الهامشيّة منها وإلى تقادم سنّ العمالة الزراعيّة الدائمة.

ومن جهة أخرى، تتّسم العمليات التسويقيّة بأنماطها التقليديّة القديمة ممّا يقلّص من دخل المزارع ويحدّ من تفاعل الوحدات الزراعيّة الرائدة في الأسواق.

وفي ظلّ ما سبق، تبقى المخاطر الاقتصاديّة التي تتعرّض لها هذه الوحدات (الحيازات) عائقاً لكل تحديث زراعي. من هنا يشهد القطاع الزراعي تراجعاً نسبياً خلال العقود الثلاثة الأخيرة، ولكن هذا لم يبلغ مكانته في الاقتصاد الوطني، إذ أنّه يؤمّن:

– حوالي 7% من الناتج المحلّي الإجمالي.
– يشغل ما بين 20% إلى 30% من العمالة.
– يمثّل حوالي 17% من نسبة الصادرات.

ويبقى المستوى المتدنّي لموازنة وزارة الزراعة (أقل من 5% من الموازنة العامّة) بما فيه المشروع الأخضر ومصلحة الأبحاث العلميّة الزراعيّة التابعين لها من العوامل الرئيسيّة التي تحدّ من القيام بدور فاعل في تطوير القطاع الزراعي.

ويؤدّي سوء التنظيم المدني إلى تآكل المساحات الزراعيّة في لبنان (من 3324 كلم2 إلى 2944 عام 2011 وفقاً للمركز الوطني للاستثمار عن بعد في لبنان، فإنّ الامتداد المدني وتقسيم الأراضي الزراعيّة عبر الأجيال، وتحسّن سوق العقارات ومن ثمّ خدمات التوسّع الزراعي غير الملائمة والممارسات الزراعيّة غير المستدامة تمارس ضغوطاً هائلة على الإنتاج الزراعي اللبناني.

يتجلّى بوضوح أنّ القطاع الزراعي يعيش أزمة خانقة في ظلّ وجود بوادر التغيير وهوامش تطوّر واضحة المعالم والتي لا يمكن لكل المزارعين تبنّيها بنفس الطريقة. وبغياب سياسة تتلائم مع الأوضاع المختلفة ستبقى أزمة القطاع ضاغطة لأنّه يصعب على أيّة زراعة حديثة أن تعرف تطوّراً ملحوظاً وتحقّق اختراقاً في ظلّ النواقص المالية التي تطبع أغلب جوانب المجال الزراعي. يستلزم الأمر موقف من الدولة يمنع الامتداد العمراني للمجتمع اللبناني وعكس النزوح الريفي في لبنان حماية الأراضي الزراعيّة بشكل صارم من خلال تنظيمات التخطيط المدني وإخراج هذه الأراضي بشكل فعّال من سوق العقارات.

المبحث الثالث: مؤشّرات التنمية الاجتماعيّة والبيئيّة في لبنان.

أوّلاً: مؤشّرات التنمية الاجتماعيّة.

يكمن جديد مفهوم التنمية البشريّة المستدامة في اعتماده على بناء الرأسمال الاجتماعي، الذي يمكن تعريفه بأنّه أشكال طوعيّة للتنظيم الاجتماعي، ويكمن هذا الأخير في العلاقات بين الناس ويدعو إلى رفع قدراتهم، وزيادة مشاركتهم من أجل تحقيق مصالحهم المشتركة، وهو "يتضمّن الدعوة إلى ربط التنمية بسياق الأنماط الديمقراطيّة التي تساعد في قيام تفاعل مستمرّ بين الدولة والمجتمع المدني[81] وأنّ "بناء القدرات المجتمعيّة وبناءالقدرات الإنسانيّة يدعمان التنمية لتوفير مجتمعات قويّة"[82].

يشكّل الجانب الاجتماعي مصدر قلق بالنسبة للبلدان النامية، ومنها لبنان، وخاصّةً المواضيع المتعلّقة بالعدالة الاجتماعيّة والفقر، لذلك فإنّ سياسات الدولة يجب أن تنصبّ لتوفير فرص عمل إضافيّة، ومواجهة التحديات لمعالجة البطالة والفقر من خلال رفع معدّلات النموّ الاقتصادي بشكل كبير وتوفير استثمارات ضخمة تولّد الحجم المطلوب من فرص العمل في ظلّ تقلّص طاقة القطاع العام في احتواء الداخلين الجدد إلى القوى العاملة المتنامية، وعدم تمكّن القطاع الخاص من توفير فرص عمل إضافيّة ودائمة خاصّةً لفئة الشباب المتعلّم، علماً أنّ نسبة كبيرة من الوظائف المستحدثة كانت من الوظائف الهشّة، وهي قابلة للزوال لسبب تأثّرها أكثر من غيرها من الوظائف بالظروف الاقتصاديّة المحليّة[83]، لذلك سوف تتم دراسة واقع مؤشّرات التنمية الاجتماعيّة في لبنان وفق السنوات التي توفّرت:

---

81 Tareq Banuri; Goren Hyden, and Others Sustainable Human Development.

82 OECD, Development Assistance Committee, Development cooperation, 1995, Report, Paris, 1996, PP. 21- 54.

83 International Labor Organization, World Employment Social Outlook, Trends, ILO 2018.

المطلب الأوّل: معدّل البطالة والنموّ الاقتصادي.

تعدّ مشكلة البطالة وخلق فرص العمل من أهم المشكلات التي تواجه لبنان في ظلّ التطوّرات التقنية والنموّ الكبير في الاتصالات والابتكارات، حيث أحدثت هذه المتغيّرات قفزة نوعيّة في عمليات الإنتاج وفجوة كبيرة للبلدان الفقيرة التي تشكّل البطالة فيها ضغطاً على سوق العمل بالإضافة إلى الضغط الذي تمثّله الزيادة السكانيّة.

بين العامين 1992 – 2012 ازداد عدد السكان (المقيمين) في لبنان نحو 25% من نحو 3.5 ملايين نسمة إلى 4.3 ملايين نسمة[84] وفيما قد يكون النموّ السكاني الفعلي أكثر ارتفاعاً (معدّل نموّ سنوي يبلغ نحو 1 – 2.5 %) إلّا أنّ معدّل الهجرة المتزايد والذي تحفّزه الغايات الاقتصاديّة و/أو الأحداث الأمنيّة قد حدّ فعلاً من صافي المعدّل السكاني، علماً أنّ نصف السكان في لبنان لا يتجاوز أعمارهم ال29[85].

وتسجّل نسبة البطالة في لبنان معدّلات عالية قياساً بالعديد من الدول العربيّة الأخرى وفي تقرير لوزارة الصناعة في حزيران 2017 تتصدّر البطالة حالياً قائمة المشاكل التي يعاني منها المجتمع اللبناني حيث أشارت وزارة العمل إلى أنّ نسبة البطالة في لبنان وصلت إلى 25% في نهاية العام 2015 تحتل نسبة الشباب والشابات 66% منها وفي هذا السياق لابدّ من الإشارة إلى تأثير أزمة النزوح السوري إلى لبنان، التي تفاقمت آثار الأزمة السوريّة في لبنان منذ اندلاع الأحداث الدامية في سوريا في شهر آذار من العام 2011. فقد تضرّرت عدّة قطاعات اقتصاديّة به ممّا أدّى إلى انحسار النشاط الاقتصادي.

هذا وتقدّر كلفة النزوح السوري على لبنان بحوالي 20 مليار دولار منذ بدء الحرب، وفي التقرير الذي أعدّه البنك الدولي بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي قدر الخسائر المترتّبة على الاقتصاد اللبناني من جرّاء الحرب في سوريا وتدفّق اللاجئين السوريين إلى الأراضي اللبنانيّة، بما يقارب 7,5 مليارات دولار وذلك للفترة الممتدة بين 2011 و2014، وخسارة الموازنة العامّة 5,1 مليار دولار منها[86].

وبعمق تدفّق النازحين السوريين الخلل في العرض والطلب في سوق العمل، إذ بلغ عدد العاملين السوريين الذين هم في سوق العمل حوالي 930 ألف نسمة، أي ما يشكّل 62 في المئة من إجمالي

---

[84] الجمهوريّة اللبنانية، وزارة البيئة، التنمية المستدامة في لبنان، الوضع الراهن والرؤيا، ص 48.

[85] وزارة الشؤون الاجتماعيّة 2011.

[86] Annahar.com/article/amp/83652

النهار 25 تموز 2018 تاريخ الزيارة 9/03/2020.

النازحين، ومنهم يشكّل عدد النازحين السوريين الناشطين حوالي 450 ألف نسمة، ويمثّلون نسبة 31 في المئة من إجمالي النازحين السوريين[87].

وتظهر تأثير النازحين السوريين على سوق العمل على الشكل الآتي:

1- إنّ الرقم الصادم هو أنّ لبنان يستقبل نسبة لعدد سكّانه النسبة الأعلى للنازحين في العالم. وهي تبلغ 35 في المئة.

2- ارتفاع معدّلات البطالة من 27 في المئة عام 2013 إلى 31 في المئة في العام 2018.

3- اتّساع العمالة غير النظاميّة وخفض مستويات الأجور المنافسة غير المشروعة بنسبة 10 نقاط مئويّة، ما يضيف 220 ألف إلى 324 ألف لبنان إلى صفوف العاطلين عن العمل، ومعالجة الزيادة في عدد النازحين عن العمل تحتاج إلى موارد تتراوح ما بين 166 مليون و242 مليون دولار سنويّاً[88].

المطلب الثاني: الحدّ من الفقر.

شهد لبنان مزيداً من الضغط في السنوات الأخيرة سبب انحساراً في النموّ الاقتصادي وانعكس ذلك على التراتب الطبقي حيث زادت الهوّة والتفاوتات الاجتماعيّة، بين فئة محدودة غنيّة جدّاً، وفئة أخرى فقيرة فيما تقلّص حجم الفئات الوسطى، والتي يعود السبب في تراجعها إلى الركود الاقتصادي وازدياد البطالة، حيث باتت البطالة تسجّل نسب عالية من مجموع القوى العاملة.

اتّسعت رقعة الفقر في لبنان على وقع أزمته السياسيّة والاقتصاديّة وانعدام خطط التنمية في بلد بلغ دين الدولة أكثر من (79) مليار دولار، حيث انعكست الأوضاع السياسيّة بالبلاد على الاقتصاد وأدّت إلى إحجام الاستثمارات الداخليّة والخارجيّة وإقفال العديد من المؤسّسات ممّا حال دون خلق فرص عمل للمواطنين وتزايد معدّلات البطالة.

ويبلغ عدد اللبنانيين تحت خط الفقر 1,5 مليون وعدد اللبنانيين فوق خط الفقر 2,5 مليون نسمة، وأظهرت دراسة قامت بها وزارة الشؤون الاجتماعيّة ارتفاع نسبة أعداد الفقراء في لبنان بنسبة

---

87 المرجع السابق.

88 الجمهورية اللبنانية، وزارة الاقتصاد والتجارة، 21 تشرين الأول 2017 رائد شرف الدين، النائب الأوّل لحاكم مصرف لبنان، مصرف لبنان، 10 أيار، جنيف سويسرا.

61% منذ العام 2011 لغاية العام 2018، وأنّ 28,55% من سكّان لبنان يعيشون بأقل من أربعة دولارات يوميّاً وهؤلاء يعتبرون الأكثر فقراً[89] بينما هناك 8% من الشعب اللبناني يعيشون في فقر مدقع.

على الجانب الآخر بعد أن كان لبنان يصنّف في المرتبة (63) عالميّاً في العام 2006 تراجع على مستوى الفساد في 2007 ليصبح في المرتبة (99) ما بين 180 دولة، ثمّ حلّ في المرتبة (138) في تقرير الفساد لمنظّمة الشفافيّة العالميّة لعام (2018)ن الذي يرشد درجة انتشار الفساد في القطاع العام[90]. فالفساد آفة عالميّة تستنزف الطاقات البشريّة وتوسيع دائرة الفقر من خلال تأثيره على النموّ والحاكميّة المؤسّسيّة للدولة.

ويتّهم البنك الدولي النظام السياسي المعقّد، يستند تقاسم السلطة بطريقة ديمقراطيّة طائفيّة توافقيّة، وغياب استراتيجيّات تنمية متوازنة بين المناطق بالإضافة إلى ضعف جودة الخدمات العامّة المقدّمة، ناهيك عن وجود تفاوتات جغرافيّة في الرأسمال البشري ساهم في خلق تفاوتات في الظروف المعيشيّة.

وهناك شبه اتّفاق بين المؤسّسات الماليّة العالميّة. إنّ شبكات الأمان الاجتماعي في لبنان مفكّكة وضعيفة وتكاد تكون لا تلعب أي دور في مواجهة الفقر، فبحسب البنك الدولي فقد بلغ الإنفاق الحكومي على شبكات الأمان الاجتماعي 1,3% من الناتج المحلّي الإجمالي في (2018)، وبالتالي تبقى فعاليّته وتأثيره في الفقر محدودين[91].

بالإضافة إلى الارتفاع الكبير في نسب الهدر المرتفعة في المساعدات لغير الفقراء، وضعف القدرة والتنسيق بين المؤسّسات الرسميّة الأساسيّة وغياب البيانات الملائمة والموثوق بها، ناهيك عن أنّ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يعاني من عجز مالي بسبب تخلّف الدولة عن تسديد للاحتياجات الأساسيّة.

المطلب الثالث: العمر المتوقّع عند الولادة في لبنان.

يعرف العمر المتوقّع عند الولادة بأنّه عدد السنوات التي من المتوقّع أن يحياها الطفل حديث الولادة في حالة استمرار أنماط الوفاة السائدة وفق ولادته على ما هي عليه طوال حياته، حيث يشير العمر المتوقّع عند الولادة إلى مدى التقدّم المحرز في تحقيق تنمية بشريّة عالية[92].

---

[89] تقرير ميساء عبد الخالق، وزارة الشؤون الاجتماعيّة، توسّع الفقر في لبنان على وقع أزماته السياسيّة والاقتصاديّة، 25 كانون الأول 2019.

[90] تاريخ الزيارة 30/12/2019 http://transparency . Org, 31/12/2019.

[91] Documents, Worldbank.Org.74906, 2019.

[92] واقع الاستثمار في سوريا في ظل قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991، ص 114.

ويتّضح أنّ هناك تطوّر كبير في العمر المتوقّع عند الولادة في لبنان، بسبب الاستثمارات في مجالات الصحّة ونسبة العاطلين طالبي العمل لأوّل مرّة 46.6%. وهذا يظهر عدم قدرة الاقتصاد على خلق وظائف جديدة تتماشى مع الزيادة السكانيّة. ومجالات التلقيح ضدّ الأمراض. بالإضافة إلى التعليم الذي يساهم في زيادة الوعي الصّحي والتحسّن الكمّي والنوعي للمستشفيات في لبنان، ممّا أدّى إلى ارتفاع العمر المتوقّع عند الولادة من 72.4 سنة في العام 2010 إلى 80.6 سنة في العام 2016.

كما زاد مستوى الإنفاق على الصحّة فتحسّنت الخدمات الصحيّة، حيث انخفض معدّل الوفيات للأطفال قبل الخمس سنوات بينما سجّلت نسبة الذين يحصلون على مياه شرب 10.3 بالألف إلى 8.1 بالألف منه وصرف صحّي ملائم 80.7% في العام 2016 (تشكّل الإنفاق على الصحّة من إجمالي الإنفاق العام في العام 2015 ما يقارب 10.7% و5.9% من الناتج المحلّي الإجمالي).

المطلب الرابع: تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب ويقاس من خلال.

- معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين.
- المعدّل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانويّة.

بلغت نسبة الأميّة في لبنان في العام 2016 (16.1)% بفئته العمريّة 15 سنة فما فوق (4.0 للذكور و8.2 للإناث)، بينما بلغت معدّلات التسرّب في الفترة 2011 – 2016 في المدارس 14.0% للذكور و19% للإناث، بينما بلغ الإنفاق على التعليم لسنوات مختارة 2008 – 2016) 2.4% من الناتج المحلّي الإجمالي في العام 2016 مقارنة مع 1.6% للفترة 2008 – 2011 وانخفضت معدّلات القيد الإجمالي في مراحل التعليم الثانوي إلى 1 مليون في 2016 مقارنةً مع 2% في العام 2010.

ثانياً: المؤشّرات البيئيّة في لبنان.

تعتبر المؤشّرات البيئيّة جزءًا لا يتجزّأ من مؤشّرات التنمية المستدامة... ويلاحظ وجود ارتباط قوي بين المؤشّرات البيئيّة ومؤشّرات التنمية المستدامة الأخرى حيث أنّ العوامل الأخرى مثل النموّ السكاني والصحة وغيرها تؤثّر بشكل مباشر أو غير مباشر على البيئة. فعلى سبيل المثال يعدّ مؤشّر النموّ السكاني أحد المؤشّرات القياديّة التي تؤدّي إلى الضغط على البيئة.

والحكومة اللبنانيّة كرّست الاستدامة البيئيّة (الهدف السابع من الأهداف الإنمائيّة للألفيّة) كركيزة من ركائز النموّ المستدام في لبنان. وتعمل على إنجاز المزيد بهدف صون البيئة، وحماية قاعدة الموارد الطبيعيّة وتعزيز خدمات النظم البيئيّة، ومن مؤشّرات التنمية البيئيّة:

المطلب الأوّل: الموارد المائيّة.

يتواجد لبنان في منطقة جغرافيّة تعاني من نقص حادّ في مواردها المائيّة. ففي حين تشكّل المنطقة حوالي 10.8% من مساحة اليابسة فإنّها لا تتلقّى سوى 0.7 في المائة من إجمالي المياه السطحيّة في العالم.

وتكتمل الرؤية حول ارتفاع أوضاع المياه في المنطقة من خلال مؤشّر "الفقر المائي" وهو مؤشّر شامل يأخذ في الاعتبار، بالإضافة إلى حصّة الفرد السنويّة من المياه المستجدة أربعة جوانب أخرى، حدّدها البرنامج الدولي للمياه الذي ترعاه منظّمة الأمم المتّحدة للتربية والعلوم الثقافيّة (اليونسكو) وهي: 1) سهولة النفاذ إلى موارد وخدمات المياه، 2) مقدرة المجتمع وكفاءته في إدارة موارده المائيّة، 3) مجالات استخدام المياه، 4) الاستدامة البيئيّة للموارد المائيّة.

ويواجه قطاع المياه في لبنان تحدّيات كبيرة منها ممارسة الإدارة غير المستدامة للمياه والنموّ السكاني، والتحضّر والتلوّث، ويختلف الطلب على المياه في البلدان باختلاف المصادر والاقتراضات ويتراوح هذا الطلب من 1473 م3 إلى 1530 مليون م3 سنوياً[93]. ويفوق معدّل المياه المتوافرة والتي يعرّف عنها على أنّها "حصّة الفرد في الموارد المتجدّدة الحالية" معدّل 1100 م3 للفرد/ سنوياً بقليل. ويقترب هذا الرقم بشكل خطير من النقطة المرجعيّة الدوليّة البالغة 1000 م2 / للفرد سنوياً.

هذا وتقدّر كميّة المياه المتوافرة الإجماليّة في لبنان، بما في ذلك في الأنهر والينابيع والسدود والمياه الجوفيّة، بحوالي 2000 – 2700 مليون م2 سنوياً، وهذا يفوق الطلب على المياه المتوقّع بحوالي 1800 مليون م3 بحلول 2035.

وعلى الرغم من توفّر الموارد المائيّة نسبيّاً لم يحقّق قطاع المياه اللبناني مستويات مناسبة من تقديم الخدمات ولا يتماشى مع مستوى التنمية الاقتصاديّة التي وصل إليها البلد. وتقدّر تكلفة التقاعس في قطاع المياه بحوالي 1.8 بالمئة من الناتج المحلّي الإجمالي، أو 2.8 بالمئة من الناتج المحلّي الإجمالي

[93] البنك الدولي 2009، وزارة الطاقة والمياه 2010 على التوالي.

إذا أدرجت تكلفة التدهور البيئي، وأدّت عدّة عوامل إلى هذا الوضع وتتطلّب اهتماماً مستمرّاً، وتشمل هذه[94]:

1- انخفاض استمراريّة إمدادات المياه بسبب سعة التخزين الصغيرة، وفقدان كميّات كبيرة من المياه في البحر والطلب المتزايد على المياه ونقص شبكات المياه الغائمة.

2- جدول أعمال الإصلاح غير المنجز ما ساهم في عدم التيقّن المؤسّسي وتفتيت الوظائف خاصّةً في ما يتعلّق بالمياه الصادمة والري.

3- قطاع الري الذي يتميّز بعدم القدرة على تخزين المياه وعدم وجود صيانة مناسبة، والاعتماد الشديد على الدعم.

4- يجب على الحكومة أن تعالج على وجه السرعة الأولويّات داخل القطاع، أن تبدأ بوضع المسألة البيئيّة على سلّم الأولويّات في مخطّط قطاع المياه من خلال التأكّد:

1- بقاء كميّة المياه المستدامة في الأنهار والخزّانات الجوفيّة فتحمي بذلك النظام البيئي.

2- الحفاظ على مجاري الينابيع الطبيعيّة بطريقة تتناسب والعمليّات البيئيّة وحاجات الينابيع وطبقات المياه.

المطلب الثاني: التلوّث الهوائي والتنوّع البيولوجي.

تحدّد الكلفة البيئيّة ليكون الهواء في لبنان البالغة 17 مليون دولار أميركي سنوياً (بأرقام 2011)، ولا يمكن الاستخفاف بآثار تلوّث الهواء على الصحّة العامّة والاقتصاد. إذ يتأثّر الهواء المحيط بأنشطة بشريّة متعدّدة على غرار النقل ومعامل الطاقة والصناعة، ويشكّل قطاع النقل المصدر الرئيسي لتلوّث الهواء الحضري في البلد[95]. ويعدّ هذا القطاع كأكبر مساهم في تدهور نوعيّة الهواء الحضري وقد بلغت نسبة انبعاثات أكاسيد النيتروجين 52% عام 2005[96].

هذا وتقدّر كلفة التدهور البيئي في لبنان المرتبطة بحوار الأرض والحياة البريّة ب100 مليون دولار أميركي سنوياً.

وقامت الحكومة واعترافاً منها بقيمة التنوّع البيولوجي بالنسبة للجتمع ومخاطر تدهور التنوّع البيولوجي بتوقيع اتفاقيّة التنوّع البيولوجي عام 1992، وصدّقت عليها عام 1994 (القانون رقم 94/360).

---

[94] المرصد الاقتصادي، تقليص مخاطر لبنان، خريف 2018.

[95] وزارة البيئة /الاتحاد الأوروبي/ خطّة العمل البيئيّة الوطنيّة 2005)

[96] وزارة البيئة / مرفق البيئة العالمي/ خطّة العمل البيئيّة الوطنيّة 2010.

المبحث الرابع: المؤشّرات المؤسّساتيّة للتنمية المستدامة في لبنان.

طرحت منذ نشر تقرير التنمية المستدامة مبادرات الإصلاح استهدفت معالجة بعض المجالات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة تحقيقاً لتقدّم المجتمعات وتعميق أسس الديمقراطيّة والشورى، وتوسيع المشاركة في المجال السياسي، وفي صنع القرار في إطار سيادة القانون وتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين واحترام حقوق الإنسان وحريّة التعبير وضمان استقلال القضاء وتعزيز معايير ومبادئ الحكم الرشيد.

المطلب الأوّل: المؤشّرات المؤسّساتيّة.

يحكم لبنان نظام سياسي يعتبرها جمهوريّة ديمقراطيّة برلمانيّة تقوم على احترام الحريّات العامّة وفي طليعتها حريّة الرأي والمعتقد كما جاء في مقدّمة الدستور، وتتميّز البلاد باعتماد النظام الاقتصادي الحرّ الذي يكفل المبادرة الفرديّة والملكيّة الخاصّة.

ويتميّز النظام السياسي في لبنان بصفة مركّبة فهو نظام جمهوري ديمقراطي من حيث الشكل، ولكنّه في المقابل نظام توافقي بين الطوائف تتوزّع فيه المناصب الأساسيّة بمقتضى العرف الدستوري. هذه البيئة الطائفيّة للنظام السياسي في لبنان جعلت من شبه المستحيل اتّخاذ قرارات كبرى دون توافق جميع الفرقاء السياسيين الموزّعين على أساس طائفي.

ولبنان بلد صغير وموارده الطبيعيّة محدودة. ويواجه مجموعة من التحدّيات والتي يمكن إيجازها في تجدّده الداخلي وتنميته، وكذلك في إدارة استراتيجيّة أفضل لعلاقاته القديمة والمكثّفة مع بلدان العالم بالحاجة إلى إعادة التفكير في دور الدولة اللبنانيّة ووظيفتها وفلسفتها الاجتماعيّة[97] وخلال العقود السابقة المنصرمة تعايش النموّ الاقتصادي مع معدّلات عالية من البطالة وتفاوتات واسعة في توزيع الدخل، وغير ذلك من المشاكل والاختلالات الاجتماعيّة والسياسيّة.

ويبقى التحدّي الرئيسي يكمن في تنفيذ الحكومة برنامج الإصلاح الكامل الذي يضمن تقليص أعباء الدين العام وتحسين وضع البلاد في ما معنى التنافسيّة، كما أن الأداء الإداري يشكّل عائقاً حقيقيّاً أمام تحقيق مخرجات تنمويّة متزايدة، فالإدارة العامّة تعاني من ضعف في الإنتاجيّة والفعاليّة وانعدام التحديث والتخلّف عن تأهيل قدرات الكوادر الغنية فيها.

[97] ريمون حداد، واقع التنمية المستدامة في لبنان، برنامج دعم الأبحاث في الجامعة اللبنانيّة، 2006، ص 80.

والحكومات المتعاقبة تدرك حجم التحدّيات التي تواجه الإدارة العامّة، فعمليّة التفاوض من أجل العقد الاجتماعي تساعد بشكل خاص على تحديد دور الدولة في "هندسة التنمية" وعلى تحديد أدوار ووظائف القطاع الخاص ومؤسّسات المجتمع المدني، وفي هذا الإطار، فإنّ دور الدولة قد يتوسّع أو يتقلّص ارتباطاً بالأولويّات الوطنيّة، ومستوى تحقيق مبادرة وفعاليّة القطاعين الخاص والأهلي. وبشكل عام يمكن القول "إنّ تحقيق تنمية بشريّة مستدامة يتطلّب دوراً قويّاً للقطاع العام دون أن يعني ذلك بالضرورة أن يكون هذا القطاع كبيراً من حيث الحجم"[98].

إنّ القطاع الخاص لم ينجح إلى الآن في مساندة مسار النهوض والتنمية بالقدر اللازم، وذلك بسبب تركيزه على الربح السريع، وبالتالي فهو لا يستجيب لمتطلّبات الاستدامة من الجهة البيئيّة ولجهة الاستجابة للحاجات الاجتماعيّة بالمعنى الواسع.

لبنان يحتاج إلى وجود منظّم عام لعمليّة التنمية هو الدولة، تتولّى تحديد الأولويّات، وتعبئة الموارد، إنّ دور الدولة على هذا الصعيد لا بديل عنه، كما دلّت تجارب البلدان التي تعاني من أزمات، والمسؤوليّة الاجتماعيّة هي مسؤوليّة الحكومة حيث أنّها تجني الضرائب والرسوم من القطاع الخاص.

أدركت الحكومات اللبنانيّة أنّ تحقيق التنمية المستدامة لا يمكن أن يحصل بشكل مستقر ومطرد إلّا في إطار إصلاح إداري وعبر آليات واضحة في ضوء تراتبيّة تشريعيّة واضحة المعالم[99] وصولاً لتحقيق الحكم الرشيد.

ولتحقيق الحكم الرشيد في لبنان عدّة مكوّنات والتي يمكن تحديدها فيما يلي:

الديمقراطيّة: وتعني الديمقراطيّة تجسيد نصوص القانون وترجمته بحياة ديمقراطيّة أساسها المشاركة وتمثّل الشعب والمحاسبة والمراقبة لآداء الحكومة من خلال الإطار المؤسّسي وقد جاء في مقدّمة الدستور الفقرة (2) "لبنان جمهوريّة ديمقراطيّة برلمانيّة، تقوم على احترام الحريّات العامّة، وفي طليعتها حريّة الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعيّة والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل"[100].

ولبنان يصنّف عربيّاً أنّه من أكثر البلدان ديمقراطيّة، لكن الديمقراطيّة لا تكون فقط بحريّة التعبير عن الرأي، فالديمقراطيّة أساليب وقوانين ومراسيم وأخلاقيّات يجب أن تتّبع.

98

99 الجمهوريّة اللبنانيّة، وزارة الخارجيّة والمغتربين، تقرير لبنان إلى مؤتمر القمّة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، 2002، ص23.

100

والسؤال: كيف ممكن أن يكون في بلد ما ديمقراطيّة من دون أمن واستقرار وتأمين الطبابة للمواطن، والشفافيّة والمراقبة والمحاسبة للمال العام لأنّه مال الشعب، بل أين الديمقراطيّة في ظلّ عدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب وعدم إدخال الوساطة والطوائف الوهميّة في الدوائر العامّة، وهل الديمقراطيّة تكون بالتهديد والوعيد بين الأطراف.

يجب إعلان حالة طوارئ في لبنان ووضع استراتيجيّة مستقبليّة لإنهاء حالة التشرذم والعيش في حياة كريمة وديمقراطيّة فعليّة مبنيّة على إصلاح فعلي وعملي وليس سطحي يعتمد على عدم تغليب المصلحة الشخصيّة على مصلحة الوطن وذلك مستقبلياً قد يؤدّي إلى كارثة فعليّة اقتصاديّة اجتماعيّة أمنيّة وسياسيّة، وما لذلك من تداعيات على التنمية المستدامة في لبنان.

الفرع الأوّل: سيادة القانون.

وصف الأمين العام للأمم المتحدة سيادة القانون بأنّها: "مبدأ للحوكمة يكون فيها جميع الأشخاص والمؤسّسات والكيانات العامّة والخاصّة، بما في ذلك الدولة ذاتها مسؤولين أمام قوانين صادرة علناً وتطبّق على الجميع بالتساوي ويحتكم في إطارها إلى قضاء مستقلّ وتتّفق مع القواعد والمعايير الدوليّة لحقوق الإنسان، ويقتضي هذا المبدأ كذلك اتّخاذ تدابير لكفالة الالتزام بمبادئ سيادة القانون، والمساواة وضع القرار واليقين، وتجنّب التعسّف والشفافيّة الإجرائيّة والقانونيّة"[101].

والحديث عن التنمية المستدامة يرتبط بشكل وثيق بسيادة القانون، فلا يمكن للتنمية الاقتصاديّة أن تحدث في بيئة تنعدم فيها سيادة القانون، وبذات الوقت لا يمكن الحديث عن النموّ الاقتصادي والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع والبطالة إلّا بتعزيز سيادة القانون.

والدستور اللبناني يكفل حريّة إبداء الرأي "ضمن دائرة القانون، وقد جاء في مقدّمة الدستور اللبناني، في الفقرات

(ج) و(د) و(هـ) التأكيد على العدالة الاجتماعيّة والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين، وإنّ الشعب مصدر السلطات وإنّ النظام اللبناني قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوزيعها وتعاونها. كما أنّ المادة (19) من "العهد الجديد الخاص بالحقوق المدنيّة والسياسيّة" الذي صادق عليه لبنان في

[101] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان: سيادة القانون والعدالة الانتقاليّة في مجتمعات الصراع، ومجتمعات ما ابعد الصراع S/2004/616.

1972 تنصّ على أنّ "لكل إنسان حقّ في حريّة التعبير" ومع ذلك يحرم القانون اللبناني الذمّ والقدح ضدّ الموظفين العموميين والجيش.

وعلى الرغم من أنّ لبنان يعتبر واحداً من أكثر بلدان العالم العربي حريّة، شهد خلال السنوات القليلة الماضية زيادة مقلقة في الهجمات على حريّة التعبير، تزامن ذلك مع تعبيرات على خيبة الأمل الشعبيّة بسبب تفشّي الفساد وسوء إدارة الأموال العامّة وتدهور الوضع الاقتصادي، وهذه أمور أشرنا إليها في معرض الحديث عن المؤشّرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة للتنمية المستدامة في لبنان.

وهناك بعض الأفكار الرئيسيّة التي يراها الباحث، التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في القوانين اللبنانيّة عند الحيث عن مسار التنمية المستدامة.

الفكرة الأولى: إنّ التنمية المستدامة تحتاج إلى الحوكمة الرشيدة (الحكم الصالح) بمعنى إدارة حكوميّة ومؤسّسات أمنيّة موثوق بها وبكفاءتها للحدّ من الفساد.

الفكرة الثانية: التنمية المستدامة تحتاج إلى حقوق الإنسان، بحيث تكفل الدولة حمايتها بما فيها الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة.

الفرع الثاني: في مجال الإدارة العامّة.

ضرورة وجود الإدارة الحكوميّة يعني أن تعمل على إدارة الأموال العامّة، واستثمار الموارد البشريّة (رأس المال البشري) في خدمة المجتمع ويكون الشعب شركاء في هذه الثروات، وأن تؤمن بمبدأ تكافؤ الفرص وتقلّد الوظائف العامّة تحت معيار المساواة وعدم التحيّز.

إنّ الإدارات الحكوميّة المتتابعة أغرقت لبنان في مستنقع الديون، الذي بلغ أرقاماً قياسيّة نسبةً إلى الناتج المحلّي الإجمالي، ويترتّب على خدمته تداعيات وآثار سلبيّة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

وليس جديداً على السلطات الحاكمة في لبنان الإقدام على مخالفات دستوريّة، فتاريخها حافل بالمخالفات الماليّة وبالصفقات وبالهدر، وبتعيين الموظفين وبالمحاصصة وتغييب الحدود الفاصلة بين السلطات والتدخّل في شؤون النقابات وتدمير البيئة وفرض الضرائب وتدمير القطاع العام وغيرها كثير ولا مجال لتعدادها في هذا البحث.

من خلال ما تمّ ذكره يتّضح أنّ الحكم الرشيد يعتبر من أهم المفاهيم المستحدثة في المجال السياسي والإداري، وكلا المفهومين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة يهدف إلى تحقيق العدالة والمساواة، والحكم الرشيد بآليته ومؤشّراته يسعى إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومؤشّراتها.

ومن الواضح أيضاً أنّ التنمية المستدامة تستلزم وجود مؤسّسات خاضعة للمساءلة من خلال مجموعة من المعايير الإنسانيّة التقصيريّة منها أو المبتكرة، والدولة التي تتكاسل عن إحياء وتبنّي هذه المعايير، وفي الوقت المناسب، سيتراكم عندها الخلل الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ويصبح خللاً مركّباً ينقلب إلى أزمة اقتصاديّة اجتماعيّة وسياسيّة[102].

إنّ الحكم الرشيد وسيادة القانون وأثرهما على التنمية المستدامة ستساعد إلى حدّ كبير في تعزيز المساواة بين جميع أفراد المجتمع، والمحافظة على حقوق الإنسان وتعزيز دولة القانون ومؤسّساتها المبنيّة على المحافظة على موارد الدولة وطريقة استثمارها وتوزيعها بصورة شفافة وواضحة وتخضع لمفهوم المحاسبة والمسؤولية[103].

فما هي الشروط المؤسّسيّة؟

إنّها تكمن بالدرجة الأولى في تقوية المجتمع المدني من خلال تأسيس آليات تنمويّة تؤمّن الاستمراريّة والتكامل من خلال فتح مجالات الحوار بين السلطات وهيئات المجتمع المدني وإن كانت هذه الحوارات تساهم في نشر الوعي الذي يعتبر أحد مكوّنات "التنمية المستدامة"، فإنّه يتطلّب ليكون هذا الوعي منتجاً وفاعلاً بأن تفتح الدولة حوارات بنّاءة مع تلك الهيئات فتغير في ضوئها، فجرت السياسات التنمويّة التقليديّة لتتماشى مع التكييف الهيكلي المفروض من قبل هيئات التمويل الدوليّة التي أصبحت أكثر انفتاحاً على متطلّبات التنمية المستدامة.

وما يجب الاعتراف به هو أنّ آليّة الإصلاحات لا يمكن أن تتم دون مشاركة فعّالة من المجتمع المدني على اختلاف هيئاته، والولاء للدولة لدى أفراد المجتمع لا يمكن بأن يترسّخ دون المشاركة الحرّة للمجتمع المدني والديمقراطيّة على مختلف مستويات الحياة العامّة، سواء على صعيد حقّ الإنتخاب في المجالس الانتخابيّة السياسيّة منها أو البلديّة أو غيرها.

---

[102] حميده ميلاد أو روقية، الحكم الرشيد والتنمية المستدامة ندوة دولة القانون، جامعة طرابلس، ليبيا، كلية القانون 2013.

[103] مسالي نسيمة، الحكم الراشد والتنمية المستدامة في المغرب العربي، 2018، متوفّرة على الرابط الإلكتروني:
Boulemakahet-yolasite.com تاريخ 2019/12.

الفرع الثالث: اللامركزيّة الإداريّة.

وتعتبر اللامركزيّة الإداريّة من الأهميّة بمكان، فالمشاركة على الصعيد الوطني لا تتم في غياب المشاركة الديمقراطيّة، فأجهزة الدولة المركزيّة لا يمكنها متابعة أمور الحياة المجتمعيّة، بالجديّة المطلوبة، فيما الإدارات المحليّة هي أقرب إلى الناس ومن همومهم ومشاكلهم.

ولا شكّ أنّ توسيع دائرة اللامركزيّة الإداريّة يتطلّب من الموارد للإنفاق على التنمية المحليّة وسدّ ثغرات السياسات المركزيّة. وهو قد يكون دون جدوى، وقد يؤدّي إلى نتائج عاسية إذا هم لم يترافق مع موارد كافية محليّة كانت أم مركزيّة "محولة" حتّى أنّ باحثين يذهبون إلى حدّ استبعاد أي إصلاح لا يترافق مع "القدرة على التنفيذ المرتبط بالإمكانيّات البشريّة والماديّة للوحدات اللامركزيّة[104].

وتظهر الأرقام أنّ نسبة التحويلات الحكوميّة لصالح السلطات المحليّة تبلغ 38% في دولة منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة UECD، OECD، وتنخفض إلى ما دون 30% في جنوب ووسط أميركا اللاتينيّة، أمّا في الدول العربيّة فتتفاوت بين 75% في مصر و51% في الجنوب وحوالي 27% في لبنان.

لم ينص الدستور على أحكام متعلّقة باللامركزيّة بل جاءت الإشارة إليها في وثيقة الوفاق الوطني، ضمن باب الإصلاحات الأخرى، وبهذا تكون اللامركزيّة الإداريّة قد دخلت في لبنان حيّز الخيارات الكبرى، والتفكير الجدّي فيها يرتكز على مقتضيات نذكر منها:

– الفقرة (ز): من مقدّمة الدستور، التي أشارت إلى أنّ "الإنماء المتوازن ثقافيّاً واجتماعيّاً واقتصاديّاً، ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.

– الفقرة (ط): أيضاً من مقدّمة الدستور التي نصّت على أنّ "أرض لبنان أرض واحدة لكل اللبنانيين (...) فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان أو تجزئة ولا تقسيم ولا توطين.

وبهذا يكون اتّفاق الطائف قد حرص على وضع حدّ للجدل القائم حول شكل اللامركزيّة بوصفها "اللامركزيّة الإداريّة" وبذلك أقفل الباب نهائيّاً في وجه كل مناقشة تتناول شكل الدولة، أو تنظيمها السياسي والإداري، ووضع الإصلاح المطلوب فيما يتعلّق بتنظيم مرافق الدولة وهيكليّتها على المستوى الإداري وليس السياسي[105].

---

[104] سليم نصر، اللامركزيّة الإداريّة والتنمية المحليّة، منشورات مجلس النواب، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2003، ص 163.

[105] كما جاء في مقدّمة الدستور اللبناني، النافذ في 21/9/1990.

تساهم اللامركزيّة في قيام شراكة فاعلة بين السلطات المحليّة وبين القطاعين العام والخاصن وفي تعزيز التنسيق والتعاون على الصعد كافّة، من شأن ذلك أن يطوّر القدرات التنمويّة المستدامة لدى كل من مجالس الأقضية والبلديّات والمنظّمات والمؤسّسات المختلفة.

وتتقاطع اللامركزيّة مع مفهومي الحوكمة والتنمية التشاركيّة المحليّة، وذلك من خلال قيام سلطات تمثيليّة محليّة على تماس مباشر مع المواطنين؛

– تلبّي حاجاتهم بشكل فعّال وبكلفة أقل.

– وبقرارات تتّخذ على المستوى الأقرب إلى المواطنين.

– وبطريقة تسعى إلى تأمين أوسع مشاركة ممكنة لقطاعات المجتمع المدني وفئاته المختلفة.

إنّ تأمين مشاركة المجتمع المدني، وتقوية اللامركزيّة الإداريّة، وتطوير البيئة القانونيّة والقضائيّة والتنظيميّة هي من العناصر الجوهريّة التي لابدّ منها لإرساء دعائم التنمية المستدامة، وممّا لا شكّ فيه أنّ غياب هذه العناصر من شأنه أن يعزّز الاختلالات والاختناقات المختلفة التي من شأنها أن تقضي على الأمل في تحقيق التنمية المستدامة وآثارها المرجوّة والإيجابيّة لا في الحاضر فقط إنّما أيضاً في المستقبل.

المطلب الثاني: نقاط الضعف في الاقتصاد اللبناني وإمكانات تجاوزها.

من الملاحظ أنّه رغم الجهود، وما تمّ إنفاقه على البرامج الإنمائيّة، وما استهدفته خطط التنمية تنويع مصادر الدخل، وتخفيف الاعتماد على قطاع الخدمات، فقد ظلّ الاقتصاد اللبناني يعاني من عجز هيكلي انعكست آثاره السلبيّة على الوضع الاقتصادي بشكل عام.

ولا يخفى على أحد أنّ النظر للواقع الاقتصادي والاجتماعي يؤكّد أنّ هناك غياب كلّي للسياسات التنمويّة والتحديث. من هنا ساد الشعور بالقلق من جرّاء عدم تحقيق الأهداف المتعلّقة بالتنمية المستدامة، وذلك من خلال الوقوف على مواطن الضعف في الاقتصاد اللبناني:

أوّلاً: تظهر المؤشّرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة أنّ هناك فشل ذريع في وضع استراتيجيّة تنمية في لبنان، وبحسب النظريّة الاقتصاديّة إنّ التنمية والحداثة تعني بكل بساطة تملّك العلم والتكنولوجيا لإنشاء قاعدة صناعيّة متطوّرة تؤمّن فرص عمل للجميع ممّا يسمح للفرد بالحصول على حاجاته.

وقد ظلّت مساهمة القطاعات الإنتاجيّة غير الخدماتيّة (الصناعة والزراعة) من الناتج المحلّي محدودة ولا تزيد عن 20 – 22%. ولا تزال المشروعات الصناعيّة والزراعيّة تشكّل عبئاً ثقيلاً على رصيد الدولة من النقد الأجنبي لاعتمادها على استيراد المواد الخام ومستلزمات الإنتاج وقطع الغيار من الخارج.

ثانياً: إنّ لبنان متخلّف من وجهة نظر اقتصاديّة، ونفهم بالتخلّف الاقتصادي عدم القدرة على استخدام الموارد المتاحة لتعظيم النموّ الاقتصادي. وقد احتلّ لبنان المرتبة 142 في العالم في سهولة ممارسة الأعمال للعام 2019 ضمن 190 دولة شملها تقرير سهولة الأعمال، ليسجّل بذلك تراجعاً من المرتبة 133 التي كان قد احتلّها في تقرير العام 2018.

كما يحتلّ لبنان المرتبة 50 من العالم في مؤشّر بيئة القروض الصغيرة للعام 2018، الصادر عن اكتبس انتلجينس بوينت. هذا وتبلغ الطاقة الإنتاجيّة غير المشغّلة بحدود 55 – 60% من الإجمالي.

ثالثاً: إنّ أرقام البطالة تعتبر أفضل مثال على عدم قدرة هذا الاقتصاد على استيعاب اليد العاملة اللبنانيّة، ممّا يعني أنّ اللبناني غير قادر على إكفاء حاجاته، وبالتالي نرى أنّ الفقر ينهش في المجتمع اللبناني، ونسبة لا يستهان بها تعيش تحت عتبة الفقر. ونعيش اليوم انخفاض في مستوى المعيشة نتيجة ارتفاع الأسعار وتدنّي مستويات الدخول الحقيقيّة، فقد بلغ معدّل التضخّم السنوي لسنة 2018 (6.07%) وذلك بحسب دراسة مؤشّر أسعار الاستهلاك الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي مقارنةً 1,9% في العام 2014 و0,82% في العام 2016.

ويثير معدّل البطالة في لبنان الكثير من المخاوف وتحوّل تركيبة المجتمع اللبناني، ووفقاً لإدارة الإحصاء المركزي وبالاستناد إلى عدد السكان ما فوق ال15 والبالغ عددهم 2,8 مليون، والذين يمثّلون 1,2% من السكان الناشطين اقتصادياً ويمثّل العاطلون عن العمل 8,9% من نسبة السكان الناشطين[106].

إنّ التأخّر في تحديث الماكينة الاقتصاديّة يؤثّر في عمليّة التنمية ويخلق فجوة بين المجتمع اللبناني والمجتمعات الأخرى يصعب محوها مع الوقت.

وهناك العديد من المؤشّرات التي تؤكّد على التخلّف الاقتصادي والاجتماعي في لبنان:

[106] الجمهوريّة اللبنانيّة، وزارة البيئة، التقرير الوطني لمؤتمر الأمم المتّحدة للتنمية المستدامة مؤتمر (ريو +20)، التنمية المستدامة في لبنان: الواقع الراهن والرؤيا، حزيران/ يونيو 2012 ص 33.

أ- الناتج المحلّي الإجمالي.

يدلّ على أنّه مركّز بشكل أساسي على قطاع الخدمات المعروف عنه أنّه ذات قيمة مضافة معدومة وعلى الصناعات التحويليّة، وهذا ما يجعل لبنان غير جاذب للاستثمارات، حيث يستحوذ القطاع الخاص على أكثر من 75% من إجمالي أعمال الاقتصاد، ويساهم القطاع الصناعي بنسبة 13% و8% للبناء من الناتج المحلّي والخدمات ما زالت هي المحرّكات الرئيسيّة للنشاط الاقتصادي.

وبحسب البنك الدولي لا تزال الآفاق الاقتصاديّة للبنان في الأمد المتوسّط تتّسم بالضعف، وتشير التوقّعات إلى أنّ معدّل النموّ السنوي سيظلّ في حدود نحو 2% في الأمد المتوسّط، وذلك بفعل الزيادة في الإنفاق العام والخاص.

ب- هجرة الأدمغة.

بعد الحديث عن أرقام مخيفة تهدّد المجتمع اللبناني مع الهجرة التي تستنزف الشباب وتفرغ البلاد، بات الحديث عن ظاهرة هجرة الكفاءات والخبرات التي تتصدّر لائحة التحدّيات الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة في الدول النامية. وتكتسب أهميّة قصوى في لبنان نظراً إلى تزايد عدد المهاجرين.

وليس هناك من سبب واحد لهجرة الأدمغة من لبنان، بل إنّ الهجرة هي نتيجة تفاعل عناصر ومسبّبات عدّة، وعل رأسها الأوضاع الأمنيّة والسياسيّة والتي انعكست على الاقتصاد والاستثمار والتنمية المستدامة وعلى خلق فرص عمل جديدة تتماشى مع التحصيل العلمي.

كذلك هناك أسباب مهنيّة مبنيّة في مجملها على عدم توافر قطاعات عمل لهذه الكفاءات العلميّة أو عدم توافر بيئة اجتماعيّة مدركة يتفاعل فيها الفرد مع نظرائه ومع مجتمع المعرفة في الحقل نفسه. كذلك عدم وجود مراكز أبحاث لإشباع توق الكفؤ إلى الخلق والإبداع والمنافسة.

ويبقى من أهم دوافع الهجرة في لبنان خصوصاً منذ 1976 وحتّى يومنا هذا تكمن في غياب الأمن الإنساني الذي يشمل مؤشّرات عدّة منها:

- اللاأمن الاقتصادي ومقدار التغطية الرعائيّة للدولة والمديونيّة العامّة.
- اللاأمن السياسي الذي يعبّر عن ذاته من خلال خرق الحقوق السياسيّة وارتكاب الجرائم السياسيّة والفساد في الدولة ومؤسّساتها وانعدام الآليات الديمقراطيّة أو توقّفها.
- اللاأمن الاجتماعي الذي يقاس من خلال الأمن الغذائي والصّحي والبيئي، واللاأمن الناتج عن النزاعات الاثنيّة أو الدينيّة.

ثالثاً: هناك تركيز في الاستثمارات في لبنان على عدد محدود من القطاعات كالقطاع التجاري والعقاري والمصرفي، وبالتالي لا يوجد أي إمكانيّة لتنويع الاقتصاد واستيعاب اليد العاملة المتخصّصة.

رابعاً: الانفاق على الأبحاث العلميّة والتي تعتبر الأساس في معادلة التطوّر العصري.

ومن الملاحظ غياب أي خطّة وطنيّة لدى الحكومة اللبنانيّة لتنشيط البحث العلمي؛ ولا يزيد الإنفاق الحكومي على البحث العلمي داخل الجامعات في لبنان عن 2% من ميزانيّة الدولة.

خامساً: الدور المتنامي للقطاع العام والذي يقابله تلاشي في دور القطاع الخاص، إذ باتت الحكومة تنافس القطاع الخاص على المدّخرات الوطنيّة، تمويلاً لعجز الموازنة، والذي يؤدّي إلى إقصاء للقطاع الخاص.

سادساً: عجز هائل في الميزان التجاري يتمثّل بضعف الصادرات الصناعيّة، وإفراط في استرداد السلع التكنولوجيّة، والعجز في الميزان التجاري مؤشّر خطير إذ إنّه عبارة عن ميزان المدفوعات ناقصاً منه حساب رأس المال، وبالتالي يشير العجز في الحساب الجاري إلى أنّه يتمّ استخدام رأس المال من أجل تمويل العجز؛ وقد ارتفع هذا العجز من مقدار 16,3% من الناتج المحلّي في 2008 إلى متوسّط 20% في فترة 2011 – 2017، ويتوقّع البنك الدولي أن يبلغ العجز في الحساب الجاري 21,4% من الناتج المحلّي في 2019 وبدوره عجز الميزان التجاري يضغط على صافي موجودات البنك المركزي بالعملات الأجنبيّة الذي واصل انخفاضه منذ العام 2011. هذا الأمر دفع مصرف لبنان إلى حماية احتياطه من العملات الأجنبيّة وتعزيز أصوله الأجنبيّة من خلال إطلاق هندسات ماليّة كبيرة. ورغم استمرار هندسات مصرف لبنان الماليّة، استمرّت هذه الأصول بالتراجع بحوالي 4,8 مليارات دولار. وأصبح شحّ العملة الأجنبيّة الهاجس الأكبر لدى مصرف لبنان لتأمين الاحتياجات بالعملات الأجنبيّة ولتجديد استحقاقات سندات اليورو بوندز وخدمة الدين العام.

والعجز في ميزان المدفوعات يشير أيضاً إلى أنّ لبنان يعتمد بشكل كبير على إمكانيّاته. من هنا فإنّ حالات العجز طويلة الأجل من المحتمل أن تؤدّي إلى زيادة الضرائب المستقبليّة وهذا يقود إلى تخفيض مداخيل الأفراد، ومن ثمّ ينخفض الطلب على السلع والخدمات فينخفض على أثرها الادّخار، وبالتالي ينخفض الاستثمار بالإضافة إلى وجود علاقة سلبيّة بين ميزان الحساب الجاري وتدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويتّضح من أرقام مصرف لبنان، أنّ عجز الحساب الجاري سجّل في الأعوام 2010 و2010 و 2012 9,6% و12,5% و16,1% على التوالي.

وقد سجّل ميزان المدفوعات عجزاً بقيمة 3,3 مليار دولار في العام 2018، فيما وصل العجز التراكمي المسجّل منذ عام 2011 إلى 13,3 مليار دولار.

وفي ظلّ سيناريو العجز المتراكم المستمرّ في ميزان المدفوعات في بلد تشكّل قيمة مستورداته نحو 60% من الناتج المحلّي الإجمالي. قد يعيش اللبنانيّون آثار اهتزاز مستوى معيشتهم وانخفاض قيمة رواتبهم.

سابعاً: انتشار واسع للفساد في الحياة الاقتصاديّة وفي هيكليّة الدولة ينتقل آلياً إلى بنية القطاع الخاص. هذا الفساد الذي تقدّر قيمته بمليارات الدولارات الأميركيّة كخسائر مباشرة ومليارات الدولارات كغياب للفرص الاقتصاديّة.

ويعدّ الفساد المالي والإداري من المشكلات الأساسيّة التي أصبحت تواجه الحكومات باعتبارها تحدّ واضح للتنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة المستدامة واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أنّ فقدان آليات وضوابط الحوكمة في المنظّمات الحكوميّة، وفقدان آليّة المحاسبة والعقاب بما ينسجم مع القانون يؤدّي إلى استفحال ظاهرة الفساد، وهذا ما حصل عن غياب سلطات الدولة في البلدان التي عانت من حروب أهليّة ومنها لبنان.

وقد أوضحت الوثيقة الصادرة عن منظّمة الشفافيّة الدوليّة، أنّ حصول الإساءة قد يكون عن طريق الرشوة أو استغلال النفوذ أو المحسوبيّة أو الاختلال[107]، أو قد يكون أيضاً عن طريق استخدام القوّة لتحقيق المنافع الشخصيّة أو الجماعيّة، أو قد يكون عن طريق إساءة استعمال الوظيفة العامّة للكسب الخاص[108].

والفساد لا يمكن أن يسمّى فساداً ما لم يكن مقرناً بالإضرار بالمصلحة العامّة، وهذا الإضرار وفق هذا المفهوم هو الإضرار بمصالح الشعوب[109].

ويعتبر الفساد النظامي هو الأكثر ضرراً والأصعب تحليلاً، وتشير المنظّمة الدوليّة إلى أنّه يطال حقوق الملكيّة، ويضعف سيادة القانون ويقيّد من نموّ القطاع الخاص واستبعاد حوافز الاستثمار وإعاقة بالتالي التنمية المستدامة. هذا وتشير بعض التقديرات أنّ وزارة الماليّة في لبنان تخسر سنويّاً ما يوازي 500 مليون دولار أميركي[110] تلجأ إلى تغطيتها عن طريق اللجوء إلى الاستدانة من مصادر داخليّة وخارجيّة.

---

[107] الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم [د. م]، 1990.

[108] بوعشه مبارك، الميكيافيليّة والفساد الاجتماعي، الفساد وأشكاله وطرق معالجته، مجلّة البحوث والدراسات الإنسانيّة، الجزائر، العدد (1)، 2007.

[109] خلف العيساوي عوض، دور الرقابة الداخليّة في مكافحة الفساد المالي والإداري، ورقة قدّمت إلى وقائع المؤتمر العلمي الأوّل، كليّة الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، نيسان/ ابريل 2009.

ثامناً: التوزيع غير العادل للثروة الوطنيّة، والذي يتمثّل بتمايز ملفت بين الطبقة الغنية من جهة والطبقتين الوسطى والفقيرة من جهة أخرى، ممّا يعني غياب تام للعدالة الاجتماعيّة.

تاسعاً: اعتماد الاقتصاد اللبناني إلى حدّ ملفت للنظر على العمالة الوافدة في قطاعات الزراعة والصناعة والبناء والخدمات، وبروز مشكلة نقص فرص العمل أمام العمالة الوطنيّة.

ويصعب تقدير عدد العمّال الأجانب في لبنان بدقّة، ففي العام 2009 أصدرت وزارة العمل 46,000 رخصة عمل جديدة وجددت نحو 100,000 رخصة عمل[111]. ولكن عدد العمّال الأجانب الفعلي يفوق بكثير هذا العدد وإنّ عدداً كبيراً من العمّال يعملون من دون تراخيص عمل، وقد استفحلت مشكلة العمالة الأجنبيّة بعد الأحداث في سوريا، وتدفّق ما لا يقلّ عن المليون مواطن سوري إلى لبنان.

وهناك أسباب أخرى ساهمت أيضاً في تعميق الخلل الهيكلي في الاقتصاد اللبناني:

1- انخفاض الطاقة الإنتاجيّة والتشغيليّة في العديد من القطاعات الإنتاجيّة، ووجود طاقات معطّلة في مجال الصناعة تصل إلى أكثر من 50%.

2- تدنّي القوّة الشرائيّة لليرة اللبنانيّة، وانخفاض مستوى المعيشة نتيجة ارتفاع الأسعار وتدنّي مستويات الدخول الحقيقيّة.

3- تنامي الدّين العام وتفاقم خدمته وقد أوليناه أهميّة خاصّة في أماكن أخرى من البحث.

هذه المؤشّرات تؤكّد أنّ هناك غياب كلّي للسياسات التنمويّة وبالتالي هناك إلزاميّة لتغيير منهجيّة العمل التخطيطي للسلطة.

ويبقى السؤال الجوهري، أين لبنان من المقاربة من مفهوم التنمية المستدامة الذي يأخذ بالاعتبار الوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمؤسساتي.

وهل سيبقى لبنان رهينة طبقة سياسيّة في تصادم مستمرّ يعطّل الحياة الاقتصاديّة ويزيد من تخلّف الشعب اللبناني اقتصادياً واجتماعياً.

من هنا يأتي السؤال: ما هي الاستراتيجيّة التي يتعيّن إنتاجها في مواجهة الظواهر السلبيّة المؤثّرة على مسيرة التنمية المستدامة وإمكانيّة تجاوزها؟

يجدر بنا التنبيه إلى أنّنا نعيش في زمن فيه التحوّلات باتّجاه الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي. وهذا بطبيعة الحال يتطلّب تطوّر قدرات البلاد الاقتصاديّة والماليّة والنقديّة وتطوير المؤسّسات

---

110 Economic Intelligence Unit, UK, April 2015, p. 27.

111 إدارة الإحصاء المركزي 2009.

والطاقات، وبناء القدرات البشريّة والاستثمار في البشر وفي قدراتهم، ووضع الاقتصاد في مساره الصحيح، وإعادة هيكلته. كما يتطلّب تحقيق المواءمة بين الأهداف الاقتصاديّة التي تسعى الدولة إليها وقدرتها على تحقيق تلك الأهداف. وهذا بطبيعة الحال سوف لن يأتي إلّا من خلال رؤى استشرافيّة طويلة المدى تجرّد الأهداف والغايات والأولويات والسياسات والوسائل الملائمة لبلوغ تلك الأهداف تنبثق عنها خططاً تنمويّة متوسّطة المدى، تعمل على المحافظة على دفع الاقتصاد في مساره الصحيح وترسي هذه الرؤى أساساً لرؤيا أخرى حتّى تتحقّق الأهداف الاستراتيجيّة المنشودة.

بذلك يجب تحديد دور الدولة الصحيح في النشاط الاقتصادي وتحقيق نوع من التوازن والتوافق بين القطاعين العام والخاص لدفع عجلة التنمية، مع التوضيح بأنّ إعادة الهيكلة لا تعني تقليص مسؤوليات القطاع العام سواء الاقتصاديّة أو الاجتماعيّة وإنّما تعني تغيراً في أسلوب وأدوات تنفيذ هذه المسؤوليات وتكامل في الأداء بين مؤسّسات الدولة الاقتصاديّة والاجتماعيّة في مختلف القطاعات.

المطلب الثالث: عوامل القوّة في الاقتصاد اللبناني.

يتمتّع الاقتصاد اللبناني بمعظم خصائص الدول النامية، حيث يعتبر اقتصاديّاً صغير الحجم نسبياً منفتحاً على الخارج، ويتمتّع بنظام اقتصادي حرّ يعتمد على المبادرة الفرديّة. ويتميّز بالمحرّكات الأساسيّة للناتج المحلّي الإجمالي ويعتبر أكبر القطاعات الاقتصاديّة الذي يتميّز بانخفاض الإنتاجيّة وانخفاض القدرة على توظيف العمالة ذات المهارات العالية، ويشكّل قطاع الخدمات 72,4 بالمئة من الناتج المحلّي الإجمالي خلال الفترة 2004 – 2016[112].

من هنا تبرز أهميّة قطاع الخدمات عند التخطيط للتنمية ويبقى أمام لبنان فرصته لتنمية قطاع الخدمات وذلك لتوفير ميّزات نسبيّة في عدد قطاعات الخدمات كالسياحة والتجارة والنقل الجوّي، نظراً للموقع الجغرافي والمناخ والمزايا الطبيعيّة والتاريخيّة، وقد يكون لدخول لبنان منظّمة التجارة العالميّة (WTO)[113] وتحرير التجارة في مجال الخدمات حافزاً للاستثمارات المحليّة والأجنبيّة للتوجّه نحو القطاع وتنميته، وزيادة قدرته على توليد الدخل وفرص التوظيف، وبالتالي قد يستمرّ قطاع الخدمات في لعب دور القائد في التنمية.

---

[112] البنك الدولي، المرصد الاقتصادي، تقليص مخاطر لبنان، خريف 2018 ص. 8.

[113] World Trade Organization

وبالرّغم من الأزمات السياسيّة والعوائق الاقتصاديّة والنزاعات الإقليميّة التي يمرّ بها لبنان والمنطقة، يحافظ لبنان على ميّزات تفاضليّة تشكّل عناصر قوّة كامنة وفرصاً واعدة إذا أحسن البناء عليها والاستفادة منها، وأهمّ هذه الميّزات: رأس المال البشري، والثروة الغازيّة والنفطيّة الكامنة، والقطاع المصرفي، وقوى الاغتراب اللبناني، وقد يُضاف إليها الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة.

أوّلاً: رأس المال البشري.

البشر هم ثروة لبنان الأولى، ولا يشكو لبنان في هذا المجال من ندرة المهارات والكفاءات بشكل عام، باستثناء المهارات التقنيّة والعمالة المدرّبة تدريباً متوسّطاً، إنّ هذه الوفرة النسبيّة في الطاقات البشريّة تشكّل إمكانيّة حقيقيّة لدفع التنمية في المجالات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة، خصوصاً إنّ الإمكانيّات البشريّة والإنشائيّة والتجهيزيّة في هذه المجالات، من مؤسّسات حكوميّة وخاصّة وأهليّة كبيرة، وتسمح بتغطية الحاجات الأساسيّة إذا أحسن استخدامها على قاعدة التكامل فيما بينها.

يُصنّف لبنان من بين الدول العشرة الأولى عالميّاً من حيث جودة التعليم، وذلك بحسب مؤشّر نوعيّة التعليم الذي يقيس مدى نجاح النظام التعليمي في تلبية احتياجات الاقتصاد التنافسي، كما يُصنّف مؤشّر القدرة التعليميّة لبنان بنسبة 80 بالمئة وتمثّل المرتبة الأولى في المنطقة[114].

وقد صُنّف لبنان في تقرير التنافسيّة العالميّة للعام 2018 في المرتبة 74 في العالم العربي ويضمّ 12 دولة عربيّة، في المركز الأخير، تحت ضغط الأزمة السوريّة وتدفّق اللاجئين.

أمّا على المستوى الدولي فقد شمل التقرير 137 دولة، وجاء لبنان في المرتبة 105 وتعرف القدرة التنافسيّة الوطنيّة بأنّها مجموعة من المؤسّسات والسياسات والعوامل التي تعمل وفق تحديد مستوى الإنتاجيّة ثمّ السعي لتحقيق المزيد والمزيد من النموّ[115]

ويمكن اختصار الميّزات التكامليّة للبيئة المعرفيّة والابتكار في لبنان بالتالي:

1- وجود قوّة عاملة ذات أجور متوسّطة ومؤهّلة ورائدة ومبتكرة في مجال المعرفة.

2- وجود نظام تعليمي، ومجتمع علمي ذو سمعة جيّدة حيث يحتوي لبنان على أكبر عدد من الجامعات للفرد الواحد في المنطقة

[114] مؤشّر المعرفة العالمي 2017، برنامج الأمم المتّحدة ومؤسّسة محمّد بن راشد آل مكتوم للمعرفة.

[115] World Economic Forum "The Global Copmetitiveness Report 2018
متاح على الموقع www.wef.ch/gcr تاريخ الزيارة 9/03/2020.

3- وجود بنية تمويليّة داعمة، حيث يشير تقرير (Arabnet 2017) إلى أنّ لبنان احتلّ المرتبة الثانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث الاستثمار في الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا في العام 2016.

4- نشوء صناعة التكنولوجيا المبتكرة في التكنولوجيا العالية التقنية وتكنولوجيا الاتّصالات واتّجاهها نحو التصدير إلى الأسواق الخارجيّة. فقد ارتفعت صادرات التكنولوجيا العالية التقنية في العام 2010 لتبلغ ما يوازي 12,8 في المئة من إجمالي الصادرات الصناعيّة اللبنانيّة

يتميّز لبنان بثروة اغترابيّة تتمثّل بالجاليات اللبنانيّة الكبيرة المنتشرة في مختلف دول العالم والتي تعتبر تحويلاتها إلى لبنان الحجر الأساس لتمويل الاقتصاد اللبناني ولتغطية العجز في الميزان التجاري.

وتشغل هذه التحويلات الماليّة للبنانيين المغتربين والعاملين في الخارج موقعاً مميّزاً في الاقتصاد اللبناني، ويشكّل أحد الروافد الرئيسيّة لدعمه ورفده بالعملات الأجنبيّة.

ويمكن شرح دوافع التحويلات الماليّة من غير المقيمين في ثلاثة محاور أساسيّة وهي:

أ- دوافع خاصّة: وتتلخّص بتضامن اللبناني المغترب مع أسرته المقيمة، حيث يقوم بتحويلات ماليّة دعماً لأسرته.

ب- دوافع ماليّة: ممكن أن يتحوّل جزء من التحويلات الماليّة إلى استثمار فعلي وهذا الأمر يتعلّق بالخيارات المستقبليّة للمهاجر وبقدرته على تحمّل المخاطر والمضي قدماً في العمليّة الاستثماريّة آخذاً بالاعتبار الفوارق في معدّل العائد على التحويلات ومناخ الاستثمار في البلد الأم، كما أنّ قراره يتوقّف على أمور أخرى ذات صلة وثيقة ببيئة الأعمال كمعدّل التضخّم والتقلّبات السياسيّة والاقتصاديّة وهي قضايا اقتصاديّة كليّة يمكن أن تطغى على ما عداها من اعتبارات وتؤثّر في القرار الاستثماري.

ج- دوافع التأمين والمشاركة في تخفيض المخاطر، ويرتكز هذا الدافع على قرار جماعي من الأسرة بتوزيع المخاطر الاقتصاديّة والماليّة في تأمين نوع من الأمان الاجتماعي والمعيشي لها.

ويعوّل لبنان بنظامه الليبرالي على حركة متزايدة من التدفّقات الماليّة والاستثمارات الخارجيّة.

وتتراوح نسبة التحويلات من العاملين خارج لبنان في حدود الستّة مليارات دولار وسطياً سنوياً[116].

وقد كانت أعلى نسبة في العام 2008 حيث شكّلت نسبة التحويلات 23,9 بالمئة إلى الناتج المحلّي الإجمالي.

[116] بطرس لبكي، هجرة اللبنانيين 1850 – 2018، مسارات عولمة مبكرة، بيروت، دار سائر المشرق، 2019. متوفّر على الرابط الإلكتروني alquds.co.UK تاريخ 01/11/2019.

لكن هذه النسبة بدأت بالتراجع بدءاً من العام 2010 لتسجّل في العام 2013 ما يقارب 16,2% من الناتج المحلّي الإجمالي، وقد يعود السبب في ذلك إلى تداعيات الأزمة الماليّة العالميّة الأخيرة (أزمة الرهن العقاري 2008).

ولبنان يأتي في المرتبة 16 عالميّاً والعاشر بين الاقتصادات النامية حيال تحويلات غير المقيمين. كذلك صُنّف لبنان كثاني أكبر متلقٍّ لتحويلات المغتربين بين 14 دولة عربيّة وكثالث أكبر متلقّ لها بين 47 دولة ذات الدخل المتوسّط إلى المرتفع.

والمشكلة أنّ هذه التحويلات لم يتمّ الاستفادة منها، فقسم كبير منها ينفق على التفاخر والمباهاة في تشييد القصور، وفي شراء السلع الاستهلاكيّة. وهذا الأمر يخلق دورة تجارية نشطة، ويساهم في انتعاش المؤسّسات التجاريّة وبنفس الوقت يجعلها موسومة بحساسيّة بالغة إزاء الأزمات التي تصيب الاقتصاد العالمي، والتطوّرات السلبيّة التي يمكن أن تحدث في المنطقة، في البلدان التي يقصدها اللبنانيون للعمل، وقسم آخر من التحويلات الماليّة يتحوّل إلى استثمارات محليّة ويرسو جزء آخر في المصارف اللبنانيّة على شاكلة ودائع.

ويجب أن يكون للدولة دوراً أساسيّاً في توجيه التحويلات الماليّة إلى مجال الاستثمار المنتج، فالسياسات الحكوميّة ينبغي أن تتوجّه نحو خلق بيئة ملائمة للاستثمار وخفض أكلاف هذه التحويلات.

ثالثاً: النظام المصرفي اللبناني.

لقد كانت الفكرة السائدة أنّ من مميّزات النموذج اللبناني، إرساء نظام مصرفي موثوق بتقيده الصارم بالمعايير والمواصفات الدوليّة المصرفيّة والمحاسبيّة خصوصاً في ما يتعلّق بكفاية رأس المال والإدارة والشفافيّة والربحيّة والسيولة ومكافحة تبييض الأموال.

وقد أنشأ مصرف لبنان تماشياً مع المبادئ العالميّة ومعايير بازل للحوكمة بالتعاون مع جمعيّة المصارف لجنة هدفها تدعيم ركائز الحوكمة والإدارة الرشيدة ولجنة أخرى للاستقرار المالي تقوم بدراسة أوضاع المصارف لجهة الرسملة ونوعيّة الموجودات المتوافرة (تسليفات، ديون رديئة، توظيفات سياديّة...) والإدارة والربحيّة ومدى الالتزام بالمعايير والتعاميم الصادرة عن مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف.

هذا وقد بلغ عدد المصارف العاملة في لبنان 71 مصرف توزّعت على 55 مصرفاً تجاريّاً و16 مصرفاً للأعمال، وتتوزّع المصارف العاملة في لبنان كالآتي: 8 فروع لمصارف تجاريّة عربيّة، و5 فروع

لمصارف تجاريّة أجنبيّة و47 مصرفاً لبنانيّاً، ويتواجد حاليّاً مصرفياً لبنانيّاً في 33 بلداً موزّعاً في أنحاء العالم[117].

وتهيمن المصارف التجاريّة على النظام المالي اللبناني، إذ يعتبر القطاع المالي غير المصرفي هامشيّاً وغير مؤثّر نسبيّاً. وفي الواقع شكّلت أصول المصارف 97 بالمئة من أصول النظام المالي في لبنان في نهاية العام 2015[118] وبحلول حزيران/ يونيو 2018، بلغت الميزانيّة العموميّة للقطاع المصرفي 234 مليار دولار أميركي، أي أكثر من 4 أضعاف الناتج المحلّي الإجمالي. إذ بلغت ودائع القطاع الخاص 173 مليار دولار. وعلاوةً على ذلك، تعتمد الشركات اللبنانيّة بشكل كبير على القطاع المصرفي في تمويلها، إذ أفادت 53% في كل الشركات أنّها تلقّت قرضاً مصرفيّاً[119].

وتجتذب المصارف اللبنانيّة المودعين ولاسيّما المغتربين اللبنانيين الذين يقدرون البيئة التنظيميّة لمصرف لبنان التي ضمنت التركيز على الخدمات المصرفيّة التقليديّة والحدّ من التعامل بالأصول السامة (أزمة الرهن العقاري) التي ساعدت عل تحديد لبنان كملاذ آمن لرأس المال الإقليمي الذي يسارع بالهرب من المؤسّسات الماليّة الغربيّة خلال الأزمة، بالإضافة إلى ذلك، تعتبر السريّة المصرفيّة الصارمة في لبنان عاملاً مهمّاً لبعض المودعين.

ويشكّل القطاع المصرفي الدعامة الأساسيّة للاقتصاد الوطني وبات أحد أهم العوامل للتمدّد الاقتصادي الخارجي. كما أصبح شريكاً فاعلاً في منظومة القطاع المصرفي العالمي لجهة التزامه بالمعايير الدوليّة وملتزماً بالمعايير المحاسبيّة الدوليّة ومعايير التدقيق العالميّة ومقرّرات لجنة بازل الدولية.

كما تلتزم المصارف اللبنانيّة بمعايير مكافحة تبييض الأموال وبتطبيق قانون الامتثال الضريبي FACTA. وقد أنشأ لبنان بموجب القانون 318 تاريخ 2001/4/20 هيئة التحقيق الخاصّة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب[120].

وبحسب المعطيات التي تنشرها السلطات النقديّة والماليّة تبيّن أنّ المصارف اللبنانيّة تتحمّل في المجمل 58% من مديونيّة الدولة.

---

[117] جمعيّة مصارف لبنان، النشرة الشهريّة أيلول 2016، وبيانات مصرف لبنان لسنوات مختلفة.

[118] البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، 2017، تحليل استقرار النظام المالي، كانون الثاني/ يناير 2017.

[119] Le Borgne and Jacobs, 2016, P.43.

[120] تمّ تعديل هذا القانون، بموجب القانون الجديد رقم 44 تاريخ 2015/11/24 حول مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

ومع العلم أنّ المصارف اللبنانيّة تأكّد ثباتها بنسبة متانة رأس المال، إلّا أنّ النتائج الأكثر قساوة تكمن في أنّ 31 مصرفاً دون رأس مال كافٍ وتمثّل 8,5 % من إجمالي أصول النظام المصرفي أو لنقل بشيء من التسرّع أنّه قد تتدنّى بنسبة ملاءة رأس المال إلى 7,35 % واحتياجات الرساميل تصل إلى 9,45 % من الناتج المحلّي الإجمالي.

ومهما كانت المؤشّرات الماليّة للمصارف اللبنانيّة جيّدة فهي محكومة بالتصنيف السيادي للبلد وسيؤدّي حكماً إلى خفض تصنيف المصارف التي تتحمّل الجزء الأكبر من الدين العام. ما يعني أنّ القطاع المصرفي تحوّل إلى حدٍّ بعيد عن مهمّته الأساسيّة وهي تمويل الاقتصاد اللبناني إلى تمويل الماليّة العامّة وما لهذا التحوّل من انعكاسات على التنمية المستدامة والقطاع الخاص.

وهذا يعني أنّ القطاع المصرفي هو أكثر القطاعات تأثّراً بالأوضاع السياسيّة والاقتصاديّة والأمنيّة، لأنّه يسلّف كل هذه القطاعات وبخاصّة العقاري ولأن البيئة التشكيليّة تتأثّر بالتطوّرات الاقتصاديّة التي تشهد حالة من التباطوء والركود في ظلّ الانكماش لمعظم مؤشّرات الاقتصاد الكلّي والخلل بالماليّة العامّة، وارتداد الأزمات الإقليميّة على المصارف اللبنانيّة، يتطلّب الأمر بشكل جاد أن يكون للمصارف التجاريّة دوراً فاعلاً في المجال الاقتصادي والاجتماعي.

رابعاً:وجود الثروة الغازيّة والنفطيّة الكامنة والتي ينبغي أن تشكّل حافزاً للبناء على ثروة لبنان البشريّة.

ينبغي البناء على هذه الميّزات التفاضليّة للانتقال بالاقتصاد من نمط الاقتصاد القائم على استخدام التدفّقات الماليّة الكثيفة من الخارج في تمويل أنشطة ريعيّة على حساب الأنشطة الاقتصاديّة الإنتاجيّة، إلى نمط اقتصادي معرفي وحداثي يوفّر الأرضيّة الصالحة للتغلّب على العجز البنيوي في الطلب على القوى العاملة اللبنانيّة[121].

رابعاً: المسؤوليّة الاجتماعيّة للمصارف اللبنانيّة.

بدأ القطاع المصرفي اللبناني مسيرته في المسؤوليّة الاجتماعيّة منذ زمن، حيث وقعت المصارف عقد عمل جماعيّاً مع موظّفيها منذ عام 1972، والذي تمّ تجديده بين المصارف وموظّفيها[122].

ووقّعت اتّفاق الحيطة والحذر لمكافحة تبييض الأموال الناتجة عن الإتجار بالمخدرات، والتي تمّ التوقيع عليها بين جمعيّة المصارف اللبنانيّة والمصارف الأعضاء عام 1996، تمتدّ هذه الاتّفاقيّة إلى عام 2020، حيث جميع الموقّعين عليها التقيّد بكافّة الإجراءات والتعاميم المنصوص عليها في أبوابها

[121] عيسى نجيب، سوق العمل وأزمة التشغيل في لبنان، دار الفارابي، بيروت.
[122] جريدة النهار، كانون الأوّل 2019.

الستّة، والمتمثّلة في الحفاظ على تطوّر القطاع المصرفي وحمايته من عمليّات تبييض الأموال من خلال القيام بالتدابير اللازمة من حيث التأكّد من هويّة العميل (اعرف عميلك) وتحديد صاحب الحقّ الاقتصادي.

كما نصّت الاتّفاقيّة على أهميّة مراقبة العمليّات المصرفيّة وأصدرت المصارف أدلّة الإدارة الرشيدة (الحوكمة) بالاستناد إلى معايير بازل ومنظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديOECD ضماناً لحقوق المساهمين والزبائن وجميع المتعاملين مع المصرف.

ولئن كانت المصارف تسعى إلى إظهار نفسها كمدافع عن الواقع الاقتصادي العام، لا عن مصالحها، وهي المستفيدة أصلاً وحصراً من هذا الواقع وهذا النظام الاقتصادي الليبرالي، ولئن كانت تحاول أن تبرز دورها كشريك فاعل في تقديم خدمات مرتبطة بالتنمية المستدامة على المستويات الثلاثة البيئيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، ولئن كانت المصارف شركات خاصّة من مصلتحها المشروعة تحقيق الأرباح، فإنّ استفادتها من الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعلاقة المتداخلة بين المراكز السياسيّة وملكيّة المصارف يستلزم منها المشاركة طوعاً لأثرها في القيام بدور يجعلها فعلاً في مصارف الشركات المسؤولة اجتماعيّاً، وهذا سيزيد من أرصدتها والثقة المتبادلة، وهم الزبائن.

ونظراً لتطوّر الأحداث في لبنان على مستوى القطاع المصرفي وبعلاقته مع الزبائن ارتأينا أن نعرض لهذه التطوّرات بشيء من الإيجاز.

لطالما تباهى لبنان بنظامه المصرفي والذي اعتبره الكثيرون على أنّه حجر الأساس للاقتصاد اللبناني، ورغم أنّه كان كذلك بالفعل على مدى سنوات خلت إلّا أنّ سبب هذا الازدهار كان مبنيّاً كثيراً على ضعف الإدارة الاقتصاديّة اللبنانيّة.حيث أنّها اعتمدت بالكامل على نظام اقتصادي خدماتي يعيش على المساعدات والديون، من هنا بدأت في العام 2019 بوادر الأزمة التي يعيشها لبنان حاليّاً لاسيّما المصرفيّة منها، وطالت السيولة وسعر الصرف بشكل خاص ممّا أوجد حالة عدم ثقة داخليّة أدّت إلى سحب الودائع من المصارف ممّا أدّى إلى انهيار سعر صرف الليرة اللبنانيّة مع إخفاء الدولار من الأسواق وعدم تدخّل مصرف لبنان بتاتاً.

إذا أصبحنا اليوم أمام عدم ثقة المجتمع اللبناني بالقطاع المصرفي وبالسياسات الاقتصاديّة اللبنانيّة وتبيّن ذلك جليّاً من خلال التحرّكات الشعبيّة ضدّ السلطة وحمّلها مسؤوليّة التدهور الحاصل حاليّاً على كل الأصعدة.

واضطرّت جمعيّة المصارف إلى وضع ضوابط عنوانها الرئيسي "تغيير قواعد الاشتباك" بين المصارف والعملاء حفاظاً على "حماية القطاع المصرفي"، وفرضت "القيود على رأس المال – الكابيتال كونترول" وفرضت القيود والسقوف التي حدّدتها المصارف بالنسبة لعمليّات السحب النقديّة أو التحويلات إلى الخارج أو خفض سقوف بطاقات الائتمان.

والسؤال ما هو دور السلطات النقديّة والسياسيّة في إعادة ثقة المودع بالجهاز المصرفي؟ هذا الدور يجب أن يكون عبر التعاون مع مصرف لبنان من خلال ضخّ السيولة المطلوبة بالعملات كافّة إلى الأسواق حتّى ولو أدّى ذلك إلى التخلّي عن بعض الاحتياطيات لدى المصرف المركزي.

ويأتي دور المصارف اللبنانيّة من خلال الشفافيّة والسيولة ودعم القروض الصغيرة التي تلبّي حاجات المواطن وتساعد في إعادة النهوض بالقطاع المصرفي، وبالتأكيد عدم حجب الودائع عن أصحابها مهما كانت الظروف.

الخاتمة.

لقد أصبح مفهوم التنمية المستدامة خلال السنوات الماضية شعاراً بارزاً في برامج التعاون بين الدول النامية والوكالات الدوليّة والجهات المانحة، ويعني هذا المفهوم للتنمية المستدامة التنمية التي تلبي الحاجات الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتها ومن هذا المنطق لا يمكن تخيّل أو تناول التنمية المستدامة بمعزل عن الزمان والمكان.

فمنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة في العام 1992 (في ريو دي جينيرو) والذي عرف بقمّة الأرض تزايد الوعي حول الأهميّة الكبيرة للحكومات وسلطاتها المحليّة بحجّة الاستجابة لخطط التنمية المستدامة الخاصّة بها والتي عبّر عنها دولياً بالأجندة (21)، وهي استجابة دوليّة لضرورة تحقيق التنمية المستدامة كأولويّة ضروريّة لاستمرار الحياة على كوكب الأرض، وحيث فوّض المؤتمر الدول الأعضاء بوضع خططهم المحليّة للتنمية المستدامة في وقت يواجه فيه العالم تحدّيات بيئيّة وتنمويّة كبيرة تتطلّب الكثير من الجهد لمواجهتها، ويعدّ التركيز على التنمية المستدامة والبيئة أحد الحلول الهامّة لهذه التحدّيات ، وذلك من خلال بقاء قدر كبير من البنية الأساسيّة على مدار العشرين سنة القادمة حتّى عام 2050. وأمام العالم فرصة عظيمة لاتّخاذ ما يلزم اليوم لتعزيز خيارات التنمية للأجيال القادمة من خلال التشجيع استراتيجيّات النموّ الاقتصادي القائم على بنية أساسيّة موسّعة على نحو يراعي النواحي الماليّة والاقتصاديّة ويتّسم بالمسؤوليّة الاجتماعيّة والبيئيّة، وذلك عن طريق تقريب المسافات بين تحقيق الاستدامة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة المستقبليّة والوصول إلى الصيغ المعقولة باحترام جميع القوانين والقرارات التي تحقّق ذلك.

وتعتقد الدول النامية _مجموعة (77) أنّ هناك حاجة ملحّة لمعالجة جذور الأزمة الماليّة التي يمكن ربطها بالأنظمة والمسارات الاقتصاديّة العالميّة، والفشل هو المعيار الوحيد للملاحقة الجشعة للنموّ الاقتصادي، المرتكز بشكل حصري على الإنتاجيّة والأرباح من دون الأخذ بعين الاعتبار نوعيّة النموّ وحيويّة القطاعات الإنتاجيّة وإعادة توزيع العوائد الاقتصاديّة لضمان نوعيّة حياة جيّدة، ولا يراعي هذا النموذج الاقتصادي مسألة الإنصاف في توزيع الثروات والخدمات بالإضافة إلى المنافع الاقتصاديّة. ومنذ العام 1992 تتنامى الفروقات بين الجنوب والشمال والأغنياء والفقراء والرجال والنساء والمناطق الريفيّة والحضريّة، وقد أعاق النموذج الاقتصادي الحالي إلى حدّ كبير السعي نحو التنمية المستدامة فبرزت الحاجة إلى إعادة النظر فيه.

ولم تعد التفاوتات بين الشمال والجنوب وبين الغرب والشرق حميدة، إذ بلغ الدين العالمي للدول النامية ما يزيد عن ال7 تريليونات دولار وبات يمتصّ الموارد بعيداً القطاعات الإنتاجيّة الأخرى (خدمة الدين). وتحتاج الدول إلى فضاء مالي وضريبي للعمل ولإنشاء بيئة ممكنة للمستثمرين المحليين والمنتجين.

ومن سياق البحث نستطيع أن نجمل العقبات التي تقف عائقاً أمام التنمية المستدامة بالتالي:

– يشهد لبنان حالة من الجمود السياسي والاقتصادي ويبدو أنّه غير قادر على التعبئة لمواجهة التحدّيات الوشيكة.

وعلى نحو أكثر إلحاحاً يثقل اكتفاء عدد من العوامل على الصعيدين المحلّي والعالمي كامل ظروف الاقتصاد الكلّي الهشّة أصلاً.

ويؤثّر الاقتصاد المتباطئ باستمرار على الميزانيات العموميّة الخاصّة والعامّة، ممّا يزيد من تباطؤ النشاط الاقتصادي وتحقيق تنمية مستدامة؛ ويتولّد ارتفاع المخاطر بالنسبة للبنان من زيادة التعرّض إلى تقلّبات الأسواق الناشئة المدفوعة بالظروف النقديّة العالميّة.

– تنبع هشاشة الماليّة الكليّة من إطار لا يزال ضعيفاً مثقلاً بنسب ديون غير مستدامة وعجوزات ماليّة كبيرة وعجز ملحوظ ومستمرّ في الحساب الجاري ما يعرض البلاد إلى مخاطر إعادة تمويل كبيرة. فاجتذاب رأس المال الكافي وعلى وجه الخصوص الودائع لتمويل حالات العجز في الموازنة والحساب الجاري، يبرهن على أنّه أمر صعب في ظلّ تباطؤ نموّ الودائع المصرفيّة. وفي الوقت نفسه ثمّة فراغ شبه كامل على صعيد المبادرة الحكوميّة لمعالجة الاختلالات الاقتصاديّة الكليّة... وذلك فإنّ التدخّلات المتزايدة القوّة لمصرف لبنان والتي يسعى من خلالها لإدارة التحدّيات الاقتصاديّة والماليّة التي تواجه البلاد في حال نجاحها لا تمثّل سوى حلّاً مؤقّتاً وهي لا تخلو من مخاطر ماليّة كليّة إضافيّة.

على امتداد العقود القليلة الماضية، سيطر النموّ المتقلّب وغير المتوازن بدرجة كبيرة على الاقتصاد اللبناني، ويعود ذلك جزئيّاً إلى الصدمات السياسيّة والأمنيّة المتكرّرة. ولكن يعود أيضاً إلى المشاكل الهيكليّة، فنموّ الناتج المحلّي الإجمالي الحقيقي يتباطأ بشكل حادّ منذ العام 2010، ويسيطر النموّ الريعي على كل القطاعات المكوّنة للناتج المحلّي.

– ومن ناحية الطلب يتمايز الاقتصاد بقوّة نحو وضع يتّسم بعجز هيكلي خارجي. فالاقتصاد اللبناني يعتمد بشكل كبير على الاستهلاك، إذ بلغ متوسّط الاستهلاك 88,4 بالمئة من الناتج المحلّي الإجمالي.

- يصنّف لبنان تواجد في أقل الاقتصادات تنافسيّة على المستويين العالمي والإقليمي، فمؤشّر التنافسيّة العالميّة الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي يصنّف لبنان في المرتبة ال105 من أصل 137 دولة.
- نتيجةً لذلك، انتشر الفقر وكان توليد الوظائف الجديدة محدوداً وموزّعاً بشكل ضعيف. وأدّت هيمنة الأنشطة ذات الإنتاجيّة المنخفضة نسبياً على نموّ العمالة. وعلاوةً على ذلك، وبما أنّ العمالة الأجنبيّة كانت تهيمن على الأنشطة ذات المهارات المتدنيّة (الأقل إنتاجيّة) لم تترجم معدّلات نموّ الناتج المحلّي الإجمالي المرتفعة بخلق فرص عمل كبيرة للبنانيين.
- واتّسمت نفقات الموازنة العامّة في لبنان بانعدام المرونة ممّا يحدّ من الحيّز المالي اللازم للتفاعل مع الصدمات، وتتركّز هذه النفقات على رواتب وأجور ومعاشات التقاعد وخدمة الدين العام والتي شكّلت مجتمعة ما متوسّطه 76 بالمئة من إجمالي الناتج المحلّي.
- ويعتمد الاقتصاد بشكل هيكلي ومكثّف على رأس المال والتدفّقات الماليّة لتمويل عجز الحساب الجاري، وهذا الأمر قد لا يتّصف بالاستدامة خاصّةً مع تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر.

أمام هذه المعطيات، ما هي التوقّعات:

- لا تزال الاضطرابات الإقليميّة ولاسيّما الحرب في سوريا تفرض علاوةً على المخاطر الأمنية للبنان، عقبات أمام تحقيق التنمية المستدامة.
- يشير الاقتصاد إلى مصادر واضحة للدعم الاقتصادي إلى أنّ التوقّعات الاقتصاديّة المتوسّطة الأجل للبنان تبقى متدنيّة دون (2) بالمئة سنويّاً.
- إنّ توقّعات البنك الدولي الماليّة لا تفترض تطبيق لبنان لالتزاماته في مؤتمر سيدر بخفض العجز المالي بنقطة مئويّة سنويّاً على مدار السنوات الخمس القادمة، وبالتالي فمن المتوقّع أن تبقى هيكليّة الماليّة العامّة ضعيفة.
- على الصعيد الخارجي من المتوقّع أن يتقلّص عجز الحساب الجاري نوعاً ما نتيجةً لتراجع الواردات.
- تشديد السياسة النقديّة سوف يستمرّ بإلقاء ثقله على النموّ الاقتصادي البطيء أصلاً.

وكنّا أشرنا إلى عوامل إيجابيّة بالإمكان البناء عليها وهي: رأس المال البشري والثروة الغازيّة والنفطيّة الكامنة والقطاع المصرفي وقوى الاغتراب والاستثمارات الأجنبيّة المباشرة.

هذا وقد بدأ لبنان إدماج الاعتبارات البيئيّة في أنظمته الاقتصاديّة. وفيما يكتسب الاقتصاد الأكثر مراعاةً للبيئة أهميّة بالنسبة إلى التنمية المستدامة وإلى الحدّ من الفقر يبقى وضع الاقتصاد الأخطر على الأنظمة الماليّة المحليّة ضئيلاً جدّاً.

- وقد أظهر التحليل أنّه من الواضح أنّ لبنان لا يزال بحاجة إلى تقييم ومقارنة نقاط القوّة والضعف في البرامج الهادفة إلى التخفيف من حدّة الفقر.

الاقتراحات.

أوّلاً: في مجال البيئة.

1- العمل على زيادة نسبة المساحات المغطاة بالغابات الطبيعيّة.

2- الاتّجاه نحو الطاقة البديلة في عمليّة التنمية ليس ضروريّاً فقط لتحقيق مستقبل آمن للبشريّة بل يعتبر مفهوم حيوي في أي لحظة يحاول القضاء على الفقر، ومن هذا المنطلق يجب الاعتماد على مصادر الطاقة المتجدّدة.

3- النهوض بالزراعة الخضراء والتنمية الريفيّة وإدارة موارد الأراضي للحدّ من خطر ما تخلّفه المصانع خصوصاً تلك المصانع التي ينبعث منها الغازات السامّة الضارّة بالإنسان والبيئة مثل مصانع الإسمنت.

4- يوصي الباحث بضرورة وجود خطّة محليّة لمعالجة النفايات بحيث لا يتم الخلط بين النفايات الصلبة والمنزليّة السامّة والتخلّص منها بطرق آمنة.

5- الاستفادة من المزايا الاقتصاديّة والبيئيّة بتفادي الأضرار الناجمة عن طمر النفايات والحدّ من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون.

6- الاهتمام بتطوير السياحة الخضراء والتي تعتمد على البيئة الطبيعيّة من غابات أو مسطحات مائيّة تنشأ فيها منشآت ذات الاستهلاك المنخفض للطاقة إضافةً إلى توسيع زراعة المساحات الخضراء وخفض انبعاث غاز CO_2 من المنشآت الصناعيّة.

7- المحافظة على الاستخدامات المائيّة من خلال تقليل الهدر وإنشاء السدود لخزن المياه والمحافظة على المياه الجوفيّة وكذلك العمل على تحسين شبكات المياه والصرف الصّحي وتحسين نوعيّة مياه الشرب.

ثانياً: في المجال الاقتصادي.

1- يتمثّل عامل التمكين الأساسي للاستقرار في الأجل المتوسّط في تعزيز إمكانات النموّ في لبنان من خلال الإصلاحات الهيكليّة والإنفاق الرأسمالي الفعّال الذي يستهدف مشاريع البيئة التحتيّة الأساسيّة.

2- تعزيز توليد الطاقة من خلال بناء محطّات طاقة جديدة بالشراكة مع القطاع الخاص بموجب ترتيبات مستقلّة لإنتاج الطاقة يمكنها قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص وبتخفيف هيكل تكلفة توليد الطاقة.

3- وضوح أهداف التنمية المستدامة بالإضافة إلى الاقتناع بها وتبنّيها بجديّة، حيث من الملاحظ أنّه لا يزال التعامل مع هذه القضايا بنوع من عدم الجديّة الكامنة.

4- يوصي الباحث بإنشاء بنك المعلومات للتنمية المستدامة.

5- اعتماد سياسة زراعيّة تتلاءم مع الأوضاع المختلفة لتخطّي أزمة القطاع الزراعي الضاغطة لأنّه يصعب على أيّة زراعة حديثة أن تعرف تطوّراً ملحوظاً وتحقّق اختراقاً في ظلّ النواقص الحاليّة التي تطبع أغلب جوانب المجال الزراعي.

6- الاستفادة من الفرصة الفريدة التي يوفّرها مؤتمر "سيدر" والتي يمكن أن تساعد في تحقيق دفعة مستدامة للاقتصاد وجذب تدفّقات الاستثمارات المحليّة والأجنبيّة المباشرة وتوليد فرص العمل.

7- أن تتعهّد الحكومة خلال مؤتمر "سيدر" ببرنامج طموح لتصحيح أوضاع الماليّة العامّة وتحديد أولويّة القطاعات لخطّة لبنان للاستثمار الرأسمالي.

8- تعزيز الشفافيّة والثقة في برنامج الإصلاح المالي الحكومي، ومحاربة الفساد المالي والإداري والتهرّي الضريبي.

ثالثاً: في المجال الاجتماعي.

1- توفير الدعم المباشر للأسر الأكثر فقراً في لبنان ومساعدتها على التصدّي للعوز والحاجة.

2- توفير الرعاية الصحيّة لجميع فئات المجتمع نظراً لما يشكّله ذلك من انعكاس إيجابي على المجتمعات.

3- العمل على التكافؤ بين مستوى الإنفاق على التنمية البشريّة والاجتماعيّة والنتائج المحقّقة في قطاع الصحّة.

4- في قطاع التعليم:

الحاجة إلى إصلاحات أساسيّة في قطاع التعليم وتقليص نسبة الطلّاب المتسرّبين والمعيدين في المراحل التعليميّة المختلفة وخاصّةً الابتدائيّة منها.

- السعي إلى توافق وطني حول برنامج لإصلاح قطاع التربية والتعليم الوطني.

5- شبكات الأمان الاجتماعية.

- تقوية شبكات الأمان الاجتماعيّة.

– إجراء مسح لمستوى الفقر كنقطة بداية لتطوّر نظام استهداف الفقر.

وتركيز لإنفاق العام الاجتماعي على الفقراء والفئات ذات الدخل المحدود، وعلى خفض نسبة التفاوت المناطقي.

6–الموارد البشريّة:

– الاستثمار في الإنسان لأنّه أقصر طريق لتحقيق النموّ الاقتصادي المطلوب.

– تفعيل دور المرأة وضرورة تمكينها وإدماجها في كافّة القضايا الاقتصاديّة والاجتماعيّة والتنمويّة بما يمكّنها من القيام بدورها كمحرّك رئيسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

– تمكين الشباب من المشاركة الفاعلة في المجتمع وتطوير دور الشباب في تحقيق التنمية المستدامة.

7– الأطفال:

– حماية الأطفال من الاستغلال بأي شكل من الأشكال.

8– دور القطاع الخاص:

– تطوير منهجيّة فاعلة لتنظيم عمل القطاع الخاص وتقرير التنسيق بين القطاعين العام والخاص.

– تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية المستدامة لتحقيق النهوض والتكامل الاقتصادي والاجتماعي.

رابعاً: في مجال الحكم الصالح.

– أن تكون العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة علاقة ارتباطيّة شرطيّة، حيث أنّ تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأبعادها مشروط بتحقيق وتجسيد آليات وعناصر الحكم الصالح على أرض الواقع وممارستها ضمن السياسات والإدارات العامّة والخاصّة.

– ضرورة المشاركة الشعبيّة كمبدأ وبعد مشترك بين الحكم الصالح والتنمية المستدامة.

– تفصيل التنمية المستدامة من خلال تجسيد وتكريس مبادئ الحكم الصالح كشروط للتنمية المستدامة. وكأهداف يسعى لتحقيقها الحكم الرشيد من خلال المشاركة والشفافيّة والمحاسبة والمساءلة واحترام سيادة القانون، واستثمار الأموال والطاقات وجرفها وفق مبدأ العدل والمساواة وحقوق الإنسان.

لائحة المصادر والمراجع:

- باللغة العربية:

- الكتب:

1-أحمد عبد الرحمن وآخرون، النظرية الاقتصادية الكليّة، الدار الجامعيّة الاسكندرية 2001.

2- بسام الحجّار، رزق عبد الله، الاقتصاد الكلّي، بيروت، دار المنهل اللبناني، 2014.

3- بسام الحجّار، علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي، دار المنهل اللبناني، بيروت 2010.

4- بطرس لبكي، هجرة اللبنانيين1850-2018، مسارات عولمة مبكرة، بيروت وسائر المشرق،2019.

5- نجيب عيسى، سوق العمل وأزمة التشغيل في لبنان، دار الفارابي، بيروت.

6- قاموس المصطلحات الاقتصادي، كريستوفر باس وآخرون، ترجمة عمر الأيودي، أكاديميا بيروت، الخطوط الجويّة عبر منظّمة الاسكوا: دراسات حول الاستثمار في دول المنطقة، 2001.المتوسّط من م.ل. بدون تاريخ نشر.

7-كريم حسن، مفهوم الحكم الصالح، في كتاب اسماعيل الشطي (وآخرون)، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربيّة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2004.

الدوريّات:

1- البساط كاظم أحمد: التنمية المستدامة مسار جديد في نظريات التنمية الحديثة، المجلّة العراقيّة للعلوم الإداريّة، العدد الثامن عشر، المجلّد 5، كانون الأول، (2007) بغداد.

2-الخفر راجي، الحكم الراشد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة العلوم لقانونيّة والسياسيّة، جامعة الوادي، الجزائر، العدد

3- بوعشه مبارك، الميكيافيليّة والفساد الاجتماعي، الفساد وأشكاله وطرق معالجته، مجلّة البحوث والدراسات الإنسانيّة، الجزائر، العدد (1)، 2007.

4- دليله عارف، سفر اسماعيل، تاريخ الأفكار الاقتصادية، ط 11، منشورات جامعة دمشق، 2000.

5- سراج الدين اسماعيل (1996)، التنمية المستدامة من النظرية إلى التطبيق، مجلّة التمويل والتنمية، المجلّد 33، ديسمبر، القاهرة.
6- كامل عارف محمد (2010) مستقبلنا المشترك، اللجنة العالمية للبيئة والتنمية – عالم المعرفة، عدد 142، القاهرة.
7-كريم حسن، مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، السنة 27 العدد 309 تشرين الثاني/نوفمبر 2004.

أطاريح الدكتوراه:

1- بابا عبد القادر، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحدّيات التنمية في ظلّ التطوّرات العالميّة الراهنة، مذكرة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصاديّة، جامعة الجزائر، 2004.
2-جلبار عبد القادر، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحدّيات التنمية في ظلّ التطوّرات العالميّة الراهنة، أطروحة دكتوراة جامعيّة الجزائر 2004.
3-حافظ فيصل، دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير الجزائر، 2005.
4-خلف العيساوي عوض، دور الرقابة الداخليّة في مكافحة الفساد المالي والإداري، ورقة قدّمت إلى وقائع المؤتمر العلمي الأوّل، كليّة الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، نيسان/ ابريل 2009.
5-الثوري، قيس، الحسيني، عبد المنعم "النظريات الاجتماعيّة" جامعة الموصل 1985.
6-الهيتي نوزاد (2005) الاقتصاد العربي أمام التحديّات، بحث مقدّم لندوة السوق العربيّة المشتركة، أكاديميّة الدراسات العليا والبحوث الاقتصاديّة، ليبيا.

التقارير:

1-إتّحاد المصارف العربية العدد 399 شباط / فبراير 2014.
2-اتّحاد المصارف العربية 2018

3-إدارة الإحصاء المركزي 2009.

4-الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم [د. م]، 1990.

5-الأمم المتحدة (2005) الجمعية العامّة، نتائج القمّة العالميّة.

6-تقرير التنمية الإنسانيّة العربية لعام 2002: خلق الفرص للأجيال القادمة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2002.

7-الإسكوا، تطبيق مؤشّر التنمية المستدامة في بلدان الإسكوا، الأمم المتحدة 2001.

8-الإسكوا، إشكاليّة الديمقراطيّة في العالم العربي، 2004.

9-مقارنة حول أنظمة الحكم والديمقراطيّة والتنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة في الدول العربيّة: الإسكوا، بالتعاون مع مؤسّسة كونراد أديناور الإنمائيّة، نيويورك 2005.

10- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – ملامح التنمية البشريّة المستدامة في لبنان، بيروت، كانون الثاني 1997(UNDP).

11- البنك الدولي 2009، وزارة الطاقة والمياه 2010 على التوالي.

12- البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، 2017، تحليل استقرار النظام المالي، كانون الثاني/ يناير 2017.

13- البنك الدولي، المرصد الاقتصادي، تقليص مخاطر لبنان، خريف 2018.

14- التقرير الاقتصادي العربي الموحّد 2014.

15- تقرير صندوق النقد الدولي، النظام المالي اللبناني ليس على ما يرام، 2016، مقطع 31.

16- تعميم لجنة الرقابة على المصارف رقم 238، تاريخ 2002/10/23.

17- تعميم لجنة الرقابة على المصارف رقم 240، تاريخ 2004/01/02.

18- تقديرات منظّمة العمل الدوليّة.

19- جمعيّة المصارف اللبنانيّة – التقرير السنوي – سنوات مختلفة.

20- جمعيّة مصارف لبنان، النشرة الشهريّة – العدد 2013/5/4.

21- جمعيّة المصارف اللبنانيّة – التقرير السنوي – سنوات مختلفة.

22- الجمهوريّة اللبنانيّة – وزارة البيئة (2012) التنمية المستدامة في لبنان: الوضع الراهن والرؤيا.

23- الجمهوريّة اللبنانيّة، وزارة البيئة، التقرير الوطني لمؤتمر الأمم المتّحدة للتنمية المستدامة مؤتمر (ريو +20)، التنمية المستدامة في لبنان: الواقع الراهن والرؤيا، حزيران/ يونيو 2012.

24- الجمهوريّة اللبنانية، وزارة البيئة، التنمية المستدامة في لبنان، الوضع الراهن والرؤيا.

25- الجمهوريّة اللبنانيّة، وزارة الصناعة (2017) لبنان الاقتصاد لتنمية مستدامة (2025).

26- صندوق النقد الدولي، النظام المالي اللبناني ليس على ما يرام، 2016، مقطع 31.

27- غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان، 2017.

28- لجنة الأمم المتحدة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغربي آسيا (الإسكوا) وجامعة الدول العربيّة، ومنظّمة الأمم المتحدة للأمومة والطفولة (اليونيسيف) ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشريّة (2017) "التقرير العربي حول الفقر متعدّد الأبعاد".

29- المرصد الاقتصادي، تقليص مخاطر لبنان، خريف 2018.

30- مؤشّر المعرفة العالمي 2017، برنامج الأمم المتّحدة ومؤسّسة محمّد بن راشد آل مكتوم للمعرفة.

31- المؤسّسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008.

32- واقع الاستثمار في سوريا في ظل قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991.

33- وزارة البيئة /الاتحاد الأوروبي/ خطّة العمل البيئيّة الوطنيّة 2005.

34- وزارة البيئة / مرفق البيئة العالمي/ خطّة العمل البيئيّة الوطنيّة 2010.

35- وزارة الشؤون الاجتماعيّة 2011.

باللغة الأجنبيّة:

الكتب:

1- Giacomo D'Alisa, Dimensions of sustainable development: a proposed of systematization approaches, Italy, 2007, dsems.

2- Angelicka Verze, Sustaunable Development, Policy and Guide, The EEA Financial Mechanism 2006.

3- Roger A. Arnold, Economics cengage Learning, USA, 2010.

4- R. Venrata Subramani: Accounting for Investments, Equities, Futures and Options, 2011. John Wiley, Singapore.

التقاريروالدوريات والمقالات:

1- Serogeldin, Expanding The Measure of Wealthm Indicators of Environ mentaly Sustainable Development, The World Bank 1997, Washington.

2- Danielle Nierenberg, Women and Sustainability: Recognizing.

3- the Role of Women at Rio+20, World Watch Institute, 2012.

4- Pytrick Reidsma, and Others, Methods and tools for intergrated assessement of Land use policies on sustainable development in developing countries, elsevie, 2010, Land Use Policy 28.

5- A.C. Fernando, Business Environment, Dorling Kindersley, New Delhi, India, 2011.

5-R.M. Solow. "Technical change and the aggregate production function". Review of Economics and Statistics, Vo.39, No 3 (August 1957).

6-International talor Organisation (2018) "World Employment Social Outlook, Trends" ILO.

7-UN. Indicators of Sustaniable Development, Third Edition, N.Y, 2007.

8-Economist intelligence Unit Forcasting.

10-IMF. Supernational Financial. Statistics 2014 2018.

11-International Labor Organization,2018,World Emloyment Social Outlook, Trends, ILO.

12-International Labor Organization, (2018), World Emloyment Social Outlook, Trends, ILO.

13-Economic Intelligence Unit, UK, April 2015.

14-Le Borgne and Jacobs, 2016.

المواقع الإلكترونيّة:

1- مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، الحاكميّة الرشيدة، جوان 2007

1- www.UN.org./Arabic/Confferences wssdlagenda, 28 pdf.

2- www.cdn.Optmd.com 27/2/2001.

الفهرست.

المقدّمة.....1

الفصل الأوّل: مفهوم أبعاد التنمية المستدامة.....5

المبحث الأوّل: مفهوم وتعريف التنمية المستدامة.....6

المطلب الأوّل: تاريخ الفكر التنموي المستدام.....7

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة.....9

المطلب الثالث: مقارنة بين التطوّر التنموي التقليدي والجديد.....10

المطلب الرابع: سمات التنمية المستدامة.....12

المطلب الخامس: مقوّمات التنمية المستدامة.....13

المبحث الثاني: أبعاد التنمية المستدامة.....13

المطلب الأوّل: البعد الاقتصادي.....14

المطلب الثاني: الأبعاد الاجتماعيّة.....17

المطلب الثالث: الأبعاد البيئيّة.....19

المطلب الرابع: أسس نجاح التنمية المستدامة ودور القطاع الخاص.....20

المطلب الخامس: المسؤوليّة الاجتماعيّة للقطاع الخاص.....22

المبحث الثالث: البعد المؤسّساتي للتنمية المستدامة.....23

المطلب الأوّل: ماهيّة الحكم الرشيد ومعاييره.....23

الفرع الأوّل: مفهوم الحكم الرشيد.....24

الفرع الثاني: دور الحكم الصالح في تطوير مفهوم التنمية.....25

المطلب الثاني: معايير الحكم الرشيد وعلاقتها بالتنمية.....26

الفرع الأوّل: معايير الحكم الرشيد.....26

الفرع الثاني: الحكم الصالح والتنمية إلى أين؟.....28

الفصل الثاني: المؤشّرات الكميّة والنوعيّة للتنمية المستدامة.....30

المبحث الأوّل: المؤشّرات الاقتصاديّة للتنمية المستدامة.....30

المطلب الأوّل: نصيب الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي..... 31

المطلب الثاني: صافي الصادرات من السلع والخدمات.....31
المطلب الثالث: نسبة الدين العام إلى الناتج المحلّي.....31
المطلب الرابع:نظريات الاستثمار الحديثة والاستثمار في راس المال البشري.....32
المطلب الخامس:انواع الاستثمار من الناتج المحلّي الإجمالي واقتصادياتالتنمية المستدامة.....34
المطلب السادس: الاستثمار الاجنبي المباشر.....35
المبحث الثاني: المؤشّرات الاجتماعيّة والبيئية.....37
المطلب الأوّل:المؤشرات الإجتماعية.....37
الفرع الأوّل: الحدّ من الفقر.....37
الفرع الثاني: معدّل البطالة.....38
الفرع الثالث: معدّل الجريمة.....40
الفرع الرابع: حماية صحّة الإنسان وتعزيزها.....41
الفرع الخامس: معدّل النموّ السكاني ونسبة السكان في المناطق الحضريّة.....42
الفرع السادس: حقوق الإنسان.....42
المطلب الثاني: المؤشّرات البيئيّة.....43
المبحث الثالث: البعد المؤسسيفي منظومة التنمية المستدامة(البعد السياسي والاداري).....45
المطلب الأوّل: علاقة البعد المؤسسي بالأداء الحكومي.....46
المطلب الثاني: دور البلديات وهيئات الإدارة المحليّة في التنمية المستدامة.....49
المطلب الثالث: المؤشّرات المعرفيّة.....51

الفصل الثالث: مؤشّرات التنمية المستدامة وتطوّرها في لبنان.....52
المبحث الأوّل: النظام السياسي اللبناني والتنمية المستدامة.....53
المطلب الأوّل: السمات الرئيسيّة للدولة والحكم.....53
المبحث الثاني: مؤشّرات الاقتصاد الكلّي اللبناني.....55
المطلب الأوّل: نموّ الناتج المحلّي الإجمالي اللبناني.....55
المطلب الثاني: نسبة الإدّخار إلى الناتج المحلّي.....57
المطلب الثالث: الرقم القياسي لأسعار المستهلك.....58

المطلب الرابع: السياسة الماليّة في لبنان.....59
المطلب الخامس: الاستثمار في لبنان.....61
الفرع الأوّل: الاستثمارات الوطنيّة.....61
الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي في لبنان ومعوّقاته.....64
الفرع الثالث: عوائق الاستثمار المحلّي والأجنبي في لبنان.....67
المطلب السادس: القطاعات الاقتصاديّة وعلاقتها بالتنمية المستدامة..... 69
الفرع الأوّل: القطاع الصناعي اللبناني وعلاقته بالتنمية المستدامة.....70
الفرع الثاني: القطاع الخارجي (درجة الانفتاح على العالم الخارجي).....71
الفرع الثالث: واقع القطاع الزراعي في لبنان وعلاقته بالتنمية المستدامة.....73
المبحث الثالث: المؤشرات الإجتماعية والبيئية في لبنان في لبنان.....74
اولاً:المؤشرات الإجتماعية.....74
المطلب الأوّل: معدّل البطالة والنموّ الاقتصادي.....75
المطلب الثاني: الحدّ مم الفقر..... 76
المطلب الثالث: العمر المتوقّع عند الولادة في لبنان.....77
المطلب الرابع: تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب ويقاس من خلال.....78
ثانيا: المؤشّرات البيئيّة في لبنان.....78
المطلب الأوّل: الموارد المائيّة.....79
المطلب الثاني: التلوّث الهوائي والتنوّع البيولوجي.....80
المبحث الرابع: المؤشّرات المؤسّساتيّة للتنمية المستدامة في لبنان.....81
المطلب الأوّل: المؤشّرات المؤسّساتيّة.....81
الفرع الأوّل: سيادة القانون.....83
الفرع الثاني: في مجال الإدارة العامّة.....84
الفرع الثالث: اللامركزيّة الإداريّة.....86
المطلب الثاني: نقاط الضعف والقوّة في الاقتصاد اللبناني وإمكانات تجاوزها..... 87
المطلب الثالث: عوامل القوّة في الاقتصاد اللبناني.....93
الخاتمة.....101

المراجع.....107
الفهرست..... 113